شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية
العدد (٤٩) ١٥/١١/٢٠٠٦

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثارِ

رئيس الموساد يلتقي الفيصل لمكافحة التطرف

مصير الهرولة السعودية بعد الحرب على لبنان

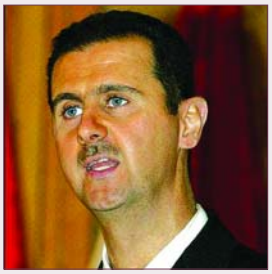

السعودية: التبني الكامل لإسقاط النظام في سوريا

محطات ومشاهد انهيار نفوذ السعودية الخارجي

الفالح: دعوة الإصلاح مستمرة وقمع نايف ضد الإسلام

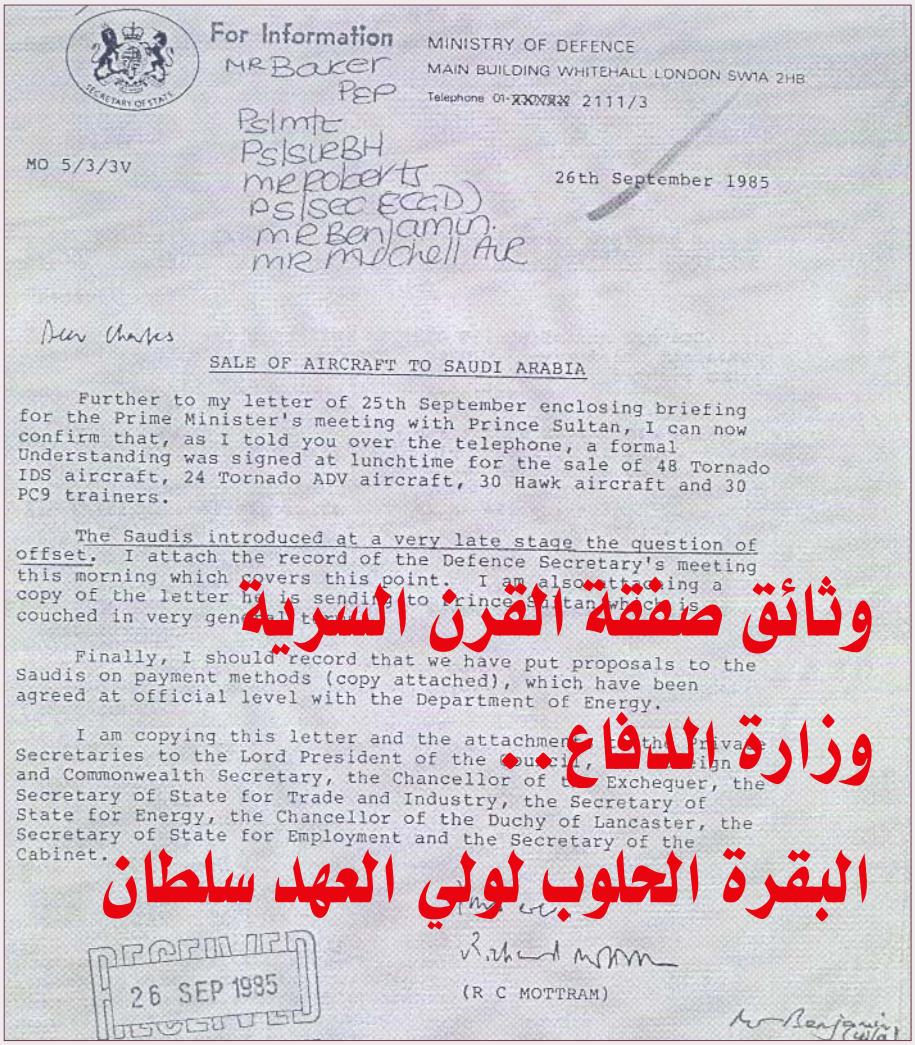

For Information
MR Baker
PEP
PS/Mr Le
PS/SIR BH
MR ROBERTS
PS/SEC ECAD)
MR BENJAMIN
MR MITCHELL AUR

MINISTRY OF DEFENCE
MAIN BUILDING WHITEHALL LONDON SW1A 2HB
Telephone 01-XXXXX 2111/3

MO 5/3/3V

26th September 1985

Dear Charles

SALE OF AIRCRAFT TO SAUDI ARABIA

Further to my letter of 25th September enclosing briefing for the Prime Minister's meeting with Prince Sultan, I can now confirm that, as I told you over the telephone, a formal Understanding was signed at lunchtime for the sale of 48 Tornado IDS aircraft, 24 Tornado ADV aircraft, 30 Hawk aircraft and 30 PC9 trainers.

The Saudis introduced at a very late stage the question of offset. I attach the record of the Defence Secretary's meeting this morning which covers this point. I am also attaching a copy of the letter he is sending to Prince Sultan which is couched in very general terms.

Finally, I should record that we have put proposals to the Saudis on payment methods (copy attached), which have been agreed at official level with the Department of Energy.

I am copying this letter and the attachments to the Private Secretaries to the Lord President of the Council, the Foreign and Commonwealth Secretary, the Chancellor of the Exchequer, the Secretary of State for Trade and Industry, the Secretary of State for Energy, the Chancellor of the Duchy of Lancaster, the Secretary of State for Employment and the Secretary of the Cabinet.

(R C MOTTRAM)

26 SEP 1985

وثائق صفقة القرن السرية

وزارة الدفاع

البقرة الحلوب لولي العهد سلطان

(هيئة البيعة): اغتيال الملك، مشروع السديريين الأول

تفكيك العصبة السديريّة أم صراع أجنحة مؤجّل؟

طلال: آل سعود لا يعرفون عدد أنفسهم

حصة العائلة من الإيرادات السنوية (٤٠ مليار ريال)

هذا العدد

دولة الرفاة	١
إشتراطات سيادة الدولة	٢
أميركا تغير خارطة الولاءات: تحالف سعودي اسرائيلي ضد إيران	٤
لقاء الموساد مع الفيصل في واشنطن ومسؤول إسرائيلي في الرياض	٥
(هيئة البيعة): تفكيك العصبة السديرية أم صراع أجنحة مؤجّل؟	٦
السعودية تتبنى بشكل صريح مشروع إسقاط النظام السوري	١٠
مصير الهرولة السعودية بعد الحرب على لبنان	١٢
وثائق صفقة القرن السرية: وزارة الدفاع.. البقرة الحلوب لولي العهد سلطان	١٣
محطات ومشاهد انهيار نفوذ السعودية الخارجي	٢٤
بعد (هيئة البيعة): اغتيال الملك مشروع السديريين الأول	٢٧
د. الفالح: الدعوة الإصلاحية مستمرة وتصرفات الداخلية ضد الإسلام	٢٨
طلال: آل سعود لا يعرفون عدد أنفسهم وحصة العائلة (٤٠ مليار ريال)!	٣٠
السعودية: شركة محدودة مرجعيتها مجلس إدارة مغلق	٣٣
فتنة الوهابية	٣٥
مذبحة سوق الأسهم	٤٠

دولة الرفاة

بالرغم من أن الكلمة تكتب بطريقتين، فيقال (رفاة) أو (رفات)، الا أنني اخترت الأولى نكاية بدولة الرفاه المزعومة في السعودية. فعلى عكس دولة الرفاه (بدون نقطتين على الهاء)، التي ينعم أهلها بخيرات الأرض وهبات السماء بالقسط والميزان، فلا حقوق مضيّعة ولا حدود معطّلة، فإن دولة الرفاة تورث الفقر، والخراب، والضياع، فهي دولة ثاوية في العدم والتلاشي حيث يسدل الستار على عالم الحياة فوق الأرض بكل مدلولاته، وتنشق الأرض عن عالم آخر، يكون مدفناً لرفاة الدولة، وآمال قاطنيها، وأسرار من نهب ووهب، وعلا وهبط، وعدل وجار.

من فرائد سيرة الدولة السعودية، أن المسافة الفاصلة بين النشوء والإضمحلال تكاد تتقلص الى حد أن المرء يعجز عن متابعة مراحل السير التي يمر خلالها نشوء الأشياء وزوالها. أن تمسي فقيراً وتصبح ثرياً فذلك طموح كل فرد، ولكن أن تمسي فقيراً مدقعاً بعد أن كنت ثرياً فذلك كابوس لا يرجو أحد أن يدهمه. وما يقال عن المال ينسحب على الموضوعات الأخرى، التي لا تقلّ أثراً وتأثيراً.

بدأت الدولة فقيرة لا تلوي على شيء سوى ما تحصل عليه من مكوس مقتطعة من حجاج بيت الله الحرام، ومن بيع المحاصيل الزراعية في الشرق والجنوب، ثم ما لبثت أن دخلت عالم النفط ففتح القدر طاقته على هذا البلد، وامتلأت خزانة الدولة بالأموال الطائلة، فارتفعت موارد البلاد من ما يقل عن ٤٠ مليون دولار (سنوياً) الى ما يربو على ٦٠٠ مليون دولار (يومياً)، دع عنك المصادر الأخرى، بما فيها الصناعية. المبالغ الطائلة كانت كافية لأن تقيم دولة رفاه حقيقية، ينعم أهلها بالعيش الكريم، ويحققون فيها أحلامهم وطموحاتهم، ولكن بلغ الجشع بأهل الحكم الى حد أن خزانة الدولة في عهد الملك سعود قد نضبت ولم يبق فيها سوى بضع حفنة من الريالات، قيل بأنها لا تتجاوز المئات.

لم يكن هناك ما يمنع قيام دولة الرفاه، وحتى بعد هبوط أسعار النفط في بداية الثمانينات التي كانت قابلة للاستيعاب، لأن الطلب على النفط تزايد بوتيرة كبيرة بفعل انشغال بلدين نفطيين (العراق وايران) بحرب طاحنة طيلة ثماني سنوات، وتزايد القلق من احتمالات انقطاع خطوط تصدير النفط عبر الخليج، ما يجعل الطلب على النفط مرتفعاً. ولكن الانفاق المفرط على آلة الحرب العراقية آنذاك، وجنوح الملك فهد الى اقتطاع جزء كبير من الثروة الوطنية (ما ظهر لاحقاً في ثروته الفلكية)، وإبرام صفقات أسلحة بأسعار خيالية من قبل وزير الدفاع وولي العهد الحالي الأمير سلطان، والفوضى العارمة في التعامل مع الحاجات الأساسية والضرورية للفرد والدولة معاً، أدى الى استنزاف الثروة الوطنية، لتبدأ حركة ارتدادية في الاقتصاد الوطني معلنة عن ظاهرة عجز مزمن في الموازنات السنوية، وجاءت حرب الخليج الثانية العام ١٩٩١ لتدفع الحكومة السعودية الى إنضاب المخزون النقدي الاحتياطي في البنوك الدولية ليهبط به من ١٢٠ مليار دولار الى ٥ مليارات دولار فقط، بعد تسديد فاتورة حرب الخليج التي بلغت ما يربو عن ٦٢٠ مليار دولار، التي تكفلت السعودية منها حصة الأسد. لقد جنت العائلة المالكة حصرماً من سنوات لم تزرع فيها سوى الوهم، فجاءها السيل العرم من الجبهة التي أنفقت عليها من المال العام الذي كان أهله أحق به من شراء تحالفات خاسرة بل ومدمّرة.

الانعكاسات الاجتماعية والسياسية فضلاً عن الاقتصادية لتجفيف الثروة الوطنية كانت واضحة، فالدولة التي تنوء حتى الآن بدين داخلي وصل قبل سنتين الى مايزيد عن ٧٠٠ مليار ريال لابد أنه قد أطلق نداء الاستغاثة من قبل خبراء الاقتصاد المحليين والدوليين من أجل وقف مسلسل الانهيار. لقد بدت الدولة وكأنها قطار يسير بسرعة فائقة دونما كوابح ويخشى عليه من الانقلاب بمن يقلّهم على متنه.

الامبراطورية المالية تحطّمت، وباتت ظواهر البطالة وانهيار الخدمات العامة، وتفشي الجريمة الفردية والمنظمة، والفساد سمات جوهرية من الدولة السعودية.

وجاءت حوادث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ لتعلن عن بدء نهاية إمبراطورية أخرى، فمنذ أطلق الملك فهد العنان للتيار السلفي في بداية الثمانينات من القرن الماضي ليبني إمبراطورية كونية تغطي قارات العالم، بذريعة مواجهة الاسلام الثوري الايراني، فإذا بهذه الامبراطورية تتشظى وتصبح رماداً تذروه الرياح، بعد أن أنجبت جماعات لا تتقن سوى لغة الدم في التعامل مع الآخر، المسلم وغير المسلم، طالما أنه لا يندرج في قائمة (صحيح المعتقد) من (أهل التوحيد)!!

وحين بدأت أسعار النفط بالانتعاش تدريجياً في منتصف العام ٢٠٠٤، اشرأبت الأعناق، ونصب مجتمع الحرمان أشرعة الأمل بانتظار عهد جديد من الاصلاح والتصحيح في مسيرة التدهور. وتدفقت الأموال مجدداً من مبيعات النفط، وعادت خزينة الدولة للامتلاء، بيد أن المتربصين بها لم يمهلوها طويلاً، فقد تكالب الأمراء الكبار عليها، فبدأ الامير نايف بتخصيص ما يقرب من ٤٠ مليار ريال لوزارته، غير ما يحصل عليه من الموازنة السنوية، فيما كان الأمير سلطان يخوض معاركه البطولية (!!) عبر مفاوضات جادة وحضارية لإبرام صفقات عسكرية مع دول أوروبية والولايات المتحدة بأسعار خيالية، فمع فرنسا بخمسة مليارات يورو، وبريطانيا بأكثر من سبعين مليار جنيه استرليني (١٣٥ مليار دولار)، والولايات المتحدة بعشرات المليارات من الدولارات.

وها نحن نقترب مجدداً من عملية نهب واسعة النطاق للثروة الوطنية تحت عناوين مختلفة، مرة بإسم الأمن، وأخرى بإسم الدفاع، وثالثة بإسم مشاريع تنموية، ورابعة بإسم مشاريع توسعة، والحبل على الجرار.

نصيب المواطنين في كل الاحوال كان بالناقص دائماً، فحتى سوق الاسهم التي أوحي إليهم بأنها فرصة الثراء السريع أصبحت (شفّاطة) لمال العباد، فبعد أن قفز المؤشر قبل أكثر من عام الى ما يزيد عن ٢١ ألف نقطة، عاد ليهبط صاروخياً ليفقد نحو ثلثيه (اي ما يزيد قليلاً عن ثمانية آلاف نقطة) مخلّفاً أزمات مالية ونفسية واجتماعية. تنقل في السياق نكتة تقول: ستسمح السعودية للحجاج والمعتمرين بالتعامل في سوق الأسهم حتى يعودوا إلى بلدانهم كيوم ولدتهم أمهاتهم. فهل قدر الناس أن يجنوا من الدولة غير الرفاة؟!

إشتراطات سيادة الدولة

السيادة، في التعريف السياسي، هي السلطة التي تتمتع باختصاصات الحكم العليا، فتعطي لشخص أو مجموعة أشخاص سلطة إتخاذ القرارات وفض المنازعات داخل الدوائر السياسية، وتشترك السيادة، بحسب التعريف السياسي، القدرة على اتخاذ القرارات بصورة مستقلة عن قوى خارجية أو سيطرة قصوى على الفئات الداخلية. ومن أولى خصائص السيادة هي موقعها، كونها الأعلى في التسلسل السياسي القانوني، والثانية: الترتيب فهي سلطة القرار النهائية أو العليا في السلّم السياسي ـ القانوني، والثالثة هي التأثير في مجرى الأحداث العامة، والرابعة: الاستقلال عن أي مصادر تأثير داخلية أو خارجية.

ولكن هذه السيادة بوصفها حاصل مجموع مصادر السلطة في المجتمع، لا تصبح قانونية ما لم تكن نابعة من إرادة الشعب أو بالمعنى الدستوري الناخبين، الذين يؤلفون قاعدة التسلسل السياسي، بحيث تتجه السيادة من أدنى الى أعلى بحسب الطريقة التي تشكّلت فيها السيادة. ولا تقوم السيادة بحسب النهج السائد في الديمقراطيات الحديثة على علاقة الأمر والطاعة حصراً، ولكن جعلت السيادة مشروطة بنظام ديمقراطي، كونه يشتمل على توزيع للسلطة، وسلطة القانون.

من هذه المقدمة يمكن الدخول الى موضوعة سيادة الدولة من بوابتها الثقافية والسياسية، من أجل الالمام بأطراف مشكلة جوهرية مازلنا نشهد آثارها الخطيرة على الروابط الداخلية بين المجتمع والدولة، وخصوصاً مع تزايد حدة الاستقطاب السياسي الداخلي في عدد من الدول الشرق أوسطية.

كبداية نقول، ينشق عن وعي الدولة مدخلان: وطن وسلطة، حيث يبدأ الافتراق في تسوية أزمة الدولة من منظورين متنافرين. وهذا التنافر يعبّر عن أزمة تكوين الدولة المشرقية عموماً، التي شهدت تشويهاً خلقياً منذ نشأتها الاولى، حيث كان مشروع الدولة الوطنية ينبني على قاعدة سلطانية تستمد عناصرها من التراث الاستبدادي الشرقي.

يلزم التذكير ابتداءً، أن الاوضاع السياسية الاقليمية والدولية لم تتح فرصة كافية لشعوب الشرق لتنشئة ثقافة سياسية حديثة كفيلة بإنتاج وتطوير نموذج دولة وطنية ذات صفة تمثيلية وبطابع سواسي واضح، كما فشلت الانظمة السياسية المشرقية التي خلفت عهد الاستعمار الغربي في إدارة عملية الانتقال الى الدولة الوطنية، بل على الضد ساهمت في تكريس النموذج السلطاني الشرقي، حيث اقتفى أهل الحكم اللاحقين آثار السلف، الذين مارسوا تأثيراً أخّاذاً، فتحوّلت الدول المشرقية الى مملوكيات.

تعين هذه المقدّمة المكثّفة على فتح المناظرة المتصاعدة حول سيادة الدولة، التي جذبت قدراً مبالغاً من الاهتمام الاقليمي والدولي، في ضوء التجاذب السياسي الحاصل في لبنان عقب العدوان الاسرائيلي وانتصار المقاومة اللبنانية. تجدر الاشارة هنا إلى أن مناظرة الدولة تعبر حدود لبنان لتستوعب المشرق العربي برمته، حيث مازالت مسألة الدولة خاضعة للفحص البحثي، وستبقى كذلك طالما بقيت حالة التنافر بين الدولة والمجتمع. فهناك من يشأ تشكيل دولة تكون شفيعاً لسلطة مركزية وبين من يريدها معيناً على استدراك وتصحيح الخطأ التاريخي، متمثلاً في إقامة سلطة مستبدة تكفّلت، عبر أدوات قاهرة، بإقامة الدولة والوطن، فجاء جنين الوطن حاملاً معه السمات الوراثية للسلطة التي أنشأته، وليس نابعاً عن إرادة المجتمع بكافة أطيافه، المسؤولة حكماً عن تخليق الوطن.

ما ذلك الوطن إن لم يكن المجتمع ذاته، وما ذلك التضامن الذي سيغدو المصدر الرئيسي لاستقرار الدولة إن لم يكن قائماً على الشراكة

ما ذلك الوطن إن لم يكن المجتمع ذاته، وما ذلك التضامن الذي سيغدو المصدر الرئيسي لاستقرار واستمرار الدولة إن لم يكن قائماً على المشاركة الجماعية، والتمثيل المتكافىء في السلطة. وإذ لا يمكن لروح الوطن أن تجد ذاتها إلا حين تسري في ألياف الوعي المجتمعي، فإن الدولة كتمظهر أمة تصبح تجسيداً لارادة جماعية وتمثيلاً مشتركاً. ثمة خطأ فادح في تصوير الدولة كأداة إلغاء بإسم تحقيق السيادة، إذ تصبح الأخيرة مجرد تغليف لنيّة إحتكار السلطة. فالسيادة تحقق ذاتها عبر بسط سلطة المجتمع الممثّل في دولة، وأن الأخيرة تصبح التعبير القانوني عنه، أي كونها ناظماً لسلطة المجتمع وليست مهيمناً عليه.

إن تضخّم رقعة هيمنة الدولة لا يمنحها مشروعية ولا يحقق لها سيادة، بل قد تصبح في حال انفكاكها عن المجتمع مجرد أداة سلطوية، سيما حين تختّل عملية التمثيل السياسي لفئات المجتمع كافة في الجهاز الاداري للدولة. لقد أريد للدولة أن تتخفف من أعبائها في ظل إمكانية إنتاج المجتمع لمؤسساته الأهلية القادرة على استيعاب جزء من مهمات الدولة، ولذلك نزعت الدولة الديمقراطية في العقود الأخيرة الى تحرير قطاعات عديدة كانت تابعة لها ونقلها الى المجتمع باعتبارها مصدر السلطة ومنشأها، فيما اكتفت الدولة برعاية الأمن والدفاع تحقيقاً للهيمنة بالمفهوم الغرامشي، وليس السيطرة بالمفهوم الهوبزي، تأسيساً على وعي متطور لمفهوم إدارة الدولة ومتوالياتها: السيادة، والسلطة، والارادة العمومية.

يعتقد صموئيل هنتغتون أن أهم فارق سياسي بين الدول لا صلة له بشكل الحكومة (ديمقراطية حزبية، قبلية، انقلابية عسكرية) وانما يتصل بشكل رئيسي بدرجة الحكومة. هذا الفارق يمثل مفتاحاً لفهم التطابق المدهش في الأنظمة السياسية العربية على اختلاف أشكالها، والسبب في ذلك أن درجة الحكومة، أي درجة تغلغل السلطة السياسية في الشأن العام، تكاد تصل الى حد التفشي بصورة تفقد الدولة الهدف الأساسي من أصل نشأتها والوظيفية الرئيسية التي قررت لها، بل تحيلها الى سلطة مملوكية، تختزل كياني الدولة

والوطن، وتجعلهما مجرد إطارين خاويين لجهة ترسيخ السلطة.

ثمة مقولة رائجة في بعض البلدان العربية مفادها: (لا تفكر فالحكومة تفكر عنك)، وهي كفيلة باختصار الفارق الكبير الذي تحدث عنه هنتغتون في كتابه (النظام السياسي في مجتمعات متغيرة). فالتمدد اللامحدود للسلطة الى حد اختراق مجال التفكير عند الأفراد يجعل من السلطة مجرد جثة ضخمة متحرّكة، فيما يصبح المواطنون مجرد نزلاء في أرض لا تربطهم بها سوى ما تكفيهم مؤونة الأكل والشرب، إن إرادت السلطة ذلك، والا تحوّلوا الى جيش من المرتزقة والشحادين على أبواب القصر.

فالتورّم المتزايد في الجهاز البيروقراطي جعل من الدولة مجرد آلة ضخمة مترهلة، أو بناء يحتشد بداخله عدد هائل من الكسالى والمنتفعين. وما حدث نتيجة ذلك هو نشوء عدد متزايد من البيروقراطيين ضاعفوا من المطالب على الجهاز السياسي، بمعنى أن تضخم الدولة ضاعف من مسئولياتها، كما ضاعف من ضغوط المواطنين عليها، وبالتالي فإن تزايد توقعات المواطن من الدولة العاجزة عن تلبية هذه التوقعات أسفر عن مستوى خطير من الصراع والذي بات في نفس الوقت على درجة من التعقيد بحيث أصبح من العسير جداً تسويته أو حتى إدارته.

في واقع الامر، أن النزعة الفئوية داخل الجهاز الاداري للدولة يوفر مبرر تحريرها من قائمة الالتزامات الضرورية تجاه مواطنيها رغم اختراقها المشين للمجال العام، بكل متوالياته. وتحرير الدولة من التزاماتها يرهن كل ثرواتها وأمنها واستقرارها لمجموعة من المنتفعين وأصحاب المصالح الخاصة.

فالدولة، بما هي أداة الإجماع وطني، لن تحقق وظيفتها طالما أن سلطة الهيمنة فيها تكاد تكون لصالح جماعة معينة وقاهرة لجماعات أخرى، فهي بهذا السلوك الاحتكاري للسلطة تصبح طرفاً في النزاع بل قد تكون مولّداً له وأحد مصادره الرئيسية. وحال كهذه، يصعب الحديث فيها عن دولة وطنية حيث سياسات الدولة لا تعبّر عن إرادة وطنية جامعة وتوحيدية، فقد تتجه الى تفجير تناقضات السلطة ذاتها فتصبح الأخيرة عامل تقسيم وإجهاض لمبررات الوحدة الوطنية، كما هو الحال بالنسبة للهوية الوطنية، التي لا تعبّر مكوّناتها سوى عن شريحة سكانية صغيرة، فيما تصبح الشرائح الأخرى منبوذة عن عمد وليس مجرد إهمال غير مقصود.

المحاصصة السياسية تفترض عملية دمج سياسي باشراك الفئات الاجتماعية كافة في صناعة القرار وفي المراكز العليا للدولة دون حاجة للجوء الى نظام لامركزي كيما يضمن عدم تحقق الصدام ويوفر فرص الأمن والعدل والمواطنة المتكافئة. من هنا يبدو الفارق الجوهري بين الإندماج والسيطرة، حيث يفترض الإندماج دعوة الدولة لكافة الأطراف بالإندماج في السلطة المركزية، بما يحقق تمثيلاً متكافئاً ومتوازناً في الدولة وبين السيطرة التي تقضي بتمدد المركز الى كافة المناطق بحيث يزاحم المركز الأطراف حتى على مستوى الإدارات المحلية.

إن الدعوات المتظافرة لدعم خيار المحاصصة السياسية من أجل تسوية الإختلال الخطير في عملية التمثيل السياسي يهدف الى إزالة مبررات التوتر الداخلي ومشاعر الغبن المتفاقمة لدى المتضررين. بيد ان هذه الدعوات تفقد قيمتها في ظل الإحباط الناشيء عن الشك في قدرة الدولة على التوصل الى صيغة مضمونة وجادّة تكفل حصصاً متكافئة في السلطة لكل الفئات، خصوصاً مع التغلغل المفرط للغاية لفئة معينة في الجهاز الاداري للدولة، ما يجعل إمكانية تصحيح الإختلال

ثمة خطأ فادح في تصوير الدولة كأداة إلغاء باسم تحقيق السيادة، إذ تصبح الأخيرة مجرد تغليف لنيّة إحتكار السلطة

الكبير في معادلة السلطة صعباً إن لم يكن مستحيلاً، كون يتطلب ذلك تنازلاً ضخماً.

في المقابل، فإن القوى الإجتماعية خارج العملية السياسية ستظل في حالة ارتياب من وعود السلطة وتدابيرها، لذات السبب وهو أن الفئة المتغلّبة لن تمنح من تصنّفهم في قائمة الخصوم حصصاً تنافسية تفضي الى حرمانها من إحتكار السلطة أو على الأقل الهيمنة على صناعة القرار السياسي.

وينبيء هذا الاختلال، بكل الارتيابات النفسية الكامنة فيه، عن حاجة الى تأسيس ثقافي جديد، يرسي مفهوم الشراكة القائمة على فكرة الدولة الوطنية الحقيقة بكل متطلباتها.

وهنا ينبري خيار التكامل الثقافي التنوعي (Multicultural Integration)، كيما يؤسس لمناخ ثقافي متسامح يتيح فرص الإنفتاح الثقافي بين الجماعات المتباينة ويتجه إلى خلق أجواء الحوار الثقافي المشدود لغاياته السياسية، بما يجعل إمكانيات إكتساب وتداخل واختلاط العناصر الثقافية المتباينة قابلة للتثمير في شق قناة ثقافية عامة تتولى القوى السياسية كافة رعايتها وشحنها، فتصبح بمرور الوقت قناة ثقافية عليا لجماعات ترى فيها صورتها، وحضورها، وسهمها الثقافي وأخيراً مصدراً نهائياً لهويتها العليا، أي الهوية الوطنية لما تحمله من عناصر ثقافية جامعة. وهذه السياسة تمثل مطلب عدد من القوى السياسية التي تستشعر خطورة (الواحدية السياسية) حيث السلطة تكون مرهونة بصورة شبه كاملة لفريق واحد أو عدد ضئيل من الأفراد النافذين.

مما سبق يمكن القول، أن الدولة التي يراد تجسيدها وطنياً لا تحقق سيادتها ووجودها عبر احتكار أو مركزة السلطة بل من خلال تحقيق درجة تمثيل متكافيء للقوى السياسية كافة، وبها وحدها يمكن الحديث عن بناء وطن له سيادة، حيث تصبح الدولة تجسيداً لإرادة المجتمع بكل قواه الاجتماعية والسياسية.

وهنا يصبح مبدأ السيادة مدركاً في وعي الشركاء جميعاً، باعتباره مكوّناً جوهرياً من ذاكرتهم الجماعية، ووجودهم السياسي الجمعي، وحينئذ يصبح الحديث عن سيادة الدولة ذا جدوى. فتمسرح الدولة لا يتحقق بمجرد الاحاطة الجغرافية بالتراب، فيما يتم إغفال القاطنين عليه، فهذه سيادة سيطرة وليست سيادة اندماج وإنصهار وتعايش وتوافق وهي متطلبات السيادة الوطنية للدولة.

لا يدافع المحروم من حقوقه السياسية والاقتصادية والثقافية عن سيادة دولة تنتقص حقوقه، وتصادر حرياته، وتحرمه من الحصول على حصته في السلطة والثروة، لأن ذلك خلاف القوانين الدينية والطبيعية، وليس بهذه الطريقة تصان السيادة.

ولذلك، فإن المدخل لتنمية الإحساس بالشراكة هو ما يتأسس على قاعدة ثقافية يلتقي عليها الجميع وينطلقون منها نحو وضع مبادىء الدولة الوطنية: المساواة في الحقوق والواجبات، اشاعة الحريات العامة، احترام حقوق الانسان، الفصل بين السلطات، وتوزيع الثروة، واعتماد مبدأ الشفافية والمحاسبة وصولاً الى بناء دولة القانون.

أميركا تغير خارطة الأصدقاء والأعداء في الشرق الأوسط

تحالف سعودي اسرائيلي على قاعدة العداء لإيران

نشر موقع انتيلجينس أون لاين على شبكة الانترنت في عدده ٥٣٣ بتاريخ ٢٠ أكتوبر مقالاً بعنوان (تحالف إقليمي سري ضد إيران). وذكر الموقع بأن أنتيليجنس أون لاين علمت من مصادر دبلوماسية بأن اسرائيل وأربعة بلدان مسلمة سنية ـ الأردن، السعودية، مصر، وتركيا ـ قررت (سبتمبر الماضي) تشكيل تحالف استخباراتي إقليمي لمواجهة إيران بسبب محاولاتها لتصنيع سلاح نووي وجهودها لإقامة (هلال شيعي) يمتد من طهران الى بيروت.

من جهة ثانية، كشفت مصادر دبلوماسية النقاب عن أن العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني نجح في إقناع نظيره السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز بالحاجة لتأسيس علاقات سرية مع إسرائيل.

وذكر موقع Intelligence Online الفرنسي أن هذا التحرك جاء بمبادرة من العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني، الذي كان على اتصال دائم مع العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز منذ بداية الحرب بين حزب الله وإسرائيل في ١٤ أغسطس.

وتابع المصدر أن الملك السعودي قلق أيضاً بشأن خطر (المد الشيعي) الذي ينتشر بالمنطقة، وأن عبدالله الثاني يلقى دعما من رئيس وزرائه الجنرال معروف البخيت، المدير السابق للمخابرات العامة الأردنية والذي عمل سابقاً سفيراً للأردن لدى إسرائيل.

وذكر أن ملك الأردن نجح في إقناع نظيره السعودي بالحاجة لتأسيس علاقات سرية مع الحكومة الإسرائيلية من أجل تنسيق الجهود، وأن ملك السعودية قبل أن يلزم نفسه بهذه العلاقات استشار الأمير بندر ابن سلطان أمين عام مجلس الأمن القومي السعودي وسفير المملكة السابق لدى واشنطن (حيث كان يحتفظ باتصال دائم مع الإسرائيليين)، كما استشار الأمير مقرن بن عبدالعزيز رئيس إدارة المخابرات العامة السعودية.

وأضاف المصدر أنه بعد أن أبدى كل من بندر ومقرن اهتماماً بفتح (قنوات) مع الإسرائيليين، قام عبدالله بن عبدالعزيز باستشارة وزير خارجيته الأميركي سعود الفيصل، الذي يعد من أكثر المستشارين الذين يثق بهم العاهل السعودي، ووافق سعود الفيصل أيضاً على الفكرة، وبعد ذلك استشار ملك السعودية رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، الذي أرسل على الفور مسؤولين كبار من جهاز المخابرات المركزية التركية MIT إلى الرياض للقاء بندر ومقرن.

وأشار إلى أن مدير المخابرات المصرية اللواء عمر سليمان سافر مرتين إلى الرياض، رسمياً من أجل تنسيق جهود ما بعد الحرب في لبنان والدفع من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية في فلسطين بين فتح وحماس، بينما في الحقيقة سليمان زار الرياض لينقل موافقة الرئيس المصري حسني مبارك على الاتصالات السرية بين السعودية وإسرائيل.

وذكر أن الملك عبدالله بن عبدالعزيز بعد حصوله على التشجيع السياسي والدبلوماسي أمر بندر بأن يجري مباحثات مع رئيس الموساد الجنرال مائير داغان، ووفقاً لمصادرنا، فإن هذا اللقاء حدث يوم ١٨ سبتمبر في قصر عبدالله الثاني بالعقبة، وحضر مع داغان يوران تربويتز وجادي شاماني مستشاري رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، ورافق بندر ثلاثة مساعدين بارزين في المخابرات، وحضر مع عبدالله الثاني الذي رحب شخصياً بضيوفه كل من البخيت والمدير السابق للمخابرات العامة الأردنية الجنرال محمد الذهبي والسفير الأردني لدى إسرائيل علي العايد، (ووفقاً لما قاله شهود عيان جرى الاجتماع في جو مريح للغاية، سيما وأن بندر وداغان التقيا من قبل في عدة مناسبات في واشنطن).

وأضاف التقرير أن داغان قدم خلال المحادثات تقريراً حول آخر مستجدات البرنامج النووي الإيراني وتحدث عن الدور الذي لعبته دوائر علمية باكستانية وكذلك التعاون الروسي في هذا البرنامج، لكن المباحثات تركزت أساساً على الإرهاب الشيعي وجهود إيران لتصدير ثورتها.

وتابع التقرير أن عبدالله الثاني اتفق مع داغان على أنه من غير المتوقع أن يحدث تحول سياسي مهم من جانب حماس لأن قيادة الحركة في فلسطين يعترضها صقور يعيشون في المنفى في دمشق وطهران.

وأشار التقرير إلى أن بندر من جانبه أصر على أن تستأنف إسرائيل وبسرعة محادثاتها مع الرئيس محمود عباس من أجل تقوية موقفه في مقابل حماس، وفي نهاية اللقاء تقرر (العمل على تبادل المعلومات الاستخباراتية بسرعة؛ من أجل التعامل مع التهديد الإيراني)، وفي هذا الإطار سيعمل مدير المخابرات الأردنية كضابط اتصال بين المخابرات السعودية والموساد، وهذا التعاون يهدف إلى تهيئة الأرض لتشكيل تحالف استخباراتي إقليمي يضم تركيا ومصر.

وأضاف التقرير أن إيران أبدت رد فعل سريع على اتفاق العقبة، إذ قامت في الأيام الأخيرة بإرسال أسلحة مضادة للدبابات والطائرات لحماس في غزة لأول مرة، الأمر الذي يقوي احتمال حدوث صدام جديد مع إسرائيل.

حلفاء ولكن ضد إيران وحماس!

غيوم الخريف تهطل دماً في بيت حانون

لقاء الموساد مع الفيصل في واشنطن ومسؤول إسرائيلي في الرياض

يمتد مسلسل المجازر من قانا الى بيت حانون، وقادة العرب في غيّهم يعمهون، وأقطاب معسكر الاعتدال يواصلون لقاءاتهم، فالضحايا يتساقطون كأوراق الخريف، ويدفنون بهدوء، لا باكي لهم ولا مغيث، فيما الثكالى يطلقون نداءات الإستغاثة لأموات الأحياء، من حكّام نضبت كرامتهم، ويبس الشرف في عروقهم، وديس الضمير العربي بأقدامهم.

لم تعد وحشية الدولة العبرية تكترث لما يصدر عن القادة العرب، ، فقيمة إستنكاراتهم لا تساوي الحبر الذي تكتب به. ولا عجب، فإننا نراهن على غثاء السيل الذي يعلو دونما زهاء وهيبة، ويكثر دونما تكتل وقوة، وهكذا حال قادة العرب من المحيط الى الخليج، فلا تسمع نادياً ولا حتى ناعياً، فقد نعى نزار العرب، وتكفّل الابنودي بقراءة الفاتحة عليهم حين قال بأن القادة لم يعد يهمّهم ستر عوارتهم.

هذا ما يحصل الآن، فقد خرج القادة العرب من تاريخهم وتكالبوا على تاريخ سواهم، فقبل أن تجفّ دماء ضحايا المجازر المتنقلة في لبنان، كانت ترتيبات اللقاء السري بين قادة معسكر الاعتدال تتم بين الرياض والقاهرة وعمان وواشنطن وتل أبيب، وما إن دخل قرار وقف الإعمال العدائية بين الدولة العبرية ولبنان المقاومة في ١٤ أغسطس الماضي حتى تنادى مسؤولون من معسكر الاعتدال العربي - الأميركي - الاسرائيلي الى لقاءات سرّية في عمّان للإتفاق على خطة المواجهة مع الأمة من داخلها، بإسم الطائفية، والحرب على الارهاب، والسلام الخادع.

ما لا يعرفه الكثيرون قبل بدء عملية (غيوم الخريف) الاسرائيلية على قطاع غزة في بداية نوفمبر، أن لقاءات سريّة تمهيدية سبقت العملية وكان ذلك في واشنطن، لجهة الإتفاق على أهداف العملية ومنها الضغط على حكومة حماس المنتخبة للقبول بحكومة وحدة وطنية، والاعتراف بالدولة العبرية، والتعهّد بوقف العمليات الاستشهادية واطلاق الصواريخ على الكيان الاسرائيلي. في واشنطن، وتحديداً بعد عيد الفطر المبارك، التقى رئيس الاستخبارات المصرية عمر سليمان ورئيس وكالة الاستخبارات الاسرائيلية (الموساد) دبير داغان، والسفير السعودي في واشنطن الأمير تركي الفيصل (رئيس الاستخبارات السعودية السابق). لم يكن لقاءً عادياً، بالتأكيد، وخصوصاً حين يعقد في واشنطن، وبحضور قطبي معسكر الإعتدال العربي بالمقاييس الأميركية. مصادر أميركية ذكرت بأن اللقاء تناول تطورات ما بعد الحرب على لبنان وخطة الحكومة الاسرائيلية لتنفيذ المرحلة الثانية من عدوانها بضرب حركة حماس واجتياح قطاع غزة. شكر داغان ممثلي مصر والسعودية على موقفهما خلال الحرب على لبنان، وتطلّع لأن يتكرر الموقف بعد بدء عملية (غيوم الخريف). وفيما بدا الطرفان مترددين من قدرة القوات الاسرائيلية على حسم سريع للعملية، وعد داغان بأن أهداف العملية ستكون محدودة ولن تحدث رد فعل واسع في الشارع العربي والاسلامي. ولكن مجزرة بيت حانون، كما مجزرة قانا، كسرت حاجز الصوت، وأن الصمت المطبق في الرياض والقاهرة إنقلب وبالاً وأعاد المشهد السياسي العربي خلال العدوان على لبنان.

من جهة ثانية، ذكرت مصادر صحافية أن أول مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى، بات بمقدوره أن ينتقل بحرية وأمان في السعودية. وأوضحت المصادر أن حكومة الرياض قدّمت للمسؤول الإسرائيلي سكناً ووفّرت له حماية خاصة.

وقال مصدر سعودي مقرّب من أمير الرياض سلمان بن عبدالعزيز، إن أغلب أسر الأمراء السعوديين الكبار لا يشعرون بالحرج أو النفور من المسؤول الإسرائيلي، الذي دخل في شراكات تجارية مباشرة مع البعض منهم في بروكسل ولندن وباريس، فضلاً عن تل أبيب، وبعض المزارع الإسرائيلية التي تدرّ محصولاً وافراً من الفاكهة والخضار تحديداً، وهي بضائع صارت تصدّر إلى أغلب دول المنطقة، بما في ذلك العراق، عبر تجار أكراد وآخرين نافذين في السلطة العراقية.

وأضافت المصادر أن المسؤول الإسرائيلي ويدعى بروس كشدان (أمضى سنوات عدة في الخليج حتى الآن، في إطار مهمّة تجارية تختلف إلى حد ما عن منصبه الحكومي الرسمي في تل أبيب، حيث كان يشغل وظيفة وكيل وزارة بوزارة الخارجية، وحيث أن كشتان يحمل جواز سفر أميركياً وإسرائيلياً، قد ظهر اسمه إلى العلن لأول مرة مع ردود الفعل الأميركية والدولية، التي صدرت في أعقاب مجزرتي صبرا وشاتيلا اللتين قامت بهما فرق موت إسرائيلية في مخيمات للفلسطينيين في الضاحية الجنوبية من العاصمة اللبنانية بيروت، وراح ضحيّة وحشيتها أكثر من ٣٥٠٠ رجل وامرأة وطفل من سكان المخيمات).

وحقق كشدان نجاحات سياسية (بعضها مرتبط بجوانب تجارية) في السعودية تفوق تلك التي حققها في دول الخليج، التي تنقل فيما بينها كمنسّق للعلاقات التجارية الدولية بدرجة سفير فوق العادة، مع أنه يتمتّع بوضع محسوب على النشاط الاقتصادي بالدرجة الأولى في الخليج، إلا أن أبواب القدر قد انفتحت له في السعودية.

وقالت المصادر إن (قصة وجود بروس كشدان الديبلوماسي الإسرائيلي السابق، الذي نقل إقامته الى السعودية، وأخذ على عاتقه مهمّة كبيرة ومعقّدة، مبنيّة على إيجاد موضع قدم رسمي للبضائع الإسرائيلية في الخليج، وعلى علاقات تجارية مباشرة بين دول المنطقة والدولة العبرية، لا تتعدى عقداً من الزمان حتى الآن، إلا أنها حقّقت نتائج في منتهى الايجابية، وفي غضون فترة قصيرة في حقيقة الأمر. بل إن تقارير إسرائيلية رسمية وأخرى صحفية، تشير إلى أن مهمّة كشدان التجارية التي أسهمت في بناء جسور من مشاريع الشراكة بين تجّار خليجيين، على رأسهم عدد غير قليل من التجار السعوديين المعزّزين بأمراء وشيوخ من ذوي المكانة العالية في المجتمع السعودي).

وكانت صحيفة يديعوت أحرونوت قد نشرت في السادس والعشرين من أيلول (سبتمبر) العام الماضي، تقريرا سلّط الضوء بشكل غير مباشر على جانب من النشاطات الحيوية التي يقوم بها بروس في المنطقة، منذ قدومه إليها في منتصف التسعينيات، إلا أن الأخبار التي كشفت عنها الصحف الإسرائيلية قبل فترة، عن اللقاء الذي عقده إيهود أولمرت رئيس وزراء إسرائيل مع العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز، وقيل إن الذي حضر اللقاء بندر بن سلطان، قد وفّرت فرص نجاح جديدة لكشدان الذي يُقال أيضاً أنه لعب دوراً مهمّاً في إقناع أولمرت باللقاء بالسعوديين في أحد منتجعات البحر الميت في الأردن.

ردود الفعل على (هيئة البيعة)

تفكيك العصبة السديرية أم صراع أجنحة مؤجّل

تباينت ردود الفعل على إعلان الملك عبد الله عن (هيئة البيعة) شهر أكتوبر الماضي، بين من وصفها بأنها قفزة في الهواء ومن اعتبرها تحولاً جوهرياً في السلطة، وآخر صوّرها على أنها ترحيل لمشكلة عميقة تهدد بانفراط عقد الحكم، وآخر وضعها في سياق الانتقال نحو الحكم الدستوري، وهناك من أدرجها في إطار تسليم السلطة للجيل الثالث. غير أن الأمر الأهم هو أن (هيئة البيعة) قدحت شرارة نقاش جدي حيال مشكلة الحكم في السعودية، ويعنينا بدرجة أساسية معرفة أبعاد هذه التشكيلة الجديدة، وماذا تعني بالنسبة لأجنحة الحكم المتصارعة، وماذا تعني أيضاً بالنسبة للرأي العام المحلي؟.

مصادر مقرّبة من العائلة المالكة ذكرت بأن إعلان هيئة البيعة كان ضربة موجعة إن لم يكن قاصمة للجناح السديري، الذي أسقط الملك من يد أقطابه ورقة الحسم في المرحلة المقبلة، فيما تنفّست الأجنحة الأخرى الصعداء، خصوصاً مع رواج شائعات عن إحتمال حصول أمير غير سديري على منصب ولاية العهد في مرحلة ما بعد عبد الله. تحدّث البعض عن الأمير طلال، الأوفر حظاً حسب هذه المصادر، باعتباره حائزاً على قبول الأجنحة الأخرى، من غير الجناح السديري بالطبع، إلى جانب تأييد عدد من الليبراليين والوطنيين له لقربه منهم. وقالت المصادر بأن الأمير طلال بدا مسروراً للغاية بقرار الملك، كونه حرر الاجنحة الأخرى قاطبة في العائلة المالكة من هاجس رافقهم طيلة سنوات، ويخشون من أن يصبح الكابوس حقيقة مرعبة لهم، دع عنك السكان المحليين الذين يضعون أيديهم على قلوبهم فيما لو وصل سلطان الى العرش.

مهما يكن، فإن إعلان هيئة البيعة شكّل مادة للتحليل على أفق واسع لمسألة الحكم، وسنحاول هنا تسليط الضوء على بعض ما ذكره عدد من المراقبين والخبراء والمهتّمين بالشأن السياسي السعودي.

نبدأ بما نقلته وكالة رويتر للأنباء في السادس والعشرين من أكتوبر الماضي تحت عنوان (السعودية: الأمراء الشباب قادمون) عن محللين قولهم (أن تحرك السعودية هذا الشهر ـ أكتوبر ـ لإضفاء الصفة الرسمية على الخلافة يمهّد الطريق لصعود حكام أصغر سناً الى السلطة ويرمي لمنع الخلاف الداخلي بين الجيل المقبل من الأمراء). وتضيف الوكالة نقلاً عن محللين (أن هذه الخطوة تهدف الى ضمان الإستقرار عندما تنتقل الخلافة من أبناء عبد العزيز الذين يعتقد أن أصغرهم في الستينات من العمر إلى أحفاده).

ونقلت رويترز عن خالد الدخيل، أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة الملك سعود قوله (أن الخلافة هي من أكثر القضايا أهمية بالنسبة لاستمرار أي نظام سياسي وأن المرسوم الملكي يملأ فراغا دستوريا بعد أن أدركت القيادة أن الجيل الجديد من الحكام سيحتاج لآلية أكثر تطوراً). كما نقلت رويترز عن دبلوماسي غربي في الرياض قوله (أدركوا أن الخطر الاساسي الذي يتهدد حكمهم الان هو الخلاف الداخلي)، وأشار الى أن سقوط دولة سعودية سابقة خلال منتصف القرن التاسع عشر كان سببه الصراع على الخلافة.

وعلّقت الوكالة بالقول (قبل ذلك كان للملك وحده الصلاحية الكاملة في تسمية ولي العهد رغم أن دبلوماسيين غربيين يقولون ان مثل هذه القرارات غالباً ما تجري مناقشتها داخل الأسرة المالكة. لكن مع تقدم أبناء الملك عبد العزيز في السن وازدياد عدد أحفاده الكبير بالفعل كان يتعين على النظام الملكي أن يضع نظاماً رسمياً للخلافة).

ونقلت الوكالة عن الدكتورة مي يماني، قولها بأن القرار (يفتح الباب لأحفاد الملك عبد العزيز، إنه يضع قاعدة وآليات لتجنّب الخلافات الداخلية على السلطة (...) والتي تزيد احتمالات حدوثها بين الأحفاد وبين أبناء عبد العزيز)، وأضافت (هذا هو البلد الوحيد في العالم الذي تعدُّ فيه شاباً وأنت في الستين).

ونقلت رويترز عن دبلوماسي غربي قوله (هذا تطور كبير وواع للغاية، سيزيد من نفوذ الأجيال الأصغر). وأضاف (العديد من أبناءه (الملك عبد العزيز) يتقدّمون في السن عاماً بعد عام، ولهذا فإن المجازفة بحدوث أزمة أخرى طويلة المدى بسبب صحة الملك مثلما حدث مع الملك (الراحل) فهد ستزيد). وقال الدبلوماسي (سيكون هناك عدد أكبر ومتزايد من الأمراء الأصغر سناً، وبالتالي سيتسع نطاق العوامل التي توضع في الإعتبار بخلاف السن).

خالد الدخيل: من مرجعية التقاليد الى مرجعية القانون

ونشرت صحيفة (القدس العربي) الصادرة في لندن، مقالاً في ٢٧ أكتوبر بعنوان (هيئة البيعة السعودية: هل ترد للملك باليسار ما منحه الملك باليمين) للكاتب صبحي حديدي. وأفرد الكاتب مساحة لوضع هذا التطور في سياق مجريات ما بعد مبايعة عبد الله ملكاً على السعودية وضمن مبدأ التوريث، وهو العرف الذي سرى في كل العهود السابقة. ويقدّم الكاتب خلفية تاريخية لهذا المبدأ بالقول (حين اضطر مؤسس المملكة الى تطبيق مبدأ الزعامة المركزية، فانه في الآن ذاته كان يستجيب صاغراً لواحد من أخطر مقتضياتها: الإلغاء التدريجي لامتيازات وأعراف وأنماط عيش الدولة ـ القبيلة حيث الديرة عالم صغير متماسك متلاحم مهما امتد في الفيافي والقفار.

والأرجح، حسب حديدي، أن معركة إبن سعود مع العشائر لم تنتهِ حتي يومنا، أو هذا على الأقل ما يستنتجه أندرو هيس في دراسة موسعة نشرتها مجلة الشؤون الدولية مؤخراً، ولم يتمكن من بسط السلطة المركزية على العشائر ورسل الموت والدعاة الوهابيين المتناثرين هنا وهناك في أرجاء المملكة إلا بعد العام ١٩٣٠. واذا كانت أسلحة الحديد والنار قد نجحت في تطويعهم عسكرياً، فان أصول الدين واصلت بقاءها في نفوسهم، واتخذت شكل مؤسسة عقائدية مستقلة

جبّارة، تتبادل التأثير والتأثر والشد والجذب مع بيروقراطية الدولة وشروط العصر وعواصف التحديث التي كانت تهبُّ بين الحين والآخر لأسباب موضوعية صرفة.

وهكذا فان صيغة التعاقد بين المؤسسة السياسية والمؤسسة الدينية فرضت على النظام إعتماد مزيج من سياسات القوة بما تتضمنه من إضعاف للإمتيازات القبلية، وتوطيد للقرابات والولاءات، ودعم للأسس الإدارية وللبيروقراطية الضرورية الوليدة، وإتمام للزواج الناجح بينها وبين شركات النفط العملاقة، واستيراد التكنولوجيا، والمضي قدماً في التحالفات الإقليمية والدولية، وتطبيق إستراتيجية أمنية إنعزالية وجامدة ووقائية... في آن معاً.

وكانت أربعة عقود من التصارع بين السلطة القبلية وسلطة الفتوى والسلطة المركزية قد أقنعت إبن سعود باستحالة إغفال أي منها لصالح أخرى، فأوصى أبناءه بإدامة التوازن الدقيق، وبذل آخر ما تبقى في جعبته من حنكة سياسية في ضمان خط تعاقبي آمن في وراثة العرش. ولكن تحوّل المملكة الى منتج أساسي للنفط في عهد الملك سعود، وتجاوز سقف المليون برميل يومياً، أسند للعائدات النفطية وظيفة سوسيولوجية جديدة وخطيرة هي تدمير هياكل التوازن التي شيّدها إبن سعود، خصوصاً ذلك التشارك القلق بين القِيَم القبلية وأصول الدين ونظام الادارة. والخبرة التي راكمتها الأسرة الحاكمة في تدبير الشأن القبلي لم تستطع تقديم إجابات مناسبة على أسئلة وتحديات العمران والتحديث (التي أضعفت الأواصر القبلية بالضرورة)، وتوزيع عائدات النفط (التي ضاعفت ايقاع الولاءات الشخصية وعلاقات الاستزلام)، والظواهر السياسية الاقليمية والدولية في ظل المد القومي العربي واشتداد الحرب الباردة.

وربما كان العجز عن تقديم تلك الاجابات هو العامل الأكبر وراء قرار الأسرة الحاكمة بتنحية سعود وتنصيب فيصل، وذلك بغرض مواجهة تلك التحديات دون المساومة علي مبادئ التركيبة السعودية، أي سلطة آل سعود، واستمرار الشراكة مع سلطة الفتوى والقراءة الوهابية للاسلام عموماً، فضلاً عن توطيد علاقات القرابة والولاء الشخصي.

ويختم حديدي بالقول: أن تلك السيرورات هي ذاتها التي استولدت ما يُسمي بـ القوى الليبرالية أو التكنوقراط أو دعاة الإصلاح في صفوف المثقفين خصوصاً، وتوجب أن تشكل قطباً موازياً موضوعياً للقطب العقائدي الوهابي المشيخي، الذي التحم الآن بهيكليته القبلية وبات الحامل الرسمي للقِيَم القبلية والأعراف والتراث والماضي التليد والدين... هنا التركة الثقيلة المعقدة التي يجابهها آل سعود اليوم، والتي لا تدفعهم الى التكاتف الأقصى حول الملك الجديد، في أي وكل ملف يخص أمن الحكم واستمراره فحسب، بل تزجهم - على نحو لا مثيل له منذ تأسيس المملكة - في صراع شرس من أجل البقاء.

هذا مشهد، يقول حديدي، يقوم على وضع عالق ومعضلة مفتوحة ومأزق مستديم، وعلاجه بحاجة ماسة الي ما هو أكثر جذرية من محض هيئة بيعة ترد للملك باليسار ما منحه الملك باليمين!

رؤية أخرى يقدّمها الكاتب فؤاد ابراهيم في صحيفة (الأخبار) البيروتية بتاريخ ٢٧ أكتوبر بعنوان (هيئة البيعة: التسوية المؤجلة لشكل الحكم السعودي)، حيث ذكر بأن رحيل الملك فهد في نهاية تموز ٢٠٠٥ يعد بداية مرحلة جديدة غير مسبوقة في تاريخ العائلة المالكة، وقال ما نصه: (فمن جهة أصبح دور الملك مقيداً بأوضاع حكم بالغة التعقيد، الأمر الذي يحول دون حيازته صلاحيات مطلقة، بحسب النظام الأساسي للحكم الصادر في آذار ١٩٩٢). ويعلّق الكاتب قائلاً: (ويعود هذا الخفض لسلطة الملك إلى تنامي قوى أخرى داخل الجهاز الإداري للدولة، باتت تملك قدرة على التأثير، سلباً أو إيجاباً، في سياسات الدولة وتوجهاتها، بما فرض معادلة جديدة للحكم تقوم على توازن قوى للسلطة). ومن جهة ثانية، حسب الكاتب، فإن الوضع الجديد بالقوى الفاعلة فيه ينذر بمستقبل أشد تعقيداً مما هو عليه إذا بقي تقليد توارث السلطة بالطريقة السائدة، حيث ستقع الدولة حكماً في قبضة الجناح السديري).

دبلوماسي غربي في الرياض معلّقاً على اعلان (هيئة البيعة): أدركوا أن الخطر الاساسي الذي يتهدد حكمهم الان هو الخلاف الداخلي

ويلفت ابراهيم الى أن هذا المسار التقليدي، فيما لو جرى بالطريقة السابقة، لا بد أنه سيبعث هواجس الأجنحة الأخرى في العائلة المالكة، التي تجد نفسها تدريجياً خارج تخوم السلطة. وهناك خشية حقيقية لدى تلك الأجنحة من اختزال الحق التاريخي لسلالة المؤسس في الجناح السديري، لذلك يرى المراقبون أن رسالة (هيئة البيعة)، المعلن عنها في العشرين من تشرين الأول، تبطن نية كسر الاحتكار المستقبلي للسلطة من الجناح السديري، وفتح أفق القسمة لاستيعاب الأربعة والعشرين ابناً للملك المؤسس على قيد الحياة.

عمرك ستين عاماً، إذن أنت شاب!

وقال الكاتب بأن قرار الملك عبد الله تأليف هيئة البيعة يشدد في استهدافاته المفصح عنها، أي تنظيم شؤون الحكم ومبايعة الملك وولي العهد، على آلية صناعة الإجماع داخل العائلة المالكة، ويظهر من فحوى القرار الجديد، وكذلك السياق العام لعلاقة الأطراف الضالعة في الحكم، أن الهيئة جاءت في سياق تجاذب داخلي كان مكتوماً منذ مرض الملك السابق فهد عام ١٩٩٦ وحتى رحيله في آب ٢٠٠٥، ثم بقي هذا التجاذب مكبوتاً منذ اعتلاء عبد الله العرش في آب ٢٠٠٥.

ويشدد الكاتب على أن (الانتقال من التوافق الودي الى القانوني، بوحي من هيئة البيعة ذاتها، ينطوي على تعقّد الروابط داخل العائلة المالكة، في غياب شخصية نافذة تملك قدرة معنوية كالتي كانت لدى الملوك السابقين. وفي واقع الأمر يبدو أن مضمون الدور الموكل إلى الهيئة يشي بخلافات عميقة داخل البيت الحاكم إزاء مرحلة ما بعد الملك عبد الله، الذي يبدو أنه حسم السؤال حول منصب النائب الثاني بطريقة تمنحه إبراء ذمة من الأطراف كافة).

مهمة الهيئة، كما تقضي الفقرة الثالثة من مشروع نظام هيئة البيعة، مرتبطة بمرحلة ما بعد الملك عبد الله، وهذا يعني إقفال ملف القضية المتعلقة بتعيين نائب ثان للملك، باعتبار أن هذا التعيين سيكون من اختصاصات الهيئة الجديدة، التي يفترض أن تكون حافظة نموذجية للسلطة خلال المرحلة الانتقالية، قبل حسم منصب ولي العهد، مدار الخلاف في المرحلة المقبلة.

ويصل الكاتب الى أن الهيئة قد تضطلع بدور فض المنازعات وتشكّل آلية لصناعة التوافق داخل العائلة المالكة حيال القضايا الخلافية،

التي تنبعث من نهاية كل عهد وبدء آخر، أو في حال إحداث تغييرات في المناصب، أو نشوب خلاف بين الكبار. بمعنى آخر، إن الهيئة، وإن اشتغلت وظيفياً على اختيار ولي عهد للملك بدرجة أساسية، إلا أنها بلا شك تتجه تدريجياً كي تصبح مرجعية نهائية للعائلة من أجل تنظيم العلاقة في داخلها في ما يرتبط بشؤون العرش والحكم.

من جانبه كتب خالد الدخيل مقالاً بصحيفة الاتحاد الاماراتية في ٢٥ أكتوبر الماضي بعنوان (نظام هيئة البيعة يدشن حكم الجيل الثاني)، وذكر بأن تساؤلاً عن مستقبل عملية انتقال الحكم كان ملحّاً في السنوات الاخيرة. وقال (لم يعد هناك مفرٌ من مواجهة أن المرحلة الجديدة تتطلب الانتقال من مرجعية التقاليد والأعراف إلى مرجعية القانون والدستور. مثل هذه الخطوة مقدمة ضرورية لخطوات إصلاحية أخرى، سواء ما تعلق منها بالدستور أو بالجوانب الأخرى للدولة. عدم الاعتراف بذلك، وعدم مواجهته، أو كما بدا الأمر، من قبل قيادة الدولة كان يثير التساؤل).

وعلّق على اعلان الهيئة بالقول (بصيغته التي صدر بها يمثل نظام 'هيئة البيعة' تعديلاً دستورياً للنظام الأساسي للحكم الذي صدر عام ١٤١٢ ?/١٩٩٢م). وقال بأن النظام الجديد جاء بتعديلات ثلاثة: الاول والأهم، بحسب وجهة نظره، إنتقال صلاحية اختيار ولي العهد من الملك إلى هيئة البيعة، مما يعني الاعتراف بأن الدولة تجاوزت مرحلة التأسيس، وأن الوقت قد حان لبدء مرحلة البناء السياسي، ببعديه المؤسساتي والدستوري. اللافت أن هذا التعديل ترك الباب مفتوحاً أمام أن يكون الملك، بعد انتهاء حكم الأمير سلطان بن عبد العزيز، من أحفاد المؤسس وليس من أبنائه بالضرورة، كما كان عليه الأمر حتى الآن.

الثاني: أن النظام وضع، ولأول مرة، ((القدرة الصحية)) شرطاً لتولي سلطات الملك، وسلطات ولي العهد، والاستمرار في توليهما. واعتبر هذا التعديل نقلة دستورية جديدة، حيث كانت التقاليد تجعل من الحالة الصحية للملك ولولي العهد أمراً غير مطروح للمساءلة. مع التعديل أصبح الأمر على العكس من ذلك.

الثالث: ولأول مرة، يساوي، نظام الهيئة، بين جميع أبناء الملك عبد العزيز وأحفاده في حق تولي الحكم وفقاً للضوابط والإجراءات التي حددها. الصلاح والكفاية هما الشرطان الوحيدان المطلوب توفرهما لأي مرشح. وهذا يفتح المجال أمام العملية السياسية داخل الأسرة لأن تأخذ مجراها في اختيار الملك وولي عهده وفقا لاعتبارات سياسية عدة يأتي في مقدمتها التوازنات السياسية داخل الأسرة الحاكمة، ومدى قدرة أي مرشح على توظيف هذه التوازنات لمصلحته. ولحظ الدخيل بأنه لم يرد في النظام أي ذكر لمنصب النائب الثاني، مما يعني استبعاد هذا المنصب في هذه المرحلة على الأقل. الأمر الآخر واللافت أيضاً أن النظام الجديد استبعد أي دور لمجلس الوزراء أو مجلس الشورى في عملية انتقال الحكم. هذا على الرغم من أن هذين المجلسين يُمثلان السلطتين التنفيذية والتشريعية في الدولة، وخاصة مجلس الوزراء، الذي يجمع بين هاتين السلطتين، ويرأسه الملك. يعني هذا الاستبعاد أن النظام جعل مسألة حسم انتقال الحكم محصورة داخل الأسرة الحاكمة، وبالتالي شأناً دستورياً متميزاً أو منفصلاً عن المؤسسات الدستورية الأخرى للدولة).

المحامي عبد الرحمن اللاحم، الاصلاحي السابق، يميل الى إسباغ مسحة إيجابية على هيئة البيعة في مقالة نشرتها صحيفة الرياض في ٣٠ أكتوبر بعنوان (هيئة البيعة والتحديث الدستوري في السعودية)، حيث اعتبرها (خطوة إصلاحية رائدة تضاف للخطوات الإيجابية السابقة التي تأتي في سياق عملية التحديث الدستوري في المملكة العربية السعودية حيث أكمل هذا النظام خطوة البناء الدستوري الأولى

مي يماني في تعليق على فتح الباب امام الجيل الثالث: هذا هو البلد الوحيد في العالم الذي تعدُّ فيه شاباً وأنت في الستين

التي تمثلت في إصدار حزمة الأنظمة الدستورية المتمثلة في الأنظمة الأساسية الثلاثة (النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق) والتي تمثل من الناحية الموضوعية – إضافة إلى نظام مجلس الوزراء – الدستور المكتوب للدولة).

ويلفت اللاحم الى أهمية المادة الخامسة والعشرين من النظام الجديد كونه ينص على أنه لايعدل - أي النظام - الا بأمر ملكي بعد موافقة هيئة البيعة، وبالتالي فإنه لا يمكن تعديله بالإرادة الملكية المنفردة مما يعطي قواعده ونصوصه قوة وسمواً على كافة القواعد القانونية الأخرى سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة.

ويمضي اللاحم للقول بأن من أهم إيجابيات

مضاوي الرشيد: آل سعود مشغولون بتوزيع الإرث

إصدار هذا النظام أنه سيساهم بشكل كبير في تعزيز الاستقرار السياسي المؤسس على وثائق دستورية ومؤسسات تحكمها منظومة من القواعد القانونية التي عالجت وبشكل دقيق كافة الجوانب المتعلقة بتداول السلطة داخل الأسرة الحاكمة، مما يمهد الطريق لمواصلة تنفيذ المشاريع التنموية والإصلاحية وسيعطي دفعة قوية للحراك التحديثي داخل المجتمع خصوصاً وأنه جاء ليعالج قضايا بالغة الحساسية لا تقارن بالكثير من القضايا (الإجتماعية) التي عرقلتها قوى الممانعة الدينية بذرائع متعددة لكنها تجتمع كلها تحت لافتة (الخوف من التجديد والرهبة من التحديث).

واعتبر اللاحم بأن إصدار النظام خطوة إصلاحية تضاف إلى خطوات أخرى للملك عبد الله نحو ترسيخ فكرة المأسسة وسيادة القانون والإنفتاح على المبادىء الحديثة. وخلص للقول بأننا بإزاء وثبة دستورية باتجاه ترسيخ الشرعية السعودية الجديدة التي ستكفل استقراراً للمستقبل السياسي في السعودية من شأنه أن يدفع عجلة التنمية والإصلاح لمزيد من التقدم في ظل الإرادة السياسية للملك عبدالله والتي تحمل في جعبتها كما في قلوب المواطنين الكثير من الآمال والتطلعات.

الدكتورة مضاوي الرشيد كتبت مقالاً في (القدس العربي) في ٣٠ أكتوبر بعنوان (النظام السعودي: أمرهم سرٌ بينهم). وذكرت بأن (هيئة البيعة هذه بيروقراطية جديدة ابتدعها مستشارو الملك الحالي كغطاء دستوري لما يعرف بمجلس الأسرة. الهيئة مشروع مستقبلي لا يفعل حالياً إذ أن الملك وولي عهده قد استثنيا من التطبيق فليس لهيئة البيعة صلاحية ولا دور في المرحلة الآنية ويبدأ عملها بعد رحيل هؤلاء حسب نص إصدار نظامها. تحتكر مجموعة أبناء عبد العزيز مقاعد الهيئة وكذلك ابناؤهم الذين يمثلون أبا عاجزاً أو متوفياً ويعتمد هذا التمثيل على من يختاره الملك. كذلك يختار الملك وولي العهد أحد

ابنائه. كل هذا الاختيار والتعيين يعتمد على الصلاح والكفاءة حسب معايير تغيب عن الجميع ما عدا الأب الذي يختار).

ولفتت الرشيد الى أن أهم ما في المرسوم الملكي الجديد ما يتعلق بكيفية إختيار ولي العهد. اذ ان الملك يقترح بعض الاسماء ومن ثم بعد التشاور يعرض الأمر على الهيئة وبعد التشاور والتوافق يتم تسمية ولي عهد البلاد. وان لم يتم التوصل الى نتيجة عندها يطلب الملك من الهيئة التصويت على مرشح ولي العهد على أن يتم تعينه خلال مدة ثلاثين يوماً.

وتعتقد الدكتورة الرشيد بأن نظام هيئة البيعة مصمم للتعامل مع مرحلة حرجة ستدخلها السعودية سببها كبر السن للجيل الأول من الامراء إذ أنها تنظر لهيئات طبية ومكلفة بإصدار تقارير صحية في مدة قصيرة عن حالة الملك وقدرته على ممارسة الحكم وأن أقرّت اللجنة حالة مرضية دائمة يتم مبايعة ولي العهد ملكا على البلاد. وإن مرض الملك وولي العهد معاً (وهو أمر لا يمكن إستبعاده) تقوم هيئة تسمى المجلس المؤقت للحكم بإدارة مصالح البلاد والعباد.

وتمضي الرشيد في القول بأن المواد المعدّلة من النظام الاساسي السعودي تنطوي على عدة مرافق تصبُّ كلها في هدف واحد، ألا وهو تجنّب الصراع المخفي حالياً والذي لا بد له أن يظهر الى العلن يوماً ما. تناقضات نظام التوريث السعودي بدأت تظهر واضحة. مشكلة العائلة السعودية اليوم تنبثق، حسب الرشيد، من كون التوريث ينتقل من الاخ الى الاخ وليس من الأب الى الإبن. وبتعددية الأخوان ومن ثم أبنائهم نجد أن الصراع على السلطة حالة متزامنة مع نظام التوريث كان أول مشهد لها صراع سعود وفيصل في الستينات والذي أدى الى خلع الأول وأبنائه جميعاً من المناصب الحساسة وقدوم فيصل وتصدّر أبنائه هو للمناصب المهمة.

اليوم تعيش الأسرة هذا الهاجس فكل أب قد ربى على الأقل ثلاثة أو أربعة من ابنائه على مناصب يعتبرها هؤلاء حقاً مقدساً. الهاجس الرئيسي ينطلق من خوف هذه الأسرة أن يعين أحد أبناء عبد العزيز الحاليين إبنه في منصب ولي العهد وبذلك تتم النقلة من سلطة الأخوان المجتمعة الحالية الى أحد الملوك ومن ثم تحصر الولاية في نسله هو وحده مستثنياً بذلك الأجنحة الأخرى وتتحول هذه الأجنحة الى أجنحة هامشية في المستقبل تماماً كما حصل لأبناء الملك سعود بعد خلع والدهم.

وبالطبع تشدد الأوامر الملكية الجديدة على مبدأ السرية إذ أن اجتماعات هيئة البيعة بحضور أمينها المنسق والمعين من قبل الملك الحالي تبقى خلف الكواليس وهذا هو بيت القصيد. مرة أخرى أثبت النظام السعودي أن حكم البلاد والعباد هو شأن داخلي سري لا يطلع عليه أحد سوى الأمين العام ومن يتولى ضبط المداولات والاجتماعات من التكنوقراط المقربين جداً في الجوقة الملكية.

هيئة البيعة بدعة جديدة إبتدعها النظام السعودي الذي يدعي أنه يمثل الدولة السلفية تارة ودولة التوحيد تارة أخرى. فبعد عقود من الترويج لما يسمى أهل الحل والعقد والتظاهر باستشارتهم من مبدأ أمرهم شورى بينهم نجد هذا النظام بدلاً من أن يتطور في مسيرة الشورى الحقيقية وليس شورى مجالس الأمراء قد تراجع الى الوراء من خلال الإعلان عن هيئة سرية تسمي هيئة البيعة.

الدولة السلفية السرية هذه ربما هي أول نمط سلفي نتعرف عليه يحصر إدارة دفة الحكم بعائلة واحدة تصبح هي وحدها أهل الحل والعقد فلا فقيه ممثلا يرسل إبنا له إن ضرب في جسده مرض ولا وجهاء مجتمع ولا عالم دين بل أبناء المؤسس وأبناؤهم فقط لا غير. تستثني هيئة البيعة هذه هيئة كبار العلماء والمفتي. الدولة السلفية الجديدة تعتمد في مرجعيتها على السلف الصالح الوحيد المعترف به ألا وهو جوقة أبناء عبد العزيز وأبنائهم.

مضاوي الرشيد: نظام هيئة البيعة مصمم للتعامل مع مرحلة حرجة ستدخلها السعودية سببها كبر السن للجيل الأول من الأمراء

نتمني ان تأتي الدولة السلفية بنصوصها لتطلع عليها إذ أن مصطلح السلفية يحدد المرجعية الاولى والاخيرة ويحصرها في النص وفي أمثلة جيل قديم. ولكن يبدو أن السلف الصالح السعودي الممثل على مقاعد هيئة البيعة هو المرجعية الحقيقية فلا قرآن مقدس ولا سيرة نبوية ولا حتى سيرة صحابة قدامى بل شركة محدودة مرجعيتها مجلس إدارة مغلق يحافظ على لحمته شخص تكنوقراطي قريب ولكنه بعيد نتمنى له أسعد الأوقات في إدارة دفة البدعة الجديدة السرية حيث ستتمخض الجلسات المستقبلية عن مفاجآت كبيرة.

لا نقيّم النظام السعودي على أساس معايير

اللاحم: هيئة البيعة تطور دستوري

غريبة نستوردها من تجارب شعوب أخرى وإنما نقيّمه حسب خطابه السياسي المعلن والمؤصل في أنظمته الأساسية، النظام هذا يدعي أنه دولة إسلامية ولكن لم يبق من الإدعاء هذا سوى المسمي فقط لا غير. تعديلات النظام الأساسي الأخيرة تبيّن بشكل واضح بعد هذا النظام عن أي نمط يمكن وصفه بأنه إسلامي ناهيك عن كونه سلفياً كما يدعي بعض الأمراء. أثبت النظام السعودي مرة أخرى أنه نظام وراثي عائلي سري يبتدع إجراءات ومراسيم شمولية وخفية تحت مظلة الشعار الديني وهو أبعد ما يكون عن النصوص التي يزعم تقيّده بها. وإن كان مؤسس المملكة قد أعطى لطلبة العلم بعض الأبهة الشكلية المزيفة إلا أن أبناءه وأحفاده اليوم يتجاهلون هؤلاء كلياً خاصة بعد أن سلطوا عليهم من يطعن بهم وبعلمهم الشرعي والذين هم أولاً وأخيراً شركاء في صناعة الشركة السعودية المحدودة ومكلّفين بحفظها وصيانتها خاصة في المجتمع وعند أطيافه الضعيفة.

ويبقى المجتمع مغيباً كلياً فلا مجلس منتخب ولا هيئات مستقلة ولا فعاليات إجتماعية ولا مجالس إستشارية تتدخل في حكم البلاد أو إختيار ذوي الصلاحية والكفاءة وتبقي معايير هذه الكفاءة سراً محصنا فوق قدرة المجتمع على الفهم والاستيعاب.

الطريق المسدود والذي تحاول هيئة البيعة فتحه يفسر حالة الشلل التّامة التي رافقت شعارات الإصلاح التي طبّل لها الكثير والتي أُعتبرت وقفة مميزة ستنتشل البلاد من الركود الذي رافق السنوات الأخيرة للعصر البائد ولكن يبدو أن الركود وصمة سعودية مستمرة. النظام السعودي مشغول ليس بالإصلاح السياسي الحقيقي الذي يضمن نقلة نوعية من الإستبداد والشمولية الى الإنفتاح والمشاركة السياسية بل هو مشغول بكيفية توزيع الإرث والمحاصصة في شركة مغلقة وليس ملكية دستورية كما حلم البعض. نظام هيئة البيعة الجديد ليس إلا سلفية تستند على نصوص ربما منها أمرهم سرّ بينهم ومرجعيتها نظام الشركات الأسرية الخاصة والمحدودة.

توتّر العلاقات السعودية ـ السورية جزء من حرب أميركا واسرائيل على المنطقة

السعودية تتبنى بشكل صريح مشروع إسقاط النظام السوري

الملك عبدالله يستقبل خدام ورفعت الأسد كرمزين بديلين تهيؤهما السعودية وأميركا

كانت الحكومة السعودية تتعاطى، فيما مضى، بصمت مع من تختلف معه، وتحاول أن تسكب ماءاً بارداً على سطح الكرة الملتهبة، وتلوذ بلغة دبلوماسية موارية كيما تفتح الباب أمام بدائل أخرى تكون بمثابة مخرج طوارىء، فيما لو قررت التراجع عن موقف ما، وحتى لا يقال بأنها تخرق حدوداً رسمتها لنفسها، أو تخالف ثوابت وضعتها لسياستها.

يبدو أن هذا النهج قد تبدّل كثيراً خلال السنوات الأخيرة، فقد تبنّت الرياض مواقف مثيرة للجدل، وبدا وكأنها تتصرف على أساس متغيرات السياسة وليس ثوابت إستراتيجية أو نظام قيمي تزعم بأنها مرهونة به. هكذا ظهر في مواقفها من قضايا محلية كالإصلاح، ومن قضايا خارجية كالموضوع الفلسطيني والعدوان الاسرائيلي على لبنان، وعلاقاتها الإقليمية والدولية التي تبدّلت على نحو لافت. فالعلاقات الخليجية السعودية ليست بالتأكيد على ما يرام، وهي أقرب ما تكون الى التوتر منها الى الهدوء، ولا يقف الأمر عند التوتر المتصاعد بين الرياض والدوحة، الذي يمثل القمة المنهارة في جبل الجليد الخليجي، بل ينسحب الأمر على أغلبية دول الجوار الخليجي، من إيران الى اليمن مروراً بالعراق وسوريا في الشمال وشرقاً الى الكويت وصولاً الى عمان.

فقد باتت السعودية كمن يبحث عن مخرج من حقله المملوء بالأعشاب الضارة فيقوم بحرقه بالكامل. وهكذا، قررت السعودية أن تعزل نفسها عن محيطها الاقليمي لحساب التصالح مع الخارج ـ الدولي ـ الأميركي، وربما الاسرائيلي.

بدا في الشهرين الماضيين أن صانعي السياسة الخارجية السعودية قد حسموا أمرهم لجهة الانضواء في معسكر الاعتدال الذي أعلنته وزيرة الخارجية الاميركية كونداليزا رايس في جدة، والتي اعتبرت دور السعودية فيه بأنه موجّه الى سوريا، الأمر الذي دفع بالحكومة السعودية للبدء بخطوات شديدة التطرف لصالح الاعتدال بالمقاييس الأميركية، عن طريق تبني خطة أميركية شاملة لإنقاذها من المستنقع العراقي، وطرح مبادرة سلام بالشروط الاسرائيلية ـ الأميركية، وإعلان الحرب على خصوم أميركا في المنطقة (وخصوصاً ايران وسوريا)، لا لشيء سوى لاعتقاد الحكومة السعودية بأن ذلك سينجيها من تداعيات مستقبلية على نظامها السياسي، خصوصاً مع التلويح المتكرر للادارة الأميركية بتغيير خارطة الشرق الاوسط، التي وجدت السعودية نفسها منساقة للدخول في عين العاصفة الرايسية من أجل تأمين مكانها بعيداً عن تلك الخارطة، وحتى لا يطالها سيف التقسيم الأميركي.

توتر العلاقات السعودية ـ السورية بات جزءً من حرب الولايات المتحدة وحليفتها الدولة العبرية على المنطقة، وكان ذلك خطأً فادحاً تقترفه الحكومة السعودية، تماماً كما هو موقفها خلال العدوان الاسرائيلي على لبنان، لولا أن تدراك السفير السعودي الحجازي عبد العزيز خوجه إستمرار مسلسل الأخطاء. عشوائية السياسية الخارجية السعودية وتخبّطها يفلسفهما بعض رجال الحكم وخصوصاً (الأمير بندر بن سلطان، ووزير الخارجية الأمير سعود الفيصل الى جانب عدد من المستشارين والكتّاب) بأننا لابد من تبديل سياستنا الخارجية،

تبنت الرياض مواقف مثيرة للجدل، وأصبحت تتصرف على أساس متغيرات السياسة وليس ثوابت إستراتيجية فخسرت محيطها بالكامل

وأن لا ننساق وراء العواطف وحركة الشارع، ويجب أن نحتكم الى مصالحنا السياسية فحسب.

لم تكن الحكومة السعودية بحاجة الى مزيد من الاختبارات السياسية من أجل استجلاء فشل هذا النهج الانفرادي في إدارة العلاقات والمصالح السياسية إقليمياً، ما لم تقرر الحكومة العيش في عزلة شبه تامة عن محيطها الاقليمي (بإستثناء علاقات واهنة مع الاردن ومصر) وأن تبقى بقعة ناشزة على الخارطة الاقليمية. لا ندري على وجه التحديد من يصوغ السياسة الخارجية حالياً، وتحديداً بعد موت الملك فهد الذي كان مسؤولاً بصورة مباشرة عن تحديد إتجاه وموضوعات السياسة الخارجية، ولكن ما ندركه بأن كل الذي يشاركون في رسم السياسة الخارجية الحالية هم مقامرون بامتياز، ويتعاطون المتغيرات السريعة بصورة غير راشدة. لقد رهنوا السياسة الخارجية بل ومصير الدولة السعودية بالكامل للبوصلة الاميركية، فصاروا جزءً من الفعل ورد الفعل السياسي الاقليمي والدولي، فإذا ما أخفقت الادارة الأميركية في قضية ما انعكس بصورة تلقائية على الوضع السعودي.

وحتى لا نغرق في تحليل السياسة الخارجية بصورة عامة، نسلّط الضوء على أحد الأمثلة المثيرة التي تتطلب فحصاً دقيقاً كونها تشي بتحوّل خطير في العقل السياسي السعودي، وقد ينذر بأخطاء كارثية على الدولة. فقد شهدت العلاقات السعودية السورية تدهوراً سريعاً عقب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في فبراير ٢٠٠٤، حيث حمّلت قوى ١٤ من شباط المؤلفة، بصورة رئيسية، من تيار المستقبل (سعد الحريري)، واللقاء الديمقراطي (وليد جنبلاط)، والقوات اللبنانية (سمير جعجع) سوريا المسؤولية، ثم جاءت تحقيقات اللجنة الدولية للتحقيق في جريمة إغتيال الحريري برئاسة ديتليف ميليس (الرئيس السابق) بملابساتها لتجعل من سوريا متهماً رئيسياً، بالرغم من عدم وجود أدلة كافية لتثبيت التهمة، بالنظر الى ما ظهر لاحقاً من أخطاء في التحقيق. أياً يكن الأمر، فإن الحكومة السعودية بدت وكأنها

رفعت الأسد: بطل الفضائح والمجازر

أقرب الى قوى ١٤ شباط، بالرغم من ميولها المنفلتة نحو إدخال لبنان في دوامة الصراع الدولي تمهيداً لربطه في المشروع الأميركي شرق الأوسطي.

وفيما كان التوتر بين قوى ١٤ شباط والحكومة السورية يزداد اضطراماً بتحريض من قوى خارجية، وأميركية بدرجة أساسية، كانت الحكومة السعودية تنزع الى تبني موقف متشدد من القيادة السورية، عكس نفسه في تدهور متسلسل لعلاقات الدولتين. وبعد وقوع العدوان الاسرائيلي على لبنان في ١٢ تموز الماضي، كانت السعودية أقرب الى الموقف اللبناني الرسمي المماليء الى حد كبير للعدو الاسرائيلي، ما ظهر بوضوح في تطابق فحوى بيان الحكومتين اللبنانية والسعودية الذي حمّل حزب الله مسؤولية الحرب.

كان يمكن تدارك الخطأ السياسي السعودي في مرحلة مبكرة، لولا أن النهاية غير المتوقعة للحرب فاجأت الحكومة السعودية، كما فاجأت الدولة العبرية والولايات المتحدة وقوى الرابع عشر من شباط إضافة الى حكومات عربية راهنت على انكسار المقاومة اللبنانية.

من الغريب في الأمر، أن السعودية وهي تلمس تداعيات موقفها خلال وبعد الحرب، لم تلجأ للمراجعة، بل قررت الاسترسال في ذات الخيار، وبعناد غير مسبوق، اعتقاداً منها بأنها على حق وأن غيرها على باطل، فقبلت أن تستكمل فصول المعركة السياسية عن طريق الشراكة الكاملة في معسكر الاعتدال الاميركي. لم تبدّل وجهتها السياسية من سوريا بعد الحرب، وقررت أن تتخذ مواقف أكثر تشدداً دون مبرر واضح، بالرغم من ظهور مؤشرات قوية على انكسار الموجة السياسية الاميركية، وانعكاساتها على الأطراف الضالعة في معسكر الاعتدال، الذين لاذوا بالصمت والهروب من أية عمليات توريط أخرى.

السعودية وحدها قررت الدخول في مغامرة سياسية غير محسوبة بدعوة نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدّام لزيارة السعودية. نلفت الى ما نشره كاتب فرنسي حول دور المخابرات الاميركية والفرنسية في إجراء مقابلة تلفزيونية مع عبد الحليم خدام في قناة (العربية) التي تموّلها السعودية، وكان ذلك تدبيراً غير رشيد من الحكومة السعودية، لأن في ذلك إعلاناً صريحاً بدعمها لمشروع إسقاط النظام في سوريا، وفي ظل أجواء التوتر السائدة بين الولايات المتحدة وسوريا، ما يحيل السعودية الى أداة أميركية في هذا المشروع.

الأمر الأخطر أن يجري الملك عبد الله، وهو المعروف باحتفاظه بعلاقات تقليدية قديمة مع القيادة السياسية السورية، لقاءً علنياً مع خدّام، الذي التقى أيضاً ولي العهد الأمير سلطان. وكانت أنباء تحدثت في نهاية أكتوبر الماضي عن احتمال عقد لقاء مع نائب الرئيس السوري الأسبق رفعت الأسد، المقيم حالياً في لندن، خلال وجود خدّام في السعودية، ما يعطي مؤشراً على أن ثمة تنسيقاً عالي المستوى لجهة وضع خطة التحرك السياسي وربما العسكري من أجل إطاحة نظام الرئيس السوري بشار الأسد. هذه الأنباء جاءت في سياق أنباء أخرى حول دعوة الولايات المتحدة لرفعت الاسد من أجل مناقشة مستقبل سورية ومصير نظام الحكم فيها!!.

كل تلك المعطيات تشي بتورط القيادة السياسية السعودية في مشروع تغيير النظام في سوريا، وهو مشروع تشارك فيه أطراف عدة لبنانية وأميركية وأوروبية، فماذا تغيّر في العقل السياسي السعودي حتى يقدم على مغامرة خطيرة وعلنية كهذه قد تعقبها نتائج وخيمة على النظام نفسه، الذي قد يقابل بردود فعل مضادة. ولماذا يكون التورّط السعودي في عهد الملك عبد الله، الذي كان يؤمّل عليه في تسوية مشكلات الدولة خارجياً، مع دول الجوار الاقليمي والحكومات العربية والاسلامية، ولماذا أصبحت السعودية في عهد الملك عبد الله أقرب الى المشروع الأميركي منها الى قضايا الأمة العربية والاسلامية.

لاشك أن ثمة مراهنة أميركية وأوروبية على إحداث تبديل عميق في مواقف الملك عبد الله القومية، فقد كان الرجل معروفاً في الدوائر الغربية بأنه قومي عربي متشدد، وأنه يحمل فيروس العداء للغرب والولايات المتحدة، هذا ما ذكره بوب وودوورد في كتابه (القادة) وكذا قال عنه وليم كوانت في كتابه (السعودية في الثمانينات) وأيضاً سيمون هندرسون (بعد الملك فهد). هل ثمة طاقم جديد داخل جهاز الحكم يدير دفة السياسة الخارجية السعودية؟ أم أن الملك عبد الله قد خضع تحت تأثير مملیات هذا الطاقم بوحي من إدارة الرئيس بوش، التي ضاعفت جهودها من

لماذا يكون التورّط السعودي في المشروع الأميركي في عهد الملك عبد الله، الذي كان يؤمّل عليه في تسوية مشكلات الدولة مع دول الجوار؟

أجل إشراك السعودية في مشروعها شرق الأوسطي.

كل تلك الاسئلة تبقى مفتوحة على إجابات متقاربة، خصوصاً حين ننظر بأن النخبة الحاكمة لم تعد متمايزة في مواقفها السياسية، محلياً وخارجياً. فمالذي يدفع الملك عبد الله لاستقبال خدّام، الذي لم يكن خياراً مقبولاً شعبياً ورسمياً، وليس هو بالرجل النزيه الذي يمكن التعويل عليه في تقديم وجه سياسي لسوريا يستحق الاشادة والدعم، فقد نبذته المعارضة السورية قبل غيرها. وهل أن مجرد استعمال قوى ١٤ شباط هذا الرجل ورقة سياسية للضغط والمماحكة مع النظام في

عبدالحليم خدام: البديل الأميركي - السعودي

سورية حافزاً من أجل الاصطفاف معها في معركة ليست مأمونة العواقب، فضلاً عن أن الكلفة السياسية الباهظة تتطلب التضحية بدولة محورية مثل سورية من أجل قوى سياسية لبنانية متقلبة بل ومخيفة في خياراتها المفتوحة على كل شيء وعلى كل طرف، أميركياً كان أم فرنسياً أم إسرائيلياً.

تخطىء الحكومة السعودية إذا ما فكرت بأن السير في خيار الخصومة مع أي دولة عربية سيجنّبها ويلات ما تقوم به، ولها في تجربة العدوان الاسرائيلي على لبنان عبرة. إن الذين يبشّرون بفكرة تجاهل الشارع العربي والاسلامي غافلون عن حقائق على الارض، فليست أميركا ضامناً نهائياً لاستقرار أنظمة الحكم، فقد سقط صنم في ايران وكان حليفاً أميركياً استراتيجياً، وسقط صنم في العراق وكان يحظى بدعم الغرب كله خلال حربه مع ايران، وفي كلا الحالتين كان للشعب دور إستراتيجي في اسقاط النظامين، فالاولى بمظاهرات شعبية، والثانية بتفرّق الشعب. لقد أدركت العائلة المالكة بأن موقفها خلال العدوان الاسرائيلي على لبنان أدى الى خسارة شعبية وسياسية فادحة، ما دفع بها للبحث في ترتيب سريع لعلاقاتها مع قيادة حزب الله.

إن مجرد التفكير في إسقاط النظام في سوريا، أو في أي بلد آخر لم يكن جزءً في التفكير السياسي السعودي، ولكن دخول عناصر جديدة على خط صناعة القرار السياسي ينذر بوقوع السعودية في دوامة أخطاء قاتلة. ندرك بأن الأميركيين لعبوا دوراً مركزياً في الاعلاء من أهمية بعض الأمراء، لحاجة في نفس بوش وتشيني ورايس، كيما يحظوا بدور مركزي في إدارة دفة السياسة الخارجية السعودية، ولكن لم يثبت هؤلاء الأمراء بأنهم على درجة كافية من الحكمة تؤهّلهم للعب مثل هذا الدور، ما لم يكن الهدف منه تمرير مشاريع أميركية في المنطقة، على حساب مصالح الوطن والأمة.

المشروع الأميركي بعد الحرب على لبنان

مصير الهرولة السعودية

في تقييم للعدوان الاسرائيلي على لبنان، وحرب الإثنين والثلاثين يوماً التي خاضتها الدولة العبرية مع المقاومة اللبنانية الممثلة في حزب الله، كتب ألاستير كروك ومارك بيري ثلاث حلقات تحت عنوان (كيف هزم حزب الله اسرائيل؟)، وسلّط الضوء على ثلاث أوجه للحرب التي حقق فيها حزب الله انتصاراً: الحرب الاستخبارية، والحرب العسكرية، وأخيراً الحرب السياسية.

ألاستير كروك ومارك بيري هما مديرا منبر النزاعات، وهي جماعة في لندن متخصصة بتقديم رؤية حول الإسلام السياسي. وكروك هو مستشار سابق في موضوع الشرق الأوسط لخافيير سولانا ممثل الاتحاد الاوربي، وكان عضواً في هيئة ميتشل للتحقيق في أسباب الإنتفاضة الثانية. أما بيري فهو مستشار سياسي في واشنطن، ومؤلف لستة كتب عن تاريخ الولايات المتحدة ومستشار شخصي سابق لياسر عرفات.

ويهمنا هنا أن نستعرض بعض النقاط التي أثارها الكاتبان في بحث تفصيلي عن الحرب الاسرائيلية على لبنان وفيما يتصل بالحرب السياسية بوجه خاص، كونها تعطي مؤشراً على تداعيات ما بعد الحرب.

تحدث كروك وبيري عن الاستطلاع الذي أجرى في مصر حول الشخصيات السياسية الأكثر شعبية فحصل السيد حسن نصر الله على المرتبة الأولى فيما حصل الرئيس الإيراني محمد أحمدي نجاد على المرتبة الثانية. ويعلق كروك وبيري بالقول أن هذا الاستطلاع كان استنكاراً واضحاً ليس فقط على الرئيس المصري حسني مبارك، الذي أبدى وجهات نظر ضد حزب الله في بداية الحرب، ولكن على القيادات السنية، بما فيها الملك السعودي عبد الله وملك الأردن عبد الله الثاني، الذي انتقد الجماعة الشيعية في محاولة يائسة لابعاد العالم السني عن دعم إيران.

وبحسب دبلوماسي أميركي من المنطقة (مع نهاية الحرب، فإن هؤلاء الأشخاص كانوا يسارعون بحثاً عن مخارج) وتساءل - أي الدبلوماسي (لم تسمع منهم شيئاً كثيراً مؤخراً، هل سمعت أنت؟).

ويضيف كروك وبيري (لم يكن مبارك وعبد الله وعبد الله الثاني وحدهم الذي كانوا يحثّون الخطى بحثاً عن مخارج، ولكن السياسة الخارجية الأميركية في المنطقة، وخصوصاً في ضوء زيادة ارسال الجنود الى العراق، هي في حالة تخبّط. وهذا يعني أن كل الأبواب قد أوصدت أمامنا، في القاهرة، وفي عمان، وفي السعودية) بحسب دبلوماسي آخر الذي قال بأن نفوذنا قد تضاءل، لا أحد سيرانا، وحين نتصل لا أحد يرفع سماعة الهاتف.

لم يكن هناك مخرج طوارىء للسعودية، كما هو شأن حكومات عربية أخرى فضلاً عن الادارة الاميركية، إلا بإعادة تفعيل الحديث عن مبادرة السلام في الشرق الاوسط. فبعد أن تحطّمت صورة الإدارة الاميركية في الشرق الأوسط في العدوان الاسرائيلي على لبنان، حاولت استعادة موقعها عن طريق دعم خطة سلام اسرائيلية فلسطينية، ولكن هذه الخطة لم تقدّم أية مؤشرات على نجاح هذه المحاولة، بل أن إعلان الدولة العبرية الحرب الشاملة على قطاع غزة منذ بداية شهر نوفمبر قد يجعل معسكر المعتدلين على الطريقة الأميركية في حرج بالغ، وستثبت النتائج بأن ما حصل خلال العداوان الاسرائيلي على لبنان بأن الشارع العربي يتجه على عكس إتجاه حكوماته، وأن القيادات السياسية في معسكر المعتدلين باتوا بلا مصداقية ومشروعية.

لقد أكّدت الحرب العدوانية الإسرائيلية على لبنان مركزية القضية الفلسطينية والدور الانهزامي للحكومات العربية الكبرى. فقد كشف انتصار حزب الله لشعوب العالم الاسلامي، على حد كروك وبيري، بأن الاستراتيجية المعمول بها من قبل الحكومات العربية والاسلامية الحليفة للغرب، أي إستراتيجية إرضاء المصالح الأميركية على أمل الحصول على مردودات سياسية هامة (أي الاعتراف بالحقوق الفلسطينية، وسعر عادل لمصادر الطاقة الشرق أوسطية، وعدم التدخل في التركيبات السياسية للمنطقة، وانتخابات عادلة ومفتوحة) لم ولن تنجح. فقد قدّم حزب الله نموذجاً آخر مختلفاً، عن طريق تمزيق الهيمنة الأميركية وتدمير صورتها في المنطقة. وهكذا أظهرت المقاومتان اللبنانية والفلسطينية بأن خيارهما أنجع في تلبية المطالب الشعبية وتحقيقها، ما ترك تأثيراً كارثياً على حلفاء أميركا في المنطقة.

لابد أن القيادة السعودية لحظت ما نجم عن موقفها خلال العدوان الاسرائيلي على لبنان، وما حققه حزب الله وقيادته من شعبية واسعة على مساحتي الوطن العربي والاسلامي، ما دفع بها للبحث عن فرص من أجل وقف عملية التآكل في صورتها في المنطقة، الأمر الذي دفع بسفير السعودية في لبنان السيد عبد العزيز خوجه للتحرّك العاجل والفاعل من أجل إعادة ترميم صورة الدولة السعودية. وكان إصرار الأخيرة على عقد لقاء مع قيادة حزب الله بأية وسيلة ممكنة محاولة لإنقاذ ماء الوجه ليس في لبنان فحسب، بل وعلى الساحتين العربية والاسلامية.

نشير الى ما ذكره كروك وبيري الى أن نتائج الحرب الاسرائيلية على لبنان أوقفت الهرولة السعودية نحو الخيار الاميركي، حيث أن قرار الادارة الاميركية بفرض عقوبات على ايران لن يلقى ترحيباً سعودياً فضلاً عن أن اللجوء الى الخيار العسكري سيكون مرفوضاً من القيادة السعودية، التي تدرك بأن هذا الخيار قد يفضي الى إطاحة النظام السياسي في السعودية ومصر والإردن. يقول كروك وبيري ذلك بالاستناد الى معطيات مستخلصة من يوميات العداون الاسرائيلي على لبنان حيث تساءل قادة أحزاب إسلامية في عدد من الدول العربية عن قدرتهم في السيطرة على حركاتهم، أو أن عملاً سياسياً قد يتطور الى أعمال ثورية.

وثائق سرية تكشف الحقيقة حول (صفقة القرن) المثيرة للجدل

وزارة الدفاع.. البقرة الحلوب لولي العهد سلطان

فيما تتواصل المباحثات السرية السعودية البريطانيا بشراء الرياض أسلحة من لندن بقيمة ٧١ مليار دولار بحسب ما ذكرت صحيفة الجارديان في شهر أكتوبر الماضي، تنبعث رائحة الفساد من صفقة القرن (اليمامة) التي تم التوقيع عليها العام ١٩٨٥.

الصفقة الجديدة تضمّنت شروطاً سعودية من أجل إتمام الصفقة منها: طرد معارضين سعوديين مقيمين في لندن، واستئناف رحلات الخطوط الجوية البريطانية الى السعودية، ووقف تحقيقات بريطانية بالفساد في صفقات بيع الاسلحة طالت أفراداً من العائلة المالكة.

وفيما تغيّرت الأسماء البريطانية المشاركة في المباحثات السرية حول صفقات بيع الأسلحة تبعاً لتبدل الحكومات، فإن إسماً بقي صامداً في الطرف السعودي ممثلاً في ولي العهد السعودي ووزير الدفاع الأمير سلطان بن عبد العزيز الذي يأمل أن يحقق ربحاً فلكياً من الصفقة، بجانب صفقات أخرى عقدت مع فرنسا والولايات المتحدة.

وفيما يحاول وزير الدفاع الأمير سلطان إقفال ملف صفقة اليمامة، من أجل إتمام الصفقة الفلكية الجديدة التي تفوق قيمتها عشرات الأضعاف قيمة (صفقة القرن) الماضي بالطبع، كشفت الوثائق البريطانية المفرج عنها مؤخراً عن معلومات بالغة الخطورة بفعل الرشاوى المندسّة في صفقة اليمامة، وسنحاول هنا استعراض أبرز ما نشر حول الموضوع.

في الثامن والعشرين من أكتوبر الماضي، كتب ديفيد ليج وروب إيفان في صحيفة الجارديان تقريراً حول وثائق تم الكشف عنها مؤخراً حول صفقة اليمامة التي أبرمت العام ١٩٨٥ بين وزير الدفاع وولي العهد الحالي الأمير سلطان ووزارة الدفاع البريطانية. وقد كشفت الوثائق عن أن الرياض دفعت زيادة تقدّر بـ ٦٠٠ مليون جنيه إسترليني (حوالي مليار و١٨٠ مليون دولار) على الأثمان الأصلية للطائرات الحربية من نوع تورنادو. وتقدّم الوثائق أدلة دامغة على المدفوعات الفاسدة في العقد الموقّع سنة ١٩٨٥.

وبحسب الكاتبين، فإن الحكومة (البريطانية) كانت مدفوعة بإرباك للكشف عن وثائق سرية تشتمل على دليل يفيد بفساد المدفوعات التي تمت في أكبر صفقة أسلحة بريطانية. الوثائق التي نشرت بالكامل في الثامن والعشرين من أكتوبر من قبل صحيفة الجارديان، تقدّم تفصيلات لأول مرة حول كيف أن سعر طائرات تورنادو قد تضخّم فزاد على المبلغ الأصلي ٦٠٠ مليون جنيه في صفقة اليمامة العام ١٩٨٥ مع السعودية. الرسائل المتبادلة بتفاصيلها من قبل رئاسة وحدة المبيعات في وزارة الدفاع البريطانية قد وضعت في الأراشيف الوطنية. وقد سارع المسؤولون البريطانيون الى سحبها على الفور، بزعم أن الافراج عنها كان (خطأً).

برقية كولن شاندلر كانت قد أرسلت من الرياض، حيث كان يقوم بترتيب صفقة بيع مؤلفة من ٧٢ طائرة تورنادو و٣٠ طائرة هوك بالنيابة عن شركة الأسلحة البريطانية (بي أيه إي). وكشفت الرسالة بأن تكلفة الصفقة قد تضخّمت الى الثلث تقريباً في صفقة مع وزير الدفاع السعودي الأمير سلطان.

وعلى حد قول موفد من السفير البريطاني ولي موريس، بحسب التقرير الصادر مؤخراً عن إحدى لجان البرلمان فإن لدى سلطان، ولي العهد، (مصالح فاسدة في كل العقود). وفي ورقة مختصرة لوزارة الدفاع أعدّت لاحقاً لرئيسة الوزراء مارجريت ثاتشر وصفت الأمير سلطان بأنه (لا يتّصف بالذكاء العالي.. ومتحيز وأنه غير مرن ومستبد ويتخذ موقفاً تفاوضياً متصلباً). صفقة اليمامة، التي تقدّر بـ ٤٣ مليار جنيه، كانت ولفترة طويلة موضوع إتهامات تتعلق برشاوى سرية لابن السيدة ثاتشر، مارك، ولعدد من أعضاء العائلة المالكة، وكان كل المتورّطين ينكرون دائماً هذه الاتهامات.

برقية السير كولين، الرئيس الحالي لميزانية خطوط إيزي جت الجوية، كشف عنها نيكولاس جيلبي، المناهض لتجارة السلاح. وبعد ان عرضت صحيفة الجارديان هذه البرقية لوزارة الدفاع، تم إيفاد مسؤولين الى مركز الأرشيف الوطني في كيو بمنطقة سري جنوب لندن، حيث قاموا بتحميل الملفات في سيارة شحن صغيرة وأعادوها الى خزانات وايتهول. أعضاء الحملة كانوا قد نسخوا كافة الأوراق وهم يخططون لنشرها جميعاً على شبكة الانترنت.

برنامج اليمامة ذو الحساسية السياسية في بريطانيا بات تحت طائل التحقيق من قبل مكتب الغش التجاري الخطير،

والذي يقوم بالتأكّد من تهم الفساد ضد بي أيه أي.

وتكشف وثائق وزارة الدفاع بأن سعر الطائرة الواحدة من نوع تورنادو قد تضخّم بنسبة ٣٢ بالمئة، أي من ١٦.٣ مليون الى ٢١ مليون جنيه إسترليني. وقد بات شائعاً في الصفقات العسكرية، أن أسعار الأسلحة يتم رفعها حيث يمكن اقتطاع العمولات من الزيادة الحاصلة. فالـ ٦٠٠ مليون جنيه ذات الصلة بصفقة اليمامة هي المبلغ نفسه التي كانت نشريات عربية قد تحدثت عنه في حينها وذكرت بأن المبلغ قد تم تحصيله في عمولات سرية دفعت لأعضاء في العائلة المالكة ودائرة الوسطاء في لندن والرياض، كثمن للصفقة.

لقد تعامل وايتهول مع تلك الاتهامات بإهتمام بالغ في العام ١٩٨٥، بحسب الوثائق، وأن نسخة من المجلة العربية التي قامت بالمساءلة

قد بعثت بصورة مباشرة وسرية من قبل وزارة الخارجية الى رئيس مستشاري السيدة ثاتشر في مكتب رقم ١٠ (أي مكتب رئيس الوزراء في شارع داونتج بقلب العاصمة البريطانية لندن)، شارلز باول، مشفوعاً بنصيحة للمسؤولين بأن (عليهم ببساطة رفض أي تعليق). وبعد مرور عشرين عاماً على الصفقة، حاولت وزارة الدفاع في البدء إلتزام ذات الخط. وقد أصرّت على أن برقية شاندلر قد تم تسريبها وقالت (نحن لا نعّلق أبداً على التسريبات).

وفي الحقيقة، فإن نسخة قد تم إيداعها في الإرشيف الوطني للإطلاع العام في الثامن من مايو الماضي من قبل دائرة التجارة والصناعة.

ويقول السيد جيلبي، الباحث في (الحملة ضد تجارة السلاح) الذي كشف عن النسخة، (لقد دهشت حين رأيت برقية شاندلر. فقد تم الاحتفاظ بهذه المعلومات من قبل كل دوائر الحكومة البريطانية، بما في ذلك مكتب الرقابة الوطني، لأكثر من عقدين من الزمن).

وقالت دائرة التجارة والصناعة بأن (الملفّات قد وضعت في الارشيف الوطني عن طريق الخطأ. فالحكومات المتعاقبة قد اعتبرت إتفاقية اليمامة بأنها سرية. وأن الملفات قد أزيلت الآن). وذكرت وزارة الدفاع البريطانية (نحن نأسف لكون هذه المواد قد أصبحت للاطّلاع العام. ونحن نضع أهمية بالغة على سرية إتفاقية اليمامة من حكومة لحكومة مع السعودية، وفي سبيل حماية السرية لن نقوم بالتعليق على هذه الوثائق).

وتتضمن الوثائق نسخة من مذكر التفاهم الأصلية البريطانية ـ السعودية، والموقّعة في لانكستر هوس في سبتمبر ١٩٨٥ من قبل مايكل هزلتاين، وزير الدفاع، والأمير سلطان. وقد تم مهرها بـ (القوات الجوية الملكية السعودية ـ سري).

وقد زعم مكتب الرقابة الوطني، رافضاً طلبات متعلقة بحرية المعلومات الخاصة بالوثيقة، بأن الإفراج عنها سيؤدي الى الإضرار بالعلاقات الدولية. كما رفض المكتب الإراج عن نسخة لتقرير صادر سنة ١٩٩٢ حول الصفقات، حتى للبوليس. مذكرة ٤ التفاهم الرسمية هذه بين الطرفين تثبت الإجمالي الكلي للصفقة البريطانية السعودية، كونها تقدّر ما بين ٣.٥ مليار و٤ مليار جنيه إسترليني.

كان رقماً موارباً، فالعمولات الخاصة بصفقات الأسلحة كانت، من الناحية نظرية، غير شرعية بموجب القانون السعودي. وخلال أسابيع من التوقيع عليها كان السير كولين في الرياض بجانب مدراء شركة السلاح البريطانية يوافقون على منظومة في مفاوضات خاصة مع الأمير سلطان، الذي أوضح الى لندن، بأنها ـ أي الصفقة ـ ستبلغ في الحقيقة ٥ مليار جنيه استرليني. وحين تضاف الأسلحة، والاحتياطيات والتدريب للسعر الأصلي، فإن كل طائرة تورنادو ستكلف القوات الجوية السعودية أكثر من ٦٠ مليون جنيه إسترليني.

وقال نيك هارفي، المتحدث بإسم حزب الدمقراطيين الليبراليين في قضايا الدفاع: (يجب على الحكومة أن تسلّط الضوء الآن على حقيقة هذه الادعاءات. ليس ثمة شك بأن ذلك سيضاف الى النداءات المتزايدة من أجل نشر تقرير مكتب التفتيش الوطني والذي كان من المقرر أن يتم ذلك قبل ١٤ سنة). وقد رفضت شركة الاسلحة البريطانية التعليق على ذلك، واكتفت بالقول (اليمامة هي صفقة بين حكومتي كل من المملكة المتحدة والسعودية). كما رفض السير كولين التعليق أيضاً.

وقد أكّد، مؤخراً، إيان جيلمور، الوزير المحافظ آنذاك، حقيقة الرشاوي، وقال بأنها شائعة في الصفقات العسكرية السعودية. وقد صرّح جيلمور لبرنامج نيوزنايت الذي تبثّه القناة الثانية التابعة لشبكة بي بي سي البريطانية (إنك إما أن تحصل على العمل فترشى، أو لا ترتشي ولن تحصل على العمل.. فإذا دفعت رشاوى للناس الكبار في الحكومة، وكون ذلك في الحقيقة غير قانوني في القانون السعودي لا يعني شيئاً كثيراً).

ماهي اليمامة؟

إنها أكبر صفقة سلاح بريطانية، وقّعت العام ١٩٨٥، وافقت بريطانيا بموجبها بيع ٧٢ طائرة تورنادو و٣٠ طائرة حربية من نوع هوك الى السعودية. وقد تم تجديد الصفقة في سنة ١٩٩٣ حيث وافق السعوديون على شراء دفعة أخرى مؤلفة من ٤٨ طائرة تورنادو الحربية. وفي المرحلة الثالثة من إتفاقية اليمامة، والتي وقعت في العام الماضي تبيع بريطانيا ما يقرب من ٧٢ طائرة أخرى من نوع تايفونز للسعوديين. الاتفاقية المعروفة بـ (دوف) في اللغة العربية، قد أبقت شركة الاسلحة البريطانية عائمة قائمة على قدميها خلال العشرين سنة الماضية.

والسؤال ماهو المثير للخلاف في هذه الصفقة؟ في غضون الأسابيع الأولى للصفقة الموقّعة في سنة ١٩٨٥، بدأت تطفو على السطح إدّعاءات بالفساد، وبقيت تلك الادّعاءات طيلة الفترة الماضية، وهي الآن برسم التحقيق من قبل مكتب الغش التجاري الخطير. يقول النقّاد لم يكن على بريطانيا بيع طائرات حربية ومعدّات عسكرية إلى نظام وحشي وغير ديمقراطي (أي النظام السعودي). ويقولون أيضاً بأن الحكومة البريطانية تتحاشى نقد انتهاكات حقوق الإنسان الصارخة في السعودية، من أجل عدم التأثير على مبيعات الأسلحة.

وقد ختم تقرير الجارديان بعرض وثائق صفقة اليمامة وتتضمن:

١ ـ عقد اتفاق اليمامة الأولي الموقّع من قبل بريطانيا والسعودية في سبتمبر ١٩٨٥ (والمعروفة بصورة رسمية بإسم مذكرة التفاهم).

٢ ـ برقية من السير كولين شاندلر، الرئيس لاحقاً لوحدة مبيعات الأسلحة التابعة لوزارة الدفاع، في يناير ١٩٨٦.

٣ ـ موجز مقدّم من وزارة الدفاع لمارجريت ثاتشر فيما يرتبط بصفقة اليمامة، في سبتمبر ١٩٨٥، ويشتمل على توصيفات للمسؤولين السعوديين الرئيسيين.

٤ ـ تفاصيل اللقاء بين وزير الدفاع، مايكل هزلتاين، والأمير سلطان في سبتمبر ١٩٨٥.

وزير الدفاع: جشع وغبي

مذكرة التفاهم

تزويد معدّات وخدمات للقوات الجوية السعودية

التفاهم الرسمي والتوقيع
ملحق أ: الاتفاقيات الأولية
ملحق ب: قائمة الرسائل المقترحة للعرض والقبول

التفاهم الرسمي

حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، وبالنظر الى:
علاقات الصداقة بين البلدين، في جوانب عدة.
ورغبة المملكة العربية السعودية في مواصلة تعاونها مع المملكة المتحدة في مجال تزويد القوات الجوية الملكية السعودية بالمعدات الدفاعية.
قد توصّلتا الى التفاهم التالي:
ـ سوف تشتري حكومة المملكة العربية السعودية، من حكومة المملكة المتحدة ٤٨ طائرة تورنادو من طراز آي دي إس، و٢٤ طائرة تورنادو من طراز أيه دي في، و٣٠ طائرة هوك و٣٠ طائرة تدريب أساسية من طراز بي سي ـ٩ مع خدمات دعم، ومعدات، وأسلحة، وذخائر وأنظمة حربية الكترونية من أجل استخدامها من قبل القوات الجوية الملكية السعودية. وستكون القيمة الاجمالية للبرنامج بين ٣ الى ٤ مليار جنيه إسترليني.
وأن الحكومة البريطانية، ومن أجل مواصلة التعاون بعيد المدى مع الحكومة السعودية تلتزم بدعم هذه الطائرات خلال وجودها في خدمة القوات الجوية الملكية السعودية وتهيئ لتطويرات مستقبلية ممكنة للطائرات، وللأنظمة والأسلحة للقوات الجوية الملكية السعودية.
وتتعهد حكومة المملكة المتحدة بشراء طائرة البرق (لايتننج) العاملة حالياً في القوات الجوية الملكية السعودية، المعدّات المتعلقة بها، والأسلحة وقطع الغيار. كما تتعهد حكومة المملكة المتحدة بشراء أكبر عدد ممكن من طائرات الهجوم الرئيسية العاملة حالياً في خدمة القوات الجوية الملكية السعودية، والمعدّات وقطع الغيار، التي تعرضها حكومة المملكة العربية السعودية للبيع.
وعلى ذلك، تتعهد الحكومتان بتطوير هذه الترتيبات في مذكرة التفاهم الرسمية لتغطية كل جوانب المشروع. وأن هذا، جنباً الى جنب مع الرسائل ذات العلاقة والعرض والقبول، سيكون مكتملاً بحلول ٣١ مارس ١٩٨٦. إن الترتيبات الاولية مدرجة في الملحق (أ) وأن الرسائل المقترحة للعرض والقبول ستكون في الملحق (ب).
للمصادقة عليها من قبل ممثل عن حكومة المملكة العربية السعودية
صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز
توقيع
النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام

للمصادقة عليها من قبل حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية
صاحب الشرف، النائب مايكل هزلتاين
توقيع
وزير الدفاع

هزلتاين وزير الدفاع الأسبق

الملحق أ
الترتيبات الأولية

١ ـ بعد تعهّد حكومة المملكة العربية السعودية بشراء، وحكومة المملكة المتحدة بتزويد، طائرات الى جانب خدمات الدعم، والمعدّات، والأسلحة، والأنظمة الحربية الالكترونية ليتم استعمالها من قبل القوات الجوية الملكية السعودية، تقرّان ـ الحكومتان ـ بأن التفاهم الرسمي سيعقبه برنامج للتخطيط المفصّل وبناء على ذلك سيتم توجيه كل من القوات الجوية الملكية السعودية ووزراة الدفاع في المملكة المتحدة من أجل إتمام ذلك بدون تأخير.
٢ ـ إضافة الى ذلك، فإن الحكومتين تقرّان، ومن أجل إنجاز الهدف المشترك، بتزويد القوات الجوية الملكية السعودية بالقدرة المطلوبة في أقرب فرصة ممكنة، فإن إنتاج طائرات تورنادو والمعدّات يجب أن يبدأ قبل إتمام التخطيط التفصيلي. وستقوم الحكومة السعودية، لذلك، بتوفير الدعم المالي بطريقة يتم الإتفاق عليها بين الحكومتين. ويشمل ذلك تمويلاً مؤقتاً بصورة كافية في الفترة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٨٥ والتي سوف يتم ترتيبها في غضون ستة أيام من التوقيع على هذا التفاهم الرسمي.

الملحق ب
قائمة الرسائل المقترحة للعرض والقبول

تزويد طائرات تورنادو، هوك، طائرة بي سي ـ٩، ومعدّات الدور ـ قطع غيار أولية، ومعدات ونشريات دعم أرضي ـ التدريب ـ تسهيلات داخل البلاد ـ خدمات دعم وصيانة ـ أسلحة ـ قطع غيار وتصليح ـ خدمات التصميم اللاحقة ـ إعادة شراء طائرة البرق (لايتننج) وطائرات التدريب الهجومية (ستراياك ماسترز) ـ فريق وزارة الدفاع البريطانية ـ إدارة وتوجيه البرنامج.

مشروع تورنادو

المفاوضات التجارية

سرّي

FM RIYADH
TO DESKBY 060930Z
TELNO ZMC/ZOK/Z8G/A2P
OF 060535Z JANUARY 86
FCO, DEPT OF ENERGY, DOT
INFO PROPERTY
PUS, CA, DG MKTG, AUS
FOR PS/S OF S, PS/MINISTER/DP,
^(DES ADMIN)
RMD1 AND PS/HDES
EGERTOM, DOT FOR T/T CHENER
FCO FOR
DESKBY 060930Z JAN 86
FROM HDES

١ ـ ملخّص:

لقد تم تحقيق تقدّم جوهري ولافت في ٥ يناير في لقاء ودي جداً مع الأمير سلطان. لقد تم الإتفاق على أسعار الطائرات كافة (تورنادو، هوك، بي سي ـ ٩) الى جانب التوصل الى إتفاق على وضع قيمة إجمالية بقيمة ٥ مليارات جنيه لمشروع كل الطائرات، والمعدّات الضرورية، والخدمات المطلوبة لفترة ثلاث سنوات تبدأ من ١٥ فبراير ١٩٨٦. لقد اتفقنا أيضاً على أسعار إعادة شراء طائرات البرق والعاصفة. وقد غطّت المناقشات الحاجة الى رسالة لربط صفقة النفط بمشروع الطائرات ومن أجل تسهيل تزويد التمويل اللازم للصيانة بين حاجات المشروع والأموال المستحصلة عن طريق صفقة النفط. ويبقى قلقنا الحالي من المدفوعات الموعودة سلفاً. ولكن سلطان وعد بتقديم دفعة أولى بقيمة ٥٠ مليون جنيه استرليني خلال يومين، والدفعة الثانية في أوائل فبراير.

٢ ـ التفاصيل:

أ ـ ممثلون من إتش إم أيه، دي جي/ ساب وديكسون من قبل القوات الجوية البريطانية التقوا الأمير سلطان في ٥ يناير، وكان مصطحباً معه كلاً من الجنرال بوحمري، وإدريس من القوات الجوية الملكية (وكان ملاحظاً أن قائد القوات الجوية الملكية الجنرال حمدان كان غائباً في عطلة غير مقررة). وكان اللقاء تجارياً خالصاً وجرى في مناخ دافيء مع لمسات من الدعابة من وقت لآخر، وكان ذروة عدد من اللقاءات الرسمية وغير الرسمية.

ب ـ تم الإتفاق على الاسعار (وجميعها بالجنيه الاسترليني) بخصوص الطائرات على النحو التالي:

ـ أول عشرين طائرة تورنادو من طراز آي دي إس: سعر الواحدة منها ٢١.٥ مليون جنيه.

ـ تورنادو آي دي إس، ٢١ الى ٤٨، وقيمة الواحدة ٢٥.٢ مليون جنيه.

ـ ٢٤ تورنادو من طراز أيه دي في، قيمة الواحدة ٢٥.٢ مليون جنيه.

تقرير إحدى لجان البرلمان البريطاني يقول: لدى الأمير سلطان (مصالح فاسدة في كل العقود)

ـ ٣٠ طائرة هوك إم كيه ٦٥ قيمة الواحدة ٥.٣ مليون جنيه.

ـ ٣٠ طائرة بي سي ـ٩ قيمة الواحدة ٢.٨ مليون جنيه.

ويصل إجمالي هذه الصفقة مليار وتسعمائة وثلاث وثمانين مليون جنيه إسترليني تقريباً. وبالنسبة لمعدّات الدور، وقطع الغيار، والأسلحة، والتدريب، ويو كيه إم أو دي/ دي إي إس بمعدل ٢ بالمئة وعمل البناء الأولي، فقد اتفقنا على تحديد المطلوب بأن يتم إرساله والالتزام به خلال فترة ثلاث سنوات تبدأ من ١٥ فبراير ١٩٨٦، ويكون المبلغ ثلاثة مليارات وسبعة عشر مليون جنيه إسترليني، بما يجعل التكلفة الإجمالية للمشروع خمسة مليارات جنيه استرليني. وإن السقف المطلوب لإنجاز رقم الثلاث سنوات مقبولاً بالنسبة للقوات الجوية الملكية السعودية.

ج ـ وخلال النقاشات التي جرت مؤخراً، إتفقنا على أن الـ ١٣٢ طائرة هي حجر الزاوية في الإتفاق بين الحكومتين وأنها يجب أن تندرج في رقم الخمسة مليارات جنيه إسترليني. إن قبول هذا الأمر من قبل سلطان له دلالات واضحة على الزيادات الواردة على إجمالي سعر المشروع من وقت لآخر.

د ـ إتفقنا على الحاجة لتبادل الرسائل لتسجيل الوارد أعلاه ويجب أن يتم ذلك عن طريق التسليم اليدوي في ٧ يناير. لقد اتفقنا أيضاً على موعد محدد هو ١٥ فبراير ١٩٨٦ من أجل التوقيع على قائمتي الأسلحة رقم ١ ورقم ٢ (الطائرات، والمعدات، وقطع الغيار) وسنعمل كذلك على التأكد من أن قوائم ٣، ٦ ، ١٠ جاهزة للتوقيع في ذلك التاريخ.

هـ ـ وافق سلطان على الحاجة لرسالة تربط صفقة النفط بمشروع الطائرات. وسنقوم بوضع ورقة أولية في ٦ يناير في شكل يتم التوافق عليه مع كل من شركة شل وشركة بي بي، والتي تم الاطلاع عليها من قبل وزارة البترول السعودية.

و ـ بالإمكان الآن البدء بمناقشات حول التسهيل المالي لتغطية التباينات الخاصة بصفقة النفط ومشروع الطائرات (في المحصلة تغطية الزيادة). وسنقوم بإجراء الترتيبات اللازمة حول هذه التباينات في ٦ يناير.

ع ـ بعد مساومات اتسمت بالمرح، إتفقنا على إعادة شراء طائرات البرق (لايتننج) بسعر ١.٥ مليون جنيه استرليني للطائرة الواحدة، وللطائرات الهجومية (سترايك ماسترز) بقيمة مائتي ألف جنيه إسترليني للواحدة. كما اتفقنا على تقاسم أي فوائد تتأتى من إعادة البيع اللاحق والاتفاق على رقم منفصل حول قطع الغيار والمعدات الأرضية في الوقت المقرر. ولا تختلف هذه الصفقة من الناحية المادية عن تلك التي تم التوصل بشأنها مع سلفي في مايو ١٩٨٤.

٣ ـ إستنتاج

بعد الشهور القلائل الماضية من المساومة، ننظر الى ما ذُكِر أعلاه بأنه محصلة مرضية، خصوصاً وأن علينا العمل بعيداً عن الإتفاقية التي تم التوصل اليها في مايو ١٩٨٤ بقيمة ١٦.٣ مليون جنيه إسترليني لكل طائرة تورنادو من أصل ٢٠ طائرة من طراز آي دي إس و٤ ملايين جنيه إسترليني لكل طائرة من أصل ٢٤ طائرة هوك. إن مهمتنا الرئيسية الآن هي ترتيب تمويل مرضٍ للمشروع قبل الشحنات الأولى المقررة من صفقة النفط من منتصف وحتى نهاية فبراير ١٩٨٦.

رايت/ محدود/ تصل نسخ الى
١٠ داوننج سترتيت
السيد تشينر ـ دي تي آي/ إدارة الطاقة

وزارة الدفاع
المبني الرئيسي وايتهول لندن إس دبليو ون أيه
تلفون:
٢٥ سبتمبر ١٩٨٥

موجزر للقاء رئيسة الوزراء بالأمير سلطان

أرفق موجزاً مختصراً للقاء رئيسة الوزراء بالأمير سلطان يوم غد. تدرك رئيسة الوزراء تماماً خلفية بيع الطائرات. المنظومة الدقيقة لا تزال في المرحلة النهائية وسأقوم، بالطبع، بإبلاغكم بآخر التطورات يوم غد. وكما أبلغتكم عن طريق الهاتف ليلة البارحة، يبدو من المؤكد أن السعوديين سيمضون في شراء ٤٨ طائرة تورنادو من طراز آي دي إس وكذلك ٢٤ طائرة تورنادو دفاع جوي أخرى متنوعة، إضافة الى طائرات هوك وطائرات بي سي ٩.

أقوم بنسخ هذه الرسالة وملحقاتها للسيد كولين بد (إف سي أو). وقد يجد الوزراء الآخرون المشاركون في اللقاء مصلحة، ولذلك سأقوم بإرسال نسخ الى السكرتيرة الخاصة لرئيس المجلس، ومستشار دوتشي لانكستر، ووزير التوظيف، ووزير البيئة ووزير الفنون.

أهدافنا

- إتمام بنجاح صفقة طائرات التورنادو/هوك/ بي سي - ٩، عقب توقيع الأمير سلطان على مذكرة التفاهم في ذلك اليوم.
- طمأنة السعوديين بالإلتزام الكامل من قبلنا لدعم المشروع.

المناقشات المطروحة للتداول

- إن صفقة كبيرة كهذه تكشف بوضوح عن العلاقات الوثيقة بين البلدين. إن التعاون طويل المدى بين القوات الجوية الملكية، والقوات الجوية الملكية وشركة الأسلحة البريطانية مع دعم شامل من قبل القوات الجوية الملكية وشركة الأسلحة البريطانية لطائرات البرق (لايتننج) السعودية منذ أواخر الستينيات من القرن الماضي. وبالتأكيد سيستمر ذلك مع حصول السعودية على الجيل الجديد من الطائرات.

أهدافهم

- تأمين أقصى الإلتزام من قبل حكومتنا لتحقيق حاجاتهم من تدريب ودعم القوات الجوية الملكية/ شركة الأسلحة البريطانية.

جوابنا

- لدينا جميعاً إهتمام وسنقوم بأقصى طاقتنا من أجل توفير الدعم الكامل.

خلفية

منذ أوائل ١٩٨٤، كانت الجهود الكاملة منصّبة على بيع تورنادو وهوك للسعوديين. وفي خريف ١٩٨٤، يبدو أن السعوديين يميلون نحو طائرات ميراج الفرنسية. وقد قام السيد هيزلتاين بزيارة عاجلة الى السعودية، حاملاً رسالة من رئيسة الوزراء الى الملك فهد. وفي ديسمبر ١٩٨٤، بدأت رئيسة الوزراء سلسلة من المفاوضات الهامة مع الأمير بندر، إبن الأمير سلطان.

تردد الولايات المتحدة بتزويد طائرات إف - ١٥ كان عاملاً رئيسياً لصالحنا، ويظهر أن السعوديين قد فقدوا الصبر مع الأميركيين هذا الصيف. التقت رئيسة الوزراء الملك في الرياض في أبريل هذا العام وفي أغسطس كتب الملك لها يفيد بقراره شراء ٤٨ طائرة تورنادو من طراز آي دي إس و٣٠ طائرة هوك.

لقد تم التوصل في منتصف سبتمبر إلى إتفاقية عامة حول الصفقة الكاملة (وتشمل ٣٠ طائرة بيلاتوس بي سي -٩) والتدريب والدعم المتعلق بها، وذلك مع زيارة فريق التفاوض الفني التابع للقوات الجوية السعودية. ومن المقرر أن يوقع الأمير سلطان على مذكرة التفاهم حول الصفقة خلال هذه الزيارة.

الدفاع البريطانية: سعر التورنادو تضخّم بنسبة ٣٢ بالمئة من ١٦.٣ الى ٢١ مليون جنيه إسترليني، فصار في جيب سلطان ٦٠٠ مليون جنيه

لقاء رئيسة الوزراء مع الأمير سلطان والأمير سعود في الساعة السابعة مساءً، الخميس ٢٧ سبتمبر

سياسي

أهدافنا

أ - إلفات السعوديين لأهمية زيارة رئيسة الوزراء لكل من مصر والأردن للحث على دعم سعودي عام لمبادرة الملك حسين.

ب - التعرّف على وجهات نظر السعوديين حيال آفاق المفاوضات لوقف الحرب الايرانية - العراقية.

المناقشات

أ - تمثل زيارة الأردن ومصر فرصة ثمينة للغاية. وهناك نقاشات تفصيلية ممتازة في كل من العاصمتين. ومازلنا نعتقد بأن مبادرة الملك حسين توفر فرصة حقيقية للسلام، ولكن كلا القيادتين أكّدوا لي بأن المبادرة لن تحقق غاياتها ما لم ترفد بزخم جديد. ولذلك تم الإتفاق على أن يقوم وزير الخارجية باستقبال وفد أردني - فلسطيني مشترك في لندن. نأمل في تعزيز الإلتزام المعتدل بالتقدم السلمي. (التوقيت لم يحدد ولكن من المحتمل أن يتم في منتصف أكتوبر).

ب - وفيما يتعلق بالعراق وإيران، نعتقد بأن النقاط الثمان لأمين عام الأمم المتحدة في أبريل الماضي مازالت نقطة بداية جيدة، أو أي خيار آخر من قبل الأمم المتحدة يمكن الإتفاق عليه. وقد تكون وساطة منظمة المؤتمر الاسلامي أو مجلس التعاون الخليجي فرصة في وقت ما.

أهدافهم

أ - التعرّف على وجهات نظر رئيسة الوزراء حيال النزاع العربي - الاسرائيلي عقب زيارتها لكل من مصر والأردن. وقد يكون الهدف حثّها على لعب بريطانيا دور تمثيلي أكبر في إدارة الرئيس ريغان.

ب - ومن المحتمل أيضاً السؤال ما إذا تمت إدانة الأمير مشهور، الأمير السعودي، بتهمة التآمر لاستيراد الهيروئين، وهل بالإمكان إعادته الى السعودية لاستكمال الحكم الصادر بحقه.

ج - إلفات الإنتباه الى اهتمام السعوديين بخصوص الوضع في القرن الأفريقي.

جوابنا

أ - نحن نلتزم بدور وثيق مع الولايات المتحدة، ونتمنى أن تحث زيارة الوفد الى لندن الأميركيين للقيام بلقائه، أو تطوير خطوة من أجل إستعادة الزخم.

ب - يجب أن يأخذ القانون مجراه. فإذا ما ثبتت التهمة على الأمير، فإن للمحكمة، إضافة الى أي حكم يصدر عن قضاتها، صلاحية التوصية بإبعاده. في غضون ذلك، فإن الأمير مازال طليقاً بكفالة، وبلا شك فقد حصل على الاستشارة القانونية اللازمة. وعلى أية حال، وبالنظر الى إهتمام الحكومة بعمل صارم ضد متعاطي المخدرات، سيكون من الصعب التخلي عن سياستنا في هذه القضية إذا ما ثبتت التهمة ضد الأمير وصدر بحقه الحكم النهائي.

ج - نقاسم السعوديين القلق من أجل الحيلولة دون زيادة اختراق السوفييت للقرن الأفريقي. وكيف يمكن تدارك ذلك، كما في السودان على سبيل المثال؟

خلفية

العرب - اسرائيل

أ - لقد أبدى السعوديون إهتماماً قليلاً بمبادرة السلام التي طرحها الملك حسين، ولكن في ٢١ سبتمبر وصف وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل قرارنا باستقبال وفد أردني - فلسطيني بأنه (مفيد). وكان ذلك تأييداً كبيراً منه، بالنظر الى رد الفعل السوري الناقد.

إيران / العراق: آفاق السلام

ب ـ زار وزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل، إيران في مايو فيما زار مستشار وزير الخارجية الإيراني، الدكتور أردكاني، السعودية في يونيو. وخلال زيارة الأمير سعود الى إيران، أشار مسؤول إيراني للسعوديين بأنه في يوم وفاة آية الله، فإن إيران ستوقف الحرب في اليوم التالي. ونحن في شك من ذلك، ولكن قد يكون هذا الرأي قد أثّر على التفكير السعودي.

جزيرة خرج

ج ـ إن التأثير المتراكم لعشرات الهجمات الجوية على جزيرة خرج منذ ١٥ أغسطس قد تبدأ قريباً في التأثير على قدرة إيران على تصدير النفط. إن الإنتقام الإيراني مازال حتى الآن محدوداً. وفي ٢٠ سبتمبر، حذّر الرئيس خامنئي بأن إيران ستغلق مضيق هرمز إذا ما أوقفت الهجمات الجوية العراقية صادرات النفط الإيرانية. وبالرغم من أن إغلاق المضيق قد يكون خارج قدرة إيران، فإن ذلك سيتسبب في اضطرابات قصيرة المدة في صادرات النفط من مياه الخليج العربي.

حظر الشحن

د ـ منذ ٤ سبتمبر قامت إيران بتفتيش عدد من السفن التجارية بزعم حملها شحنات عسكرية مقررة للعراق (وغالباً عبر الكويت). وبالرغم من أن الإيرانيين قاموا بذلك خلال الحرب، فإن تكثيف هذا العمل يعتبر غير مألوف.

القرن الأفريقي / اليمن

هـ ـ الأمير سلطان هو خبير الحكومة السعودية في مشاكل اليمنين والقرن الأفريقي. العلاقات السعودية مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية تقوى وتضعف بناء على المساعدة المالية التي يحصل عليها البلدان من السعودية. وهناك إهتمام شفهي بالعلاقات الوثيقة، ولكن السعودية غاضبة على جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لانخراطها في المعسكر الشرقي. وقد عارض الأمير سلطان مقترحات بشرائها (رشوتها مالياً).

و ـ تعتنق كل من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية فكرة الوحدة النهائية. على أية حال، ولكن لوجود نظامين سياسيين مختلفين في اليمنين نعتقد بأن من المحتمل ألا يتحقق ذلك في المستقبل المنظور.

ـ تحتفظ الجمهورية العربية اليمنية بسياسة عدم الإنحياز بصورة متوازنة حذرة. ويبدو أن حكومة الرئيس صالح راسخة الى حد ما، وأن أغلب المناصب الرئيسية في الجيش وقوات الأمن بأيدي رجال الرئيس، وبصورة رئيسية من قبيلته.

داخلياً، تواجه الجمهورية مشكلات إقتصادية خطيرة في الوقت الحاضر. وخلال الثلاث سنوات القادمة، قد يتم التخفيف منها عن طريق الاكتشافات النفطية الجديدة. وقد يؤثر ذلك على المساعدات المالية السعودية. وهناك إهتمام في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية للتركيز على مؤتمر الحزب الاشتراكي اليمني الثالث والذي من المقرر انعقاده في أكتوبر. نحن لا نعتقد بأنه سيفضي الى تغييرات رئيسية في القيادة وسياسات اليمن الديمقراطي الشعبي.

ـ السعوديون قلقون حيال النشاط السوفييتي في أثيوبيا وكذلك في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. ويدعمون، عبر السودان، الحركات الاريتيرية المعتدلة التي تحارب حكومة منغستو. وبالرغم من أن الاثيوبيين أعادوا احتلال مدينتين من الثوار في أغسطس، ليس هناك مؤشر على نهاية الانتفاضات التشادية الاريتيرية.

ـ هدفنا هو تخفيف التوترات في القرن والعمل على الحد من النفوذ السوفييتي والمعسكر الشرقي في أثيوبيا. فمازالت المصالح الغربية مهددة بسبب الاضطرابات المحلية وكذلك الوجود السوفييتي. وطالما استمرت حروب الثوار في تشاد وأريتيريا، فيما يعتقد الاثيوبيون بالتهديد الصومالي لأوغادين، فإن من المحتمل أن تعتمد على الاتحاد السوفييتي.

زيارة وزير الدفاع السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز والأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية العربية السعودية: خلفية سياسية واقتصادية

حقائق جوهرية

١ ـ كانت السعودية حتى قبل شهور قليلة مضت، أكبر مصدّر للبترول في العالم. وهي تمتلك نحو ٢٥ بالمئة من الاحتياطي العالمي الثابت ومن المحتمل أن يتناقص في حال انتعش سوق النفط. وعلى ذلك فهو ذو أهمية بالغة للعالم الصناعي ولمنظمة أوبك والسياسة شرق الأوسطية. وبالرغم من المصاعب السعودية الاقتصادية الأخيرة، فإن احتياطياتها المالية يجعلها القوة الرئيسية في الأسواق المالية العالمية. ولديها المكانة الخاصة في العالم الاسلامي كونها راعية للأماكن المقدسة في المدينة ومكة.

٢ ـ يبلغ عدد السكان الاصليين في السعودية ٥ أو ٦ ملايين يضاف إليهم ربما ٢ ـ ٣ ملايين أجنبي. بعض هؤلاء يجب عليهم المغادرة بسبب الكساد الاقتصادي. معظم السكان يتركّزون في المناطق الرئيسية أي جدة/ مكة (حوالي ١.٢ مليون نسمة) في الغرب، والرياض (١.٣ مليون نسمة) في الوسط، والدمام/ الخبر/ الظهران في الشرق. حقول النفط تتمركز في الظهران. وحتى في الماضي، فإن صورة السعودية كبلد مأهول بالكامل من قبل البدو كانت مضللة: الآن، فإن الاستقرار في المدن قد أدى الى إنخفاض أعدادهم الى أقل من ١٥ بالمئة من أجمالي السكان.

التركيبة السياسية

١ ـ ليس هناك دستور رسمي: ويقول السعوديون بأن القرآن هو دستورهم. الملك فهد هو أيضاً رئيس الوزراء ويعيّن اعضاء مجلس الوزراء. القرارات الرئيسية التي تؤخذ من قبل وزير أو وزراء ذوي العلاقة تخضع لموافقة الملك. وفي داخل مجلس الوزراء فإن لدى الأمراء الكبار تأثيراً كبيراً.

٢ ـ النظام تسلطي وغير ديمقراطي. ولكنه أصيل بالنسبة للعربية السعودية، وليس مخلوقاً مزيفاً لعصر ما بعد الاستعمار. فقد كان لدى العائلة المالكة وحلفائها الوهابيين قوة في نجد منذ القرن الثامن عشر. وتعود هيمنة السعودية الى مشروع الفتوحات القبلية التي تواصلت في الجزيرة العربية لفترة طويلة. ليس لديهم أدنى شك بحقهم في الحكم، ومواصلة الحكم طالما أن الذاكرة الوطنية، وتوزيع الثروة النفطية والأمن الداخلي الفعّال والخدمة الاستخبارية قادرة على إبقائهم في السلطة.

٣ ـ خارجياً، فإن السلطات السعودية مرتابة في محاولاتها للحفاظ على التطبيق الصارم الممكن للعادات الاسلامية المحافظة. وكان هناك حديث مستفيض مؤخراً من قبل الملك لرئيس تحرير صحيفة بريطانية في ديسمبر ١٩٨٤ حول تأسيس مجلس شورى ولكن لم يتم تنفيذه بعد. لقد أولى الملك والحكومة إهتماماً متزايداً للقيادات الدينية (العلماء)، الذين هم قوة رئيسية في البلاد (رغم أنهم لا يحصلون دائماً على ما يريدونه بطريقتهم). ويتم تطبيق الشريعة الإسلامية بصرامة. في هذا المجال، فإن السلطات مستجيبة للمحافظة الدينية القوية المنتشرة بين السعوديين المتحمّسين دينياً. ولكن في طريقة الحياة الشخصية، هناك كثير من الأمراء الكبار وغيرهم لا يمارسون ما يبشّرون به.

٤ ـ يبقى المجتمع السعودي قبلياً وعائلياً، وأن نسبة الأمية مازالت ٧٠ بالمئة. إن التنمية السريعة والثروة النفطية خلقت جملة من الكوابح، وأن التراجع الإقتصادي الذي من المحتمل أن يستمر لفترة طويلة سيخلق كابحاً آخر. الملك الحالي ليس قيادة كاريزمية وليس شعبياً، وأن عدم نفوذه، وعدم التزامه، وجهوده لتأمين المواقع الحكومية والاعمال التجارية للمقرّبين من عائلته، وبذخ العائلة المالكة بأسرها، قد أحدثت انتقادات واسعة للنظام من قبل المواطنين السعوديين العاديين لم تكن موجودة لسنوات طويلة. ولكن ليس هناك معارضة فاعلة ومنظّمة، وليس هناك تسليط للضوء على السخط، والكوابح داخل الدائرة الضيقة، فالعائلة المالكة تحتفظ بخلافاتها لنفسها وتبدي وجهاً موحّداً للعالم. التعديل الاقتصادي والاجتماعي سيكون صعباً ومؤلماً، ولكن النظام يبدو في الوقت الحالي قادراً على العيش لسنوات قليلة قادمة بدون تحديات رئيسية لسلطته.

السياسة الخارجية: عام

١ ـ السياسة الخارجية السعودية (وتصنع من قبل الملك وليس وزير الخارجية)، تأمل في الحفاظ على أمن المملكة في الجزيرة العربية، والمحافظة قدر الإمكان على الإجماع العربي حول فلسطين (وعليه تحييد نفوذ الراديكاليين)، وكبح النفوذ السوفييتي في المنطقة. إن أبرز إهتمامين حاليين في السياسة السعودية الخارجية هما: العرب/ إسرائيل، وإيران/ العراق. السعودية هي العضو القيادي، وربما المهيمن، في مجلس التعاون الخليجي.

٢ ـ العلاقات مع الولايات المتحدة كانت وثيقة للغاية وواسعة في الوقت الراهن، ومنذ الثلاثينات والأربعينات حلّت الولايات المتحدة وشركات النفط الاميركية محل بريطانيا كنفوذ مهيمن. يقرّ معظم السعوديين بأن الولايات المتحدة تمثل الضامن الأكبر لأمن البلاد، التي بالنظر لحجمها وثرواتها، تضم عدداً ضئيلاً من السكان الأصليين. ولكن السعوديين باتوا ناقدين لما يرونه فشل الولايات المتحدة لاستعمال نفوذها على اسرائيل للمضي قدماً في عملية السلام.

٣ ـ العلاقات مع فرنسا وثيقة، وقد قام ولي العهد الأمير عبد الله بزيارة ناجحة الى فرنسا في الفترة ما بين ٢٨ ـ ٣١ يناير ١٩٨٥، والتي كانت على أية حال تفتقر الى التجارة. لم يبد الفرنسيون رد فعل حتى الآن حيال ما إذا كان السعوديون سيقومون بشراء طائرات تورنادو البريطانية بدلاً من طائرات ميراج الفرنسية أم لا؟.

٤ ـ العلاقات العمانية مع السعودية غير سهلة بسبب شكوك عمان عموماً حيال نوايا السعودية للهيمنة على الجزيرة العربية. الخلافات حول الحدود تضيف الى عدم ثقة عمان، وكان هناك حادثان حدوديان هذا العام. يقال ذلك بالرغم من أن البلدين عضوان في مجلس التعاون الخليجي.

المملكة المتحدة/ معالجة الاعلام

العلاقات السعودية البريطانية اضطربت في أوقات معينة بسبب تعاطي الإعلام مع السعودية (وبشكل واضح في قضية ـ موت أميرة ـ العام ١٩٨٠). لقد أبدى السعوديون رد فعل هادىء بخصوص التغطية الصحافية لقضية الأمير مشهور، ولكن مازالوا يعتقدون بأن حكومة جلالة الملكة تملك سلطة أكبر للتأثير على ما يظهر في الصحافة أكثر مما هو في الحقيقة.

وفي سنة ١٩٨٠ اتفقنا على تأسيس (لجنة ثقافية مشتركة). والسير إيان جيلمور هو الآن الرئيس، والسفير السعودي هو عضو في اللجنة، التي تلتقي تقريباً كل ستة شهور، وقد التقت آخرة مرة في لندن في ٢ يوليو ١٩٨٥. اللقاء كان مهتماً بما اعتبره السفير السعودي قلة الزيارات البرلمانية للسعودية أكثر من الصعوبات الاعلامية بصورة عامة.

النفط والتراجع الاقتصادي

بالرغم من ترشيد الانفاق الحكومي كان هناك عجز كبير في ميزان مدفوعات الحساب الجاري خلال السنتين الماضيتين (حوالي ١٧ مليار في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤)، وهناك عجز كبير أيضاً آخر في ١٩٨٥. عجز الحساب الجاري لابد أن يكون قد تجاوز مؤخراً مليار دولار في الشهر. الاحتياطات النقدية الخارجية القابلة للاستعمال مازالت عالية بكل المقاييس، ولكن عند ٥٠ مليار دولار قد تستنزف خلال سنتين إذا ما استمر إنتاج وتصدير النفط عند مستوياته الحالية.

ولذلك، فإن الحكومة باتت متحررة بشكل كبير من وهم سياستها بخصوص انتاج متفاوت، وأغضبت أعضاء أوبك الذين ساهمت زيادة انتاجهم على الحصص المقررة بتفاقم مشاكل السعودية. كانت هناك تقارير صدرت مؤخراً حول صفقات مع أربع رؤساء في شركة أرامكو. وهذه تدعم مؤشرات أخرى بأن السعوديين بالاتفاق داخل أوبك، إذا أمكن ذلك، يمكن زيادة انتاجهم النفطي، بالرغم من احتمال أن لا يتجاوز ذلك أكثر من ٤.٣ مليون برميل يومياً وهو الحجم المقرر لهم وطنياً بموجب ترتيبات الحصص الحالية.

صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز

النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء منذ العام ١٩٨٢، ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام للقوات المسلّحة منذ ١٩٦٢.

ولد العام ١٩٢٤. أحد الأبناء السبعة لعبد العزيز من حصة بنت السديري. الأخ الشقيق للملك، وحاكم سابق للرياض ووزير سابق للزراعة.

ليس عالي الذكاء، ولكنه خفيف دم. حيوي، ويتعلم بسرعة، وأن عشرين سنة في وزارة الدفاع قد أكدّت بأنه يدرك عمله. لديه تحاملات، وغير مرن، متغطرس، ويقود مساومات صعبة. وقربه من الملك فهد يجعله قوياً، وكان كذلك في علاقته مع الملك فيصل والملك خالد.

يتحدث بلا حدود وبحزم (وإن لم يكن دائماً منسجماً ومتماسكاً) في كل القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية، ولكن لديه مصلحة خاصة في اليمن والقرن الأفريقي، وكان لديه مسؤولية خاصة بهما لبعض الوقت.

لديه ستة أبناء: خالد (درس في ساندهيرست، وهو كولونيل في قوات الدفاع الجوي)، وبندر (السفير الى الحكومة الأميركية)، وفهد (نائب رئيس رعاية الشباب والرياضة)، محمد، تركي، وفيصل.

يعرف بعض التحيّات باللغة الانجليزية ويبدو أنه يفهم بعضاً آخر من الكلمات.

صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن فيصل بن عبد العزيز: وزير الشؤون الخارجية

ولد العام ١٩٤١. الإبن الثالث للملك فيصل. درس في الولايات المتحدة وسنة واحدة في كلية الدراسات الاقتصادية (إل إس إي). نائب وزير البترول والثروة المعدنية بين ١٩٧١ ـ ١٩٧٥. وزير الدولة للشؤون الخارجية منذ مارس ١٩٧٥. ووزير للشؤون الخارجية منذ أكتوبر ١٩٧٥.

تم تعيينه في وزارة الشؤون الخارجية بعد اغتيال والده. وفي ذلك الوقت، كان من المتوقع أن يؤدي تعيينه الى إصلاحات هيكلية الطبقة الثانية. ولم تتحقق هذه التوقعات سوى جزئياً.

إن اليد القائدة في السياسة الخارجية السعودية هو الملك فهد. وبالرغم من أن سعود معارض بقوة للسوفييت، ولكن نظراته حول، تحديداً، النزاع العربي الاسرائيلي قريبة من أبناء جيله من القوميين العرب الشباب وقد يبدو أكثر تصلّباً من فهد. وهناك أدلة على توتر بينهما.

حين عمل سعود في وزارة البترول، كان يعتبر من قبل خبير إقتصادي بريطاني كبير بأنه على درجة من الجدارة ليصل الى القمة حتى لو لم يكن أميراً. طويل، ووسيم، وفصيح. متألق ولكن ربما ليس بالدرجة التي يعتقدها. يتحدث الإنجليزية بطلاقة. ويقدّر السعوديون بأنه على درجة من الأهمية بالنسبة للاعلام الغربي.

متزوج من جوهرة بنت عبد الله بن عبد الرحمن، ولديه إبنان وثلاث بنات. يمارس لعبة التنس الأرضي بصورة جيدة.

صاحب السمو الملكي الأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز: سفير الى الولايات المتحدة

ولد العام ١٩٥٠، إبن وزير الدفاع من زنجية، وقد أهمله والده في البداية بسبب سنحته الداكنة، ولكنه اعترف لاحقاً بقدراته.

تخرّج في كلية كارنول للقوات الجوية الملكية العام ١٩٧٠، وتمت ترقيته الى رائد، وكولونيل أول العام ١٩٨٢. تم اختياره لبعض الوقت لتقوية قاعدة الظهران الجوية، ولكن من المحتمل لن يكون قادراً على الطيران بفعل إصابة في ظهره بسبب حادث سير. حضر في كلية القوات الجوية الأميركية العام ١٩٧٩ وحصل على درجة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة جون هوبكنز العام ١٩٨٠. تم تعيينه ملحق عسكري في واشنطن في أواخر ١٩٨٢، ولكن جرى استخدامه سفيراً غير رسمي هناك، حيث يصل الى أعلى المستويات، خلال مفاوضات الأواكس وطائرات إف ـ ١٥.

في سنة ١٩٨٣ أرسل (بعد تعيينه سفيراً في واشنطن) كوسيط بين الأحزاب في لبنان: حظي بإشادة علنية من قبل الملك فهد بعد التوصل الى وقف إطلاق النار. ووصل الى واشنطن لتقديم أوراق اعتماده في أواخر سبتمبر ١٩٨٣، وقد أشيع في ذلك الوقت بأنه سيواصل مهمته الخاصة بالنيابة عن الملك في الشؤون اللبنانية.

متألق، منطلق، يتحدث اللغة الإنجليزية بطلاقة، متزوج من هيفاء بنت الملك فيصل ولديه أربعة أبناء: ولدان وبنتان.

بيع الطائرات الى السعودية

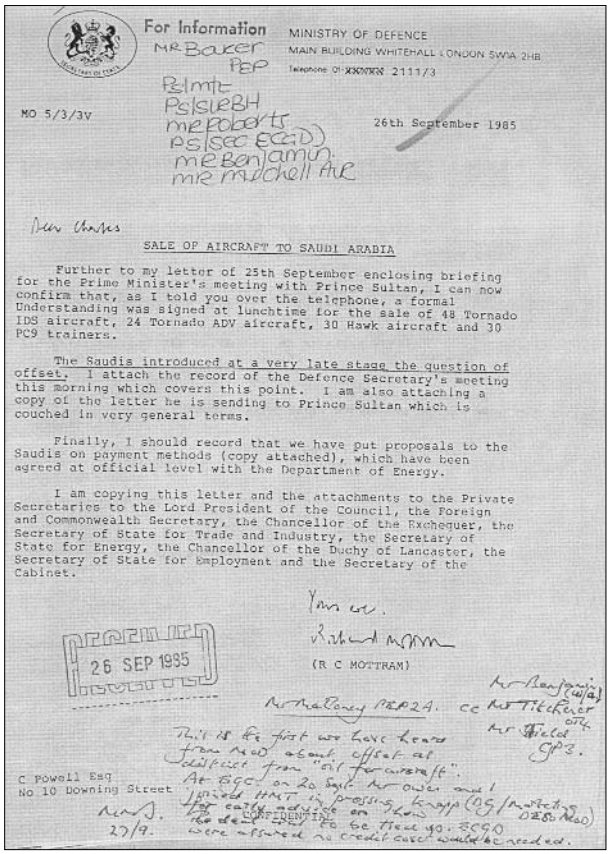

For Information
MINISTRY OF DEFENCE
MAIN BUILDING WHITEHALL LONDON SW1A 2HB
Telephone 01 XXXXX 2111/3

MR Baker
PSP

Rslmt
PSISIRBH
mr Roberts
PSISec ECAD
mr Benjamin
mr Mitchell AUR

MO 5/3/3v

26th September 1985

Dear Charles

SALE OF AIRCRAFT TO SAUDI ARABIA

Further to my letter of 25th September enclosing briefing for the Prime Minister's meeting with Prince Sultan, I can now confirm that, as I told you over the telephone, a formal Understanding was signed at lunchtime for the sale of 48 Tornado IDS aircraft, 24 Tornado ADV aircraft, 30 Hawk aircraft and 30 PC9 trainers.

The Saudis introduced at a very late stage the question of offset. I attach the record of the Defence Secretary's meeting this morning which covers this point. I am also attaching a copy of the letter he is sending to Prince Sultan which is couched in very general terms.

Finally, I should record that we have put proposals to the Saudis on payment methods (copy attached), which have been agreed at official level with the Department of Energy.

I am copying this letter and the attachments to the Private Secretaries to the Lord President of the Council, the Foreign and Commonwealth Secretary, the Chancellor of the Exchequer, the Secretary of State for Trade and Industry, the Secretary of State for Energy, the Chancellor of the Duchy of Lancaster, the Secretary of State for Employment and the Secretary of the Cabinet.

Yours ever.
Richard Mottram
(R C MOTTRAM)

PRIME MINISTER
26 SEP 1985

C Powell Esq
No 10 Downing Street

وزارة الدفاع
المبنى الرئيسي وايتهول لندن إس دبليو ١ ٢ إتش بي
٢٦ سبتمبر ١٩٨٥

ملحقاً برسالتي في ٢٥ سبتمبر، موجز عن لقاء رئيسة الوزراء بالأمير سلطان، وأستطيع أن أؤكد، كما أخبرتكم عبر الهاتف، بأن مذكرة التفاهم قد وُقعت خلال وجبة الغداء ببيع ٤٨ طائرة تورنادو من طراز آي دي إس، و٢٤ طائرة تورنادو من طراز أيه دي في، و٣٠ طائرة هوك، و٣٠ طائرة تدريب من طراز بي سي ـ٩.

وقد قدّم السعوديون في مرحلة لاحقة جداً مسألة البداية. وأرفق هنا تسجيلاً لوقائع لقاء وزير الدفاع الذي يغطّي هذه النقطة. كما أرفق نسخة من الرسالة التي يبعث بها الى الأمير سلطان المبسّطة في عبارات عامة جداً.

في الأخير، يجب القول بأننا قدّمنا مقترحات الى السعوديين حول طرق الدفع (نسخة مرفقة)، والتي تم التوافق عليها على المستوى الرسمي مع وزارة الطاقة.

أقوم بعمل نسخ من الرسالة والملحقات للسكرتارية الخاصة بكل من رئيس مجلس اللوردات، ووزارة الخارجية والكمونولث، ووزير الخزانة، ووزير التجارة والصناعة، ووزير الطاقة، ومستشار دتشي لانكستر، ووزير التوظيف، ووزير الدولة.

ملاحظة بخصوص تقرير اللقاء مع صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز في الساعة ١١:٣٠ صباحاً في يوم الخميس السادس والعشرين من سبتمبر

الحضور:

صاحب الشرف النائب مايكل هزلتاين، وزير الدفاع

صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز، النائب الثاني لرئيس الوزراء ووزير الدفاع والطيران

السيد النائب نورمان لامونت، وزير التمويل الدفاعي

صاحب السمو الملكي الأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز، سفير السعودية الى الولايات المتحدة

رئيس التشريفات الجوية السيدر كيث ويليامسون، رئيس الطاقم الجوي

صاحب المعالي علي الشاعر، وزير الاعلام

السيد باتريك رايت، السفير البريطاني، السعودية

صاحب المعالي الشيخ ناصر المنقور، السفير السعودي في المملكة المتحدة

السيد كولين شاندلر، رئيس خدمات التصدير الدفاعية

صاحب المعالي الجنرال أحمد البحيري، مدير العمليات في القوات

وزير محافظ: لا صفقة بدون رشوة الأمراء الكبار، والإرتشاء لا يعني شيئاً كثيراً في القانون السعودي

الجوية الملكية السعودية

السيد آ. د. هاريس، آر. إم. دي ١،

الكولونيل صالح محمد حجاج، المحلق العسكري السعودي

السيد آر. سي. موترام، وزارة الدفاع البريطانية

بيع الطائرات الى السعودية

١ ـ لفت وزير الخارجية الى التعاون الطويل بين القوات الجوية الملكية والقوات الجوية الملكية السعودية. إن القرار الذي يتم التوصل اليه اليوم سيمكّن من الاستمرار لمصلحة البلدين. وقد وافق الأمير سلطان على ذلك. وكانت هناك نقطة واحدة رغب في تسليط الضوء عليها، وهي أن الإتفاقية ليست رد فعل على المشاكل في العلاقة السعودية مع الولايات المتحدة كما تحدثت الصحافة. لقد اتخذت حكومته قراراً قبل سنتين بشراء طائرات من بريطانيا العظمى والتي تعكس تقييمهم لكفاءة طائرات تورنادو. صفقة الشراء هذه تعبير عن السلام، وكانت جزءً من الصداقة الواسعة والتعاون بين بلديهما. وقال وزير الخارجية بأنه كان قراراً ليس لليوم فحسب، ولكنه تعاون لعشرين سنة قادمة. وقد وافق الأمير سلطان على ذلك. وقال بأنه يتمنى بأنها ـ أي الصفقة ـ ستقود الى برنامج يغطي جوانب المصلحة كافة بالنسبة للسعودية بما يشمل الأمن، والتزويد الثابت لقطع الغيار. وقال وزير الخارجية بأن لديه مصلحة خاصة في إتمام الاتفاقية وتمنى أن لا يتردد الأمير سلطان في إلفات انتباهه لكافة القضايا ذات العلاقة.

٢ ـ قال الأمير سلطان بأنه يتمنى أيضاً بأن التفاهم على تزويد الطائرات يندرج في سياق اقتصادي أوسع لتنمية التعاون الصناعي بين بريطانيا والسعودية، بما يشمل تبادل التكنولوجيا. وقال الأمير بندر بأن ما تم البحث عنه هو اتفاق مبدئي للتعاون من أجل إنجاز برنامج مالي مورد اتفاق مشترك. وقال وزير الخارجية، كما تمت مناقشته، بأنه كان سعيداً جداً بتقديم رسالة لجلب الاهتمام لاستكشاف

الفرص من أجل التعاون كجزء من تفاهمهم بشأن صفقة بيع الطائرات. وذكر بأن حين تكون هناك مبالغ طائلة من المال، كما في الصفقة الحالية، فإن الحكومة ستنظر باهتمام لمثل هذا التعاون لأسباب مالية وأيضاً من أجل تعزيز قدراتها التكنولوجية. وقد أشار الى أنه ربما لم يتم العمل على ذلك بدرجة كافية في الماضي لتأمين شراكة كاملة للمواطنين السعوديين في برامج من هذا النوع. واقترح الأمير سلطان بأنه، وبموجب التفاهم على التعاون، يجب أن تندرج ـ أي الشراكة الكاملة بما في ذلك تعزيز القدرات التكنولوجية ـ في الاتفاقية التي يقومون بإعدادها. قال وزير الخارجية بأنه يفضّل الاقرار بالمبدأ العام في رسالة ويتم متابعتها في النقاشات التفصيلية. وقال الأمير سلطان بأنه مستعد للمضي في هذا الطريق.

٣ ـ في النقاش حول التعاون الاقتصادي، قال الأمير سلطان بأن حكومته تثمّن التعاون بين القطاع الخاص في كل من بريطانيا والسعودية. وسيكون ذلك في مصلحة البلدين. إن المشاريع المشتركة ستفتح باب الفرص على اتفاقيات مع البلدان الخليجية والشرق الأقصى. ولم تكن ببساطة قضية تعاون بين حكومتين: إنها مسألة تعاون بين الشعوب. وقال وزير الخارجية بأن آلية ذلك يجب أن تؤسس للعمل باهتمام أكبر على تلك (الفرص). يلفت الأمير سلطان الى نجاح برنامج (درع السلام) للتعاون والذي تم تنظيمه لأسباب مماثلة. وفي اللقاء الأول لتحقيق التعاون يمكن للسعوديين تفسير وبإسهاب كيف تحقق ذلك. وعلق السير باتريك رايت بأن بعثة رفيعة المستوى من الصناعة البريطانية زارت السعودية في العام الماضي للاطلاع على آفاق المشاريع المشتركة. وكان المفهوم مدركاً بصورة جيدة. وقال الأمير سلطان بأنه يقدّر ذلك. افتقرت المبادرة الأولى للدعم والذي سيكون الآن قائماً. وقال وزير الخارجية بأنه سيشدد على أهمية التعاون الإقتصادي في تصريحه للصحافة.

٤ ـ طلب الأمير سلطان تطميناً بشأن معدات إي دبليو سويدية وأميركية وتندرج في صفقة شراء الطائرات وقد أكّد السيد شاندلر بان هذه المواد قد تم الاتفاق بشأنها مع الحكومات المعنية. كما سأل حول الدفعة الأولى لست طائرات يجب توفيرها في مارس/ أبريل ١٩٨٦ بدلاً من شهر يونيو. ويتمنى أن يحصل على رد قبل مغادرته إلى نيويورك. وفي الأخير، شدّد على رغبة السعودية في إتمام الإتفاقيات التفصيلية بسرعة ممكنة، على أن لا يتجاوز ذلك ٣١ مارس من العام القادم بدلاً من ٣١ مارس بحسب ما يدّل النص العربي للتفاهم.

التفاهم البحري

٥ ـ قال وزير الخارجية بأنه يتفهّم كون مستشارين إثنين من البحرية الملكية قد انضما الى الأكاديمية البحرية السعودية. وقد أراد أن يطمئن الى أن المساعدة التي نقدّمها تحقق المتطلبات السعودية. وقال الأمير سلطان بأن تفهّمه كان بأننا قمنا بعمل رائع، وأنه سيقوم باستعراض حاجيات القوات البحرية حال عودته الى المملكة. وقال وزير الخارجية بأن سينتظر ليسمع ما اذا كان هناك أية أعمال اخرى يجب عليه القيام بها.

الحكومة البريطانية تتحاشى نقد انتهاكات حقوق الإنسان الصارخة في السعودية، من أجل عدم التأثير على مبيعات الأسلحة

بيع العربات المسلّحة

٦ ـ قال وزير الخارجية بأنهم يدرك كون تجربة دبابة شالنجر و إم سي في ٨٠ قد أستكملت، وتساءل ما اذا كان هناك أي رد فعل سعودي. قال الأمير سلطان بأن التقرير لم يستكمل بعد وأنه سيطلع عليه حال عودته.

إستهلال التفاهم الرسمي

٧ ـ انتهى اللقاء عند الساعة الثانية عشر وخمسين دقيقة حيث سافر وزير الخارجية والأمير سلطان الى لانكستر هوس. حيث استهلا

ثاتشر: منع الصفقة عن الفرنسيين خالد بن سلطان

التفاهم الرسمي الذي يقضي بأن تشتري الحكومة السعودية وأن تزوّد الحكومة البريطانية ٤٨ طائرة تورنادو من طراز آي دي إس، و٢٤ طائرة تورنادو من طراز أيه دبي في، و٣٠ طائرة هوك، و٣٠ طائرة تدريب من طراز بي سي ٩، إضافة الى خدمات الدعم المتعلّقة، والمعدّات، والأسلحة، والذخائر، والانظمة الحربية الالكترونية لاستعمال القوات الجوية الملكية السعودية. وستكون الكلفة الإجمالية للبرنامج (بحسب ما ينص التفاهم) مابين ٣ ـ ٤ مليارات جنيه استرليني.

وزارة الدفاع وايتهول لندن إس دبليو ١ ٢ إتش بي

٢٦ سبتمبر ١٩٨٥

عقب مناقشات بين ممثلينا، إنني مسرور لتأكيد، وفي سياق التفاهم الموقّع عليه اليوم، أن حكومة المملكة المتحدة تشارك حكومة المملكة العربية السعودية الرغبة في أن الصناعات في كلا البلدين ستعدُّ ترتيبات للتعاون الصناعي وانتقال التكنولوجيا.

وكخطوة أولية في هذا المشروع، فإن حكومة المملكة المتحدة ستنظّم وفداً مؤلفاً من ممثلين عن شركات بريطانية محددة لزيارة المملكة العربية السعودية من أجل نقاشات حول السياسة والأهداف، بغرض الإتفاق عليها.

(توقيع مايكل هزلتاين ـ صاحب السمو الملكي

الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود)

يسرّني شخصياً رؤيتكم في هذا البلد في مناسبة عزيزة كهذه وكما ستسمع من رئيسة الوزراء، فإن حكومة جلالتها مسرورة بقرار حكومة المملكة العربية السعودية بالحصول على طائرات تورنادو، هوك، وبي سي ٩ من عندنا. وسيقوّي هذا المشروع بشكل كبير الروابط التقليدية بين بلدينا في القضايا الدفاعية، ونحن في وزارة الدفاع سنبذل أقصى جهودنا من أجل تحمّل مسؤولياتنا بموجب مذكرة التفاهم والاتفاقيات والتفاهمات اللاحقة التي سيتم الاتفاق عليها بيننا.

في مذكرة التفاهم التي بدأت اليوم، تم التأكيد بصورة عامة على موضوع طريقة الدفع. والغرض من هذه الرسالة هو تقديم معلومات تفصيلية أكثر لتكون موضع دراسة ونظر حكومة المملكة العربية السعودية.

(صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود)

وفي عقب قبول الحكومة البريطانية بطريقة الدفع بواسطة برنامج بيع النفط، فإن مناقشات أولية قد جرت مع الشركات النفطية البريطانية،

مال سلطان نحو الميراج الفرنسية فطار هزلتاين الى السعودية حاملاً رسالة ثاتشر الى الملك لثنيه، وقامت ثاتشر بمفاوضة بندر ثم الملك فهد فضمنت الصفقة

بي بي وشل. وهاتان الشركتان مستعدتان، من حيث المبدأ، على الاضطلاع بموضوع برنامج بيع النفط بناء على إتفاقية بشروط مرضية. وستقوم الشركتان بتشكيل كونسرتيوم (إتحاد شركات) تقوده شركة بي بي.

أ ـ **الكمية:** ٢٠٠ ألف برميل يومياً. وبناء على النقاشات التفصيلية والتشديد على حرية التصرف الكاملة، فإن الكمية القابلة للتسليم حتى ٣١ مارس ١٩٨٦ قابلة للزيادة الى ٣٠٠ ألف برميل يومياً.

ب ـ **المدة:** تستغرق المدة القيمة المتفق عليها في عقود الطائرات. وحالياً، فإن هذه القيمة هي بحدود ٣ ـ ٤ مليارات جنيه استرليني، أي أن المدة هي بحدود ٢ ـ ٣ سنوات.

ج ـ **البداية:** تبدأ عمليات الشحن بعد ٢٠ يوم من توقيع اتفاقية بيع النفط.

د ـ السعر: سيتم تحديده عن طريق الخطة المتفق عليها (نسخة مرفقة).

هـ ـ **التصرّف:** لن تتم شحنات التسليم الى جنوب أفريقيا أو إسرائيل ولكن الكونسرتيوم سيطلب حرية التصرف المذكور في الفقرة السالفة في فقرة أ.

و ـ **شروط أخرى:** يتم الاتفاق عليها، وتكون عموماً بالتوافق مع الاجراءات المعمول بها دولياً.

ونحن نقترح بأن البرنامج المشار اليه أعلاه سيكون لصالح المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة ونوصي بأن تبدأ المفاوضات في أقرب وقت ممكن مع التركيز بصورة خاصة على الحاجة لحرية التصرف.

وكما سيقدّر صاحب السمو الملكي، سيتم تطوير طائرات تورنادو، التي هي في طور التصنيع، من قبل القوات الجوية الملكية من أجل تلبية طلب المملكة العربية السعودية لتكون جاهزة للتسليم بصورة مبكرة. وتبعث هذه الترتيبات على الحاجة من أجل إتفاقية تفصيلية مبكرة حول طريقة الدفع وسنتكفل بضمان وجود ممثلين خبراء من جانبنا للمناقشة في إبلاغ مسبق قصير.

ونرجو أن تطمئن لاهتمامي الخاص في الأوقات كافة وتدخلي الشخصي المستمر في هذا المشروع الهام للغاية بين بلدينا.

(توقيع مايكل هزلتاين)

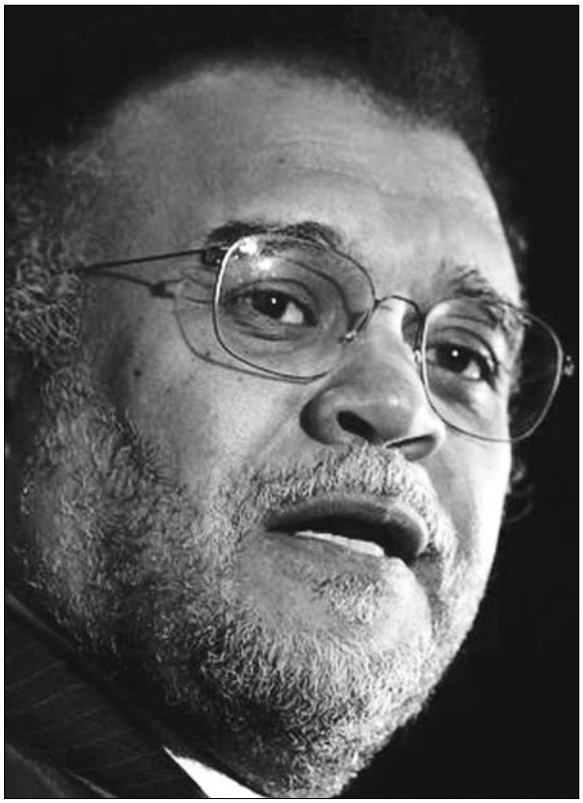

بندر بن سلطان

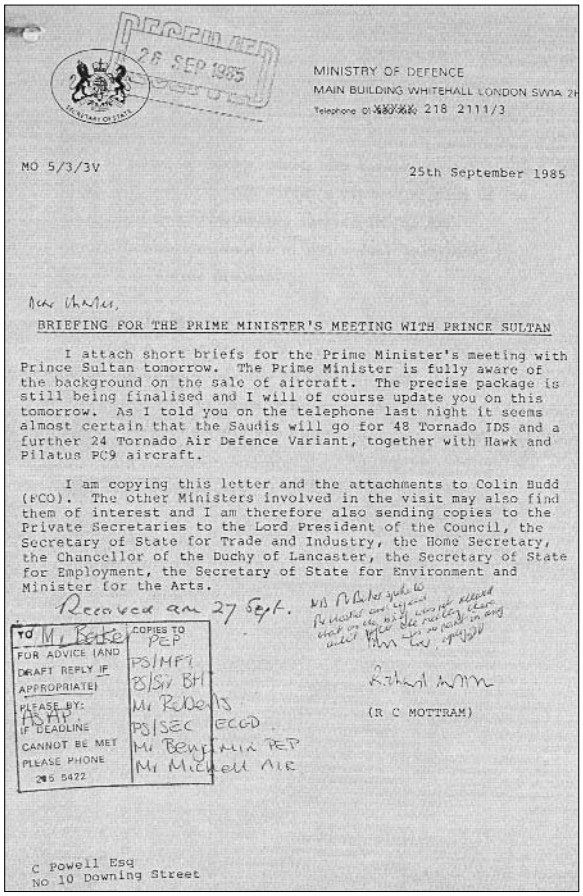

RESTRICTED
26 SEP 1985
SECRETARY OF STATE

MINISTRY OF DEFENCE
MAIN BUILDING WHITEHALL LONDON SW1A 2H
Telephone 01 [redacted] 218 2111/3

MO 5/3/3V

25th September 1985

Dear Charles,

BRIEFING FOR THE PRIME MINISTER'S MEETING WITH PRINCE SULTAN

I attach short briefs for the Prime Minister's meeting with Prince Sultan tomorrow. The Prime Minister is fully aware of the background on the sale of aircraft. The precise package is still being finalised and I will of course update you on this tomorrow. As I told you on the telephone last night it seems almost certain that the Saudis will go for 48 Tornado IDS and a further 24 Tornado Air Defence Variant, together with Hawk and Pilatus PC9 aircraft.

I am copying this letter and the attachments to Colin Budd (FCO). The other Ministers involved in the visit may also find them of interest and I am therefore also sending copies to the Private Secretaries to the Lord President of the Council, the Secretary of State for Trade and Industry, the Home Secretary, the Chancellor of the Duchy of Lancaster, the Secretary of State for Employment, the Secretary of State for Environment and Minister for the Arts.

Received am 27 Sept.

TO Mr Beeke
FOR ADVICE (AND DRAFT REPLY IF APPROPRIATE)
PLEASE BY: ASAP IF DEADLINE CANNOT BE MET PLEASE PHONE 218 5422

COPIES TO PEP
PS/MF
PS/Sir BH
Mr Robb
PS/SEC
Mr Beyer
Mr Michell

Richard Mottram
(R C MOTTRAM)

C Powell Esq
No 10 Downing Street

ملحق

صيغة السعر

يتحدد السعر/ الجنيه الاسترليني لكل شحنة على أساس الصيغة التالية:

جي بي دبليو، ناقص رسوم التشغيل، ناقص الشحن، ناقص التأمين.

جي بي دبليو: هو حاصل منتج الوزن المحسوب بتطبيق أسعار المردودات والمنتج كما هو موضّح أدناه، مقسوماً على عامل تحويل الجنيه الاسترليني بـ ٧.٣٤٢ ريال.

المحاصيل بالوزن المئوي:

العربي الخفيف (٣٣.٣ – IPA 3.43)

نافثا - ١٥.٠

وقود الطائرات (جت) - ١٠.٠

الغاز - ٣٢.٠

إتش إس إف أو - ٣٩.٠

الوقود والهدر - ٤.٠

١٠٠.٠

وستطبق هذه المردودات على أية شحنة بجاذبية أيه بي آي مسجلة على فاتورة الشحن وتتراوح بين ٣٤.٣ - ٣٣.٣ درجة.

تقرير بريطاني: فهد ليس قيادة كاريزمية وليس شعبياً، وعدم التزامه الديني، ومحاباة المقربين منه وكذلك بذخ آل سعود، أوجد انتقادات شعبية واسعة

وفي حال كانت جاذبية أيه بي آي لأي شحنة خارج هذا النطاق يكون التالي:

١ - إذا كانت جاذبية أيه بي آي أدنى من ٣٣.٣، فإن كل ٠.١ درجة أدنى من ٣٣.٣ فإن نسبة الغاز ستنخفض بمعدل ٠.٢٥ فيما تزداد نسبة إتش إس إف أو بمعدل ٠.٢٥

٢ - اذا كانت جاذبية أيه بي آي أعلى من ٣٤.٣ فإن كل ٠.١ درجة أعلى من ٣٤.٣ فإن نسبة الغاز ستزداد بمعدل ٠.٢٥ وأن نسبة إتش إس إف أو تنخفض بمعدل ٠.٢٥.

الأسعار: معدل النشريات العشر من بلات بعد اليوم الخمسين من تاريخ فاتورة الشحن:

إن دبليو إي	وسيلة الشحنات	سي آي إف	للنافثا
======	========	=====	لوقود الطائرات
=====	=======	====	للغاز
=====	=======	====	لـ إتش إس إف أو

الرسوم المعمول بها: الرسوم هي ٤ دولارات/ إم تي

خالد بن سلطان

الشحن: حساب الشحن سيعكس تكلفة فترة الشحن في في إل سي سي من ميناء رأس تنورة الى روتردام. وحتى نهاية أغسطس فإن المعدل الصحيح سيكون دبليو إس ٢٥.

وحالياً، فإن الكلفة الصحيحة ستكون دبليو إس ٣٤. ويقترح بأن يخضع سعر دبليو إس المثبّت منذ البداية، للمراجعة بطلب من أي طرف بإعطاء مهلة شهر واحد لكل ربع سنوي بشأن الربع مورد الجدل، إذا ما شعر الطرف المطالب بأن السعر المعمول به خارج، من الناحية العملية، خط أسعار السوق. وفي حال وقوع أي خلاف حول السعر سيتم الرجوع الى هيئة المضاربين في لندن التي ستكون حكمها ملزماً لكلا الطرفين.

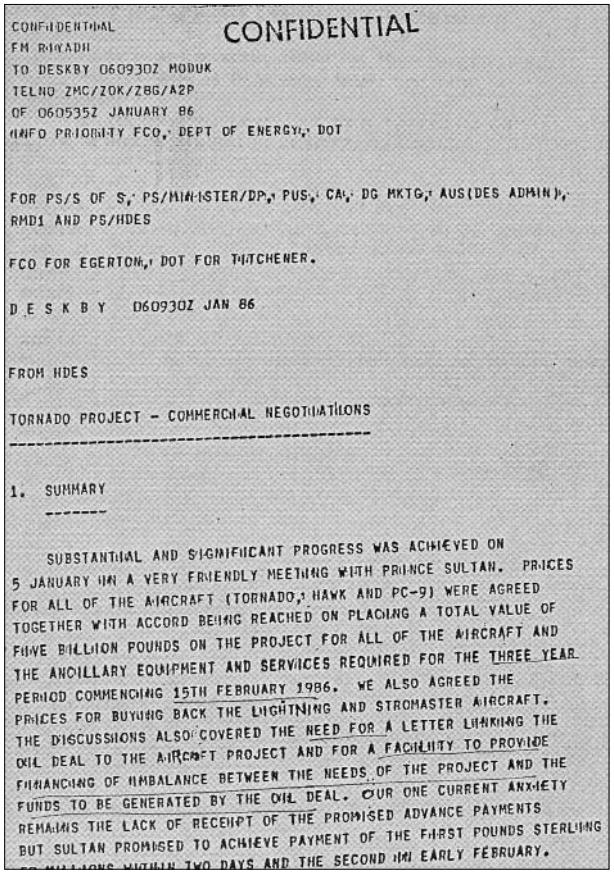

CONFIDENTIAL

CONFIDENTIAL
FM RIYADH
TO DESKBY 060930Z MODUK
TELNO ZMC/ZOK/ZBG/A2P
OF 060535Z JANUARY 86
INFO PRIORITY FCO, DEPT OF ENERGY, DOT

FOR PS/S OF S, PS/MINISTER/DP, PUS, CA, DG MKTG, AUS(DES ADMIN), RMD1 AND PS/HDES

FCO FOR EGERTON, DOT FOR PITCHENER.

D E S K B Y 060930Z JAN 86

FROM HDES

TORNADO PROJECT - COMMERCIAL NEGOTIATIONS

1. SUMMARY

SUBSTANTIAL AND SIGNIFICANT PROGRESS WAS ACHIEVED ON 5 JANUARY IN A VERY FRIENDLY MEETING WITH PRINCE SULTAN. PRICES FOR ALL OF THE AIRCRAFT (TORNADO, HAWK AND PC-9) WERE AGREED TOGETHER WITH ACCORD BEING REACHED ON PLACING A TOTAL VALUE OF FIVE BILLION POUNDS ON THE PROJECT FOR ALL OF THE AIRCRAFT AND THE ANCILLARY EQUIPMENT AND SERVICES REQUIRED FOR THE THREE YEAR PERIOD COMMENCING 15TH FEBRUARY 1986. WE ALSO AGREED THE PRICES FOR BUYING BACK THE LIGHTNING AND STRIKEMASTER AIRCRAFT. THE DISCUSSIONS ALSO COVERED THE NEED FOR A LETTER LINKING THE OIL DEAL TO THE AIRCRAFT PROJECT AND FOR A FACILITY TO PROVIDE FINANCING OF IMBALANCE BETWEEN THE NEEDS OF THE PROJECT AND THE FUNDS TO BE GENERATED BY THE OIL DEAL. OUR ONE CURRENT ANXIETY REMAINS THE LACK OF RECEIPT OF THE PROMISED ADVANCE PAYMENTS BUT SULTAN PROMISED TO ACHIEVE PAYMENT OF THE FIRST POUNDS STERLING [illegible] WITHIN TWO DAYS AND THE SECOND IN EARLY FEBRUARY.

التأمين: سيتم حساب الرسوم المعتمدة على أسعار السوق لتأمين الشحن لميناء روتردام من ميناء التحميل. وفي هذا الوقت، فإن الرسوم المعينة للشحنات من راس تنورة تقريباً ٥ سنتات/ بالجنيه الاسترليني. وسيستمر تطبيق الرسوم وتكون خاضعة للمراجعة بطلب أي من الطرفين بعد تقديم طلب بشهر واحد قبل بداية ربع جديد إذا ما شعر أي طرف بأن السعر المعمول به خارج خط أسعار السوق. وفي حال وقوع أي خلاف حول السعر يتم الرجوع الى خبير مقبول من الطرفين حيث سيكون قراره ملزماً لكلا الطرفين.

ومن كتبت عليه خطى أميركية مشاها!

محطات ومشاهد انهيار نفوذ السعودية وتراجع سياستها الخارجية

ابتداءً نقول (انهيار) نفوذ السعودية وليس (تراجعه) لأن سقوط النفوذ السعودي وإن بدا بشكل تدرجي في مدد زمنية متطاولة زادت عن العقدين، إلا أن توصيف (مرحلة) التراجع في الوقت الحالي في تلك العملية التدرجية بلغت مشهد الإنهيار.

يكفي أن ننظر الى دور السعودية كلاعب سياسي في محيطها الإقليمي الخليجي، العربي، الإسلامي والدولي لندرك أن السياسة الخارجية السعودية بلغت الحدّ الأدنى لتسافلها منذ أن تأسست السعودية كدولة في الثلاثينيات الميلادية.

من بقي حليفاً للسعودية ضمن الدوائر التي ذكرناها آنفاً؟

ما هي القضايا والملفات التي تضطلع بها السياسة الخارجية السعودية وتتميز بها في الوقت الحاضر؟

من هم اللاعبون المؤثرون في صناعة أحداث الشرق الأوسط والعالمين العربي والإسلامي، وأين موقع السعودية منهم؟

هل هي لاعب من ضمن لاعبين؟ هل هي لاعب متميز ورئيسي، أم مجرد كومبارس؟

ما هي الإنجازات التي حققتها السياسة الخارجية السعودية خلال عقد من الزمن مثلاً؟

بل نصل الى حدّ أن نسأل: هل هناك شيء إسمه سياسة خارجية سعودية، يمكن للمراقب أن يتلمّس خطوطها العريضة، ويرى فعلاً سعودياً منهجياً باتجاه تحقيقها؟

لو ابتدأنا بالسؤال الأخير، فإن من المشكوك فيه أن هناك سياسة خارجية سعودية واضحة، في معظم القضايا التي تشغل المنطقة والسعودية نفسها، اللهم عدا مسألة واحدة شديدة الوضوح ويجري العمل عليها بجهد غير مسبوق وتتعلق ببث الروح في الحلف السعودي ـ الأميركي، والحلف السعودي الغربي بشكل عام، وبذل الجهد الفائق لتجاوز تداعيات ١١ سبتمبر. في غير هذا الشأن تبدو الأمور وكأنه لا توجد قضية تشغل بال المسؤولين السعوديين، بما فيها القضية العراقية التي يقترب حريقها من الثوب السعودي، ولا يوجد إلا استسلام للقدر واعتماد رد الفعل على اللاعبين وابداء الإنزعاج بأن هذا الفعل لا نؤيده وذاك الأمر لا نقتنع به! مثل القول: لا يعجبنا التدخل الإيراني في العراق، ونحن ضد تقسيمه، ونحن ضد العنف، وضد التمدد الإيراني وضد المشروع النووي الإيراني، ومع حل سلمي وعادل للقضية الفلسطينية، وضد حكومة حماس، ومغامرة حزب الله، الخ. ومثل هذا الموقف غير المدعوم بمبادرات وبدائل وحركة سياسية فاعلة لا قيمة له، لأنه لا أوراق تسنده.

حين تذكر سوريا، يتبادر الى ذهنك الأوراق التي بيدها أو الأوراق التي يمكن أن تلعبها لتحقيق غاياتها مثل الورقة العراقية، واللبنانية، وملف الصراع الإسرائيلي ـ السوري، والإسرائيلي ـ الفلسطيني بسبب وجود فصائل المقاومة الفلسطينية بما فيها حماس والجهاد، اضافة الى التحالف السوري الإيراني المبرمج في توافقات سياسية استراتيجية.

بالمقارنة مع سوريا، ما هي الأوراق التي بيد السعودية؟ يكاد لا يوجد بيدها شيء في العراق، اللهم الا فرق القتل التي ترسلها وبعض الأموال التي ترفع العتب عنها من جانب السنة العرب. وفي فلسطين، قطعت شعرة معاوية مع حكومة حماس المنتخبة، وبقي لها نصف ـ حليف هو محمود عباس الذي ليس هو الورقة الأقوى، فضلاً عن أن علاقاته بمصر والأردن وتأثير هاتين الدولتين عليه أكبر بكثير من التأثير السعودي. في لبنان خسرت السعودية الكثير من نفوذها بعد أن كانت اللاعب الموازي لسوريا من حيث القوة، فدخلت ضمن تحالفات أضعفت مصداقيتها وأضعفت حلفاءها وشركاءها، فصارت سمعة (قطر) المبتدئة في وجودها السياسي على الساحة اللبنانية أكثر قبولاً واحتراماً!

وماذا بعد، العلاقات الإيرانية ـ السعودية في تدهور بقرار سعودي بسبب عجز السعودية عن المنافسة في التأثير، وبسبب الإنحياز للمشروع الأميركي.

والعلاقات السعودية السورية تخطت حواجز العتب الصامت الى العداء المفتوح ومحاولة إسقاط النظام في سوريا. فهل هذا نجاح أم دليل آخر على تراجع نفوذ السعودية؟

حتى دول الخليج، وهو المحيط المفضل للسعودية الذي تمارس فيه هيمنتها، خسرته ولكن بدون ضجة، اللهم إلا ما يأتي من (قطر) المزعجة!

واليمن الجار الجنوبي لها، يكرهها على الصعيد الشعبي، ولا يثق بها على الصعيد الرسمي، بسبب موقفها من الوحدة اليمنية أصلاً ودعمها الإنشقاق عسكريا كما حدث، أو بسبب تداعيات حرب تحرير الكويت وطرد اليمنيين والذي لاتزال له آثاره الكبيرة، أو بسبب ظهور النفط اليمني وتقلص مساعدات السعودية، او بسبب وقوف السعودية ضد دخول اليمن في مجلس التعاون الخليجي.

ماذا عن السودان؟ الجزائر؟ تونس الصديقة لوزير داخليتنا المبجل؟ ماذا عن ليبيا؟ المغرب الصديق الأكبر الذي يكاد يخرج من دائرة الاهتمام والنفوذ بسبب الحرائق العنفية التي تطلقها الوهابية كقذائف الى هناك؟ وفوق هذا ماذا عن قضايا المسلمين الأخرى، فقراؤهم في القارة الأفريقية الذين جذبهم فيصل الى مشروعه المزدوج: مكافحة الشيوعية، وقطع العلاقة مع اسرائيل! انهم الآن يعيشون عالماً بعيداً عن عالم السعودية. ماذا عن كشمير مثلاً؟ بل أين وصلت العلاقات المتميزة مع الباكستان والتي كانت المزرعة المفضلة للنفوذ السياسي والديني السعودي منذ الخمسينيات من القرن الفائت.. هل حافظت السعودية على نفوذها هناك، ولأي غاية؟! ماذا عن أفغانستان التي كانت ثاني أو ثالث أكبر لاعب فيه أيام غزو السوفيات (بعد أميركا والباكستان)؟ هل تسمعون دوراً للسعودية هناك؟

ماذا عن الحركات الإسلامية التي دعمتها في كل أنحاء العالم، لماذا تحولت في معظمها ضد السعودية؟ ماذا عن المراكز الإسلامية في كل العالم والتي دعمتها السعودية، لماذا تحولت في معظمها الى خزانات دعم للقاعدة وابن لادن، اللهم إلا القليل منها؟ أين سمعة الإسلام السعودي المعتدل؟ أين أسطورة التنمية

والغنى والنموذج المزعوم للحكم الصالح؟ أنت تسمع عن دبي والإمارات عامة، تسمع عن ديمقراطية الكويت، تسمع عن نماذج اسلامية هنا وهناك تحاول تبرئة نفسها من النموذج الوهابي السعودي!

هذه هي السعودية اليوم، بلا حلفاء حقيقيين: هل يمكن ان تكون الأردن ومصر حليفاً؟ وما قيمة هذا الحلف، وماذا يستهدف او يفيد السعودية وفي اي اتجاه؟! والأخطر أين هو الحلف الأميركي ـ السعودي؟ الحماة الأميركان تحولوا الى مهددين لوجود السعودية نفسها. هل يمكن الوثوق بهم في حفظ عرش آل سعود، عبر رشوتهم بصفقات أسلحة، وصفقات سياسية على شاكلة مبادرة عبدالله للسلام؟! لقد دقّ السعوديون الذين فجروا برجي مركز التجارة إسفينا في العلاقات السعودية الأميركية، والعلاقات السعودية الغربية، ولما تهدأ بعد ماكنة الإعلام الغربي التي تتحدث وتكتشف يوماً بعد آخر أن السعودية وأيديولوجيتها صارت تشكل خطراً حقيقياً على الصعيد الداخلي الغربي، وهي في الحقيقة خطر على الجاليات الإسلامية التي تعيش في الغرب.

وهكذا.. لا يوجد حلفاء حقيقيون للسعودية من الكبار الإقليميين والدوليين، بمن فيهم أميركا، إذ يمكن في أية لحظة أن تتغير المعادلات.

والسعودية لم تعد لاعباً مهماً في صناعة الأحداث في الشرق الأوسط، ولا يوجد لها تأثير محسوس على صعيد قضايا العالم العربي والإسلامي. كانت السعودية اللاعب الأكبر، فجار عليها الزمان، أو جارت على نفسها، فأصبحت وحيدة، ترفض حتى دولة مثل البحرين (سماع نصائحها)!

أنّى التفت لا تجد مكاناً للسعودية في خارطة النشاط السياسي المحموم في المنطقة منذ سنوات. لا تجد وجهاً سعودياً فاعلاً ونشطاً، لا تجد سياسة سعودية خارجية واضحة المعالم لدرجة أن سفراء السعودية لا يدرون شيئاً عن سياسة بلادهم. سأل دبلوماسيون خليجيون مسؤولاً كبيراً في الخارجية السعودية: ماذا عن علاقتكم مع الصين، ماذا تستهدفون منها على الصعيد الإستراتيجي؟ اجابهم: ستقابلون بلا شك صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل، اسألوه فأنا لا أملك الإجابة!

الدبلوماسيون السعوديون (يستصحبون) السياسة السعودية القديمة، ويظنون أنها لم تتغير، في حين أنه حدثت أمور كثيرة تجعلهم غير قادرين على فهم حقيقة ما يجري بشأن العلاقات السعودية السورية مثلاً، والعلاقات السعودية مع الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حماس، ولا يدركون بالضبط ما هي السياسة السعودية في العراق، او أفغانستان، أو في دارفور حتى، فضلاً عن الملفات العربية العتيقة كالخلاف المغربي الجزائري حول البوليساريو، او العلاقات مع السودان حالياً أو الدولة المنسية: الصومال، ودور المحاكم الإسلامية الصاعد فيها.

حتى الكتاب السعوديون يضربون أخماساً في أسداس، وكل واحد يكتب ما يعتقد أنه موقف حكومي، والحقيقة أنه لا يوجد أحيانا (اية موقف) مثلما هو الحال في الصومال وأفغانستان، ولا يوجد استهدافات للسياسة الخارجية (عدا العلاقة مع الغرب وأميركا)، ولا نظن أن هناك (اليوم) شيء إسمه (سياسة خارجية) سعودية واضحة المعالم تجاه القضايا الكبرى، بل يمكن المغامرة بالقول أن لا أحد من المسؤولين السعوديين يستطيع الإجابة (بصدق) عن سؤال: هل هناك سياسة خارجية أصلاً؟

قد يكون المنظور الأمني أو البعد الأمني في السياسة الخارجية السعودية واضحاً في العلاقات مع اميركا، حيث التهدئة والرشوة مطلوبتين لغاية دفع الأذى عن حكم العائلة المالكة. ولكن هذا المنظور غير واضح فيما يتعلق بالعلاقة مع ايران، فهل هي (العدو) القادم للسعودية بدل اسرائيل؟ أم العراق (الشيعي) القادم هو العدو؟ أم هو (الهلال الشيعي) السياسي الذي يتضمن حماس أيضاً؟ هل هو البعد الطائفي؟ هل السعودية تبحث عن نفوذ سياسي أصلاً؟ هل أصبحت أدواته عديمة الجدوى (المال والأيديولوجيا الوهابية) فلا مال يجب أن يدفع والوهابية أصبحت مشكلة للسياسة الخارجية؟ هل السعودية تخلت عن الإهتمام بالشأن الخارجي عدا ما تضطر اليه أمنياً (فتدفعه بالحسنى) في حين تركز جهدها على تصحيح الأوضاع الداخلية؟ نحن لا نرى شيئاً اصلح في الوضع الداخلي، لا سياسياً ولا اقتصادياً ولا حتى أمنياً. اين هي انجازات الداخل التنموية، ليعددوها لنا، وليبينوا أين ذهبت فوائض مردودات النفط. ان الأزمة الداخلية تتفاقم اقتصادياً واجتماعياً، وخدمياً، رغم كل الثروة، ولن نتحدث عن الإصلاح السياسي فقد طوي الملف وأودع سجل (المجمدات).

ماذا يعمل؟

كل هذه أسئلة لا نعلم كيف يتعاطى معها المسؤولون، أو ما إذا كانوا يهتمون بها أصلاً.

هناك جمود في كل أجهزة الدولة. جمود يتوازى مع جمود النظام السياسي وجمود عقلية رموزه العاجزة سناً وابداعاً.

انهيار النفوذ الخارجي (كما تردي الوضع الداخلي على كل الأصعدة) لم يحدث فجأة، ولكن البلاد وصلت الى القاع، نحن نشهد اليوم فعلاً النهاية المأساوية المبرمة لما سماه هيكل بـ (الحقبة السعودية) التي تحدث عنها منتصف السبعينيات الميلادية من القرن الماضي. لقد تمّت وفاة الحقبة عبر مراحل متعددة، يمكن اعتبارها محطات تراجع وتآكل حتى وصلت الى مثواها الأخير. المحطات هي التالي:

١ ـ الثورة الإيرانية شكلت تحديات متعددة للسعودية ولكن ما يهمنا ما يتعلق بالسياسة الخارجية، فالشاه لم يكن منافساً للسعودية على مستوى العالم الإسلامي، وإن كان منافساً أكبر على النفوذ في منطقة الخليج، وقد وصلت السعودية ودول الخليج الى ما يشبه الإعتراف بنفوذ الشاه فيما يتعلق بأمن الخليج وقبل دوره على مضض. بالنسبة لإيران ما بعد الشاه، فإن البعد الديني للثورة بدا وكأنه يعرض إسلاماً مختلفاً عن إسلام السعودية، اسلام له صفة النضالية ضد الغرب والإمبريالية، وله صفة الحداثة في بعدها السياسي. اعتقدت السعودية ان النموذج الإيراني يشكل خطراً في ملعبها الإسلامي رغم الفوارق المذهبية، ورأت أن العديد من الحركات الإسلامية قد تأثرت بتلك الثورة، وأن النموذج السعودي بدا باهتاً. لكن السعودية استطاعت فيما بعد تطويق ايران مستخدمة المفاعل

(المذهبي) متعاضداً مع المفاعل (العنصري/ غير العربي). اما بشأن التحدي الأمني ـ الذي شكلته الثورة ـ فبقي هاجساً منذ قيامها الى الآن، رغم التغيرات الدراماتيكية في الدولة الإيرانية.

٢ ـ الحرب العراقية الإيرانية، وفرت للسعودية محاصرة ايران (امنياً)، اي انها استكملت الحصار بأبعاده السياسية والأمنية، وقد نجحت بأن أضافت للسعودية صديقاً جديداً وهو (صدام حسين) الذي اكتشف متأخراً ان الأخيرة استثمرته في حرب أضعفته، ومكنت السعودية للإستفراد بدول الخليج الأخرى فكان أن قام مجلس التعاون الخليجي بعيداً عن القطبين الأساسيين لأمن الخليج: العراق وإيران. في هذه الفترة كانت السعودية وأميركا تعملان على جبهة أفغانستان التي احتلها الروس، أي ان الحرب كانت قائمة على جبهتي مكافحة ما سمي حينها (الأصولية الإسلامية) و (الشيوعية) معاً. وقد نجح الطرفان الأميركي والسعودي أيضاً على هذه الجبهة، وبقيت السياسة السعودية فاعلة ونشطة، وكأنها استمرار للحقبة السعودية التي بناها فيصل قبل اغتياله في عام ١٩٧٥.

الاحتلال الإسرائيلي للبنان لم يلحق ضرراً للسعودية بقدر ما كان ضرراً مباشراً لسوريا. وبالطبع فإن مواجهة اسرائيل التي كانت تحاصر بيروت صيف ١٩٨٢، ليست ضمن أجندة السياسة الخارجية السعودية، فاسرائيل طرف في ذات الحلف الذي تساهم فيه السعودية. ورغم مكانة الأخيرة لدى أميركا فإنها لم تستطع اقناع واشنطن بشيء ذي قيمة على هذا الصعيد.

٣ ـ العد العكسي الواضح للسياسة السعودية بدأ بانتهاء الحرب العراقية الإيرانية، فتلك الحرب أخرجت البلدين المتحاربين مثخنين بالجراح، ولكن الى حين فقط. فالحرب لم تسقط نظام (الجمهورية الإسلامية) وإن أضعفته، فها هي ايران تصبح دولة أكبر من اعتبارها قوة اقليمية عظمى. والحرب وإن أظهرت صدام منتصراً (جزئياً على الأقل) لكنها فتحت شهيته وأعادته الى لعب دوره كسيد للخليج، فكان أن غزا الكويت، وانقلب نصر السعودية الى هزيمة.

احتلال الكويت، وبعيداً عن آثاره السلبية الضخمة على السعودية على الصعيد الداخلي إقتصادياً وأمنياً وسياسياً، سبب خسارة فادحة على الصعيد الخارجي أيضاً. ويمكن إجمال الخسائر تلك على النحو التالي:

– لم يبق للسعودية يومئذ من حليف بين الأنظمة العربية سوى مصر وسوريا ودول الخليج. وخسرت بنحو مباشر علاقاتها مع منظمة التحرير ومع الأردن واليمن، فضلاً عن العراق، وتوترت العلاقات مع السودان وغيرها. معظم الدول العربية لم تكن مرتاحة للطريقة التي أديرت فيها معركة الكويت (سياسياً).

العاجزون الفاشلون

ـ خسرت السعودية سمعتها بين الشعوب العربية والإسلامية، فقد ظهر أنها مجرد أداة أميركية، وخسرت أكثر ما بنته من علاقات مع التيارات والحركات والشخصيات الإسلامية على امتداد العالم الإسلامي، فهؤلاء جميعاً أدهشوا السعودية بوقوفهم ضد الحرب الأميركية ضد العراق وكانوا يتمنون اخراج صدام من الكويت بطريقة أخرى.

ومنذ انتهاء تلك الحرب، أُصيبت السعودية بحالة من الجمود في السياسة الخارجية لم تخرج منها حتى اليوم.

ومع أن السعودية بدت وكأنها منتشية بسقوط الإتحاد السوفياتي آنئذ، إلا أن فرحتها لم تستكمل، فقد اعقب تحرير الكويت انهيارات سياسية داخلية، مترافقة بوضع اقتصادي صعب، وعودة (الأفغان العرب) السعوديين منهم الى بلادهم، واشتعال الحرب الأهلية في أفغانستان، الأمر الذي زاد من عدم الإستقرار المحلي.

٤ ـ أعقب تحرير الكويت أيضاً، وربما بسبب ذلك، انهيار النفوذ السعودي في محيطها الخليجي: فالوجود الأميركي المباشر في كل دول الخليج بما فيها السعودية ألغى الحاجة الى حماية (الأخ الأكبر السعودي) الذي لم يعد قادراً على حماية نفسه، وصار تعامل دول الخليج مع (الحامي الأميركي مباشرة!). وهنا بدا أن (مجلس التعاون الخليجي) قد فقد قيمته من الناحية الأمنية، ولم ينجز شيئاً على الصعيد الإقتصادي، وبالتالي فإن هذه المظلة للزعامة السعودية بدأت بالتفكك ايضاً. وزاد الأمر سوءً ان السعودية دخلت على خط الصراع المباشر مع قطر وعمان حول مسائل حدودية، الأمر الذي أفرغ مجلس التعاون من معظم مضامينه السياسية والأمنية والإقتصادية، ولاتزال العلاقات السعودية متوترة مع جيرانها الخليجيات وإن تغطت أحياناً بغشاء رقيق من الإحترام الكاذب للأخ السعودي الأكبر.

٥ ـ وبدأت الخسائر السعودية على الصعيد الاستراتيجي تأتي دفعة واحدة بعيد تفجيرات نيويورك وواشنطن والتي نفذتها القاعدة في ١١/٩. توترت علاقات السعودية مع أميركا (الحليف الأكبر) وأضحت لغة التهديد طافحة على ألسنة السياسيين الأميركيين، أعقبها إسقاط حكومة الطالبان التي كانت السعودية واحدة من ثلاث دول في العالم اعترفت بها، مع ما ترافق ذلك من غضب اسلامي على السعودية كون أن إدارة المعركة تمت من قاعدة اميركية في الرياض. ثم جاء إسقاط نظام حسين فاختلت الموازين لغير صالح السعودية، التي أصبح عليها ان تتحمل تبعات استرضائها للحليف الأميركي، ثم جاءت الخسارة أو لنقل الصفعة التالية في لبنان حيث خسرت السعودية مواقعها، وادهشت العالم بوقوفها ضد حزب الله، وباتصالاتها المباشرة مع اسرائيل طالبة منها عدم إيقاف حربها إلى ان تتم الإطاحة بالحزب إياه. النتيجة معلومة واضحة الان، تقلص دور السعودية في لبنان، وخسارة سوريا بعد ان وصلت الأمور حد التآمر لاسقاط نظام دمشق، ولا ندري فقد تتبع السعودية أفعالها بسقطة جديدة أعظم بأن تعترف باسرائيل مباشرة لمواجهة ما سمي بخطر (الهلال الشيعي)! او تفتح معركة مباشرة مع ايران.

والآن ها هي السعودية لا تستطيع حتى أن تصول أو تجول، تتملكها الحيرة والجمود معاً، وكأنها مستسلمة لقدرها، تنتظر ببلاهة ما ستأتي بها نتائج الوضع العراقي، ونتائج الحالة اللبنانية الجديدة، وما سيفرزه صراع القوى بين ايران والغرب حول ملفها النووي، وكأن لسان حالها يقول: مشيناها خطى كتبت علينا/ ومن كتبت عليه خطى مشاها!

بعد إعلان الملك عن (هيئة البيعة)

السديريون يقتربون من مشروع اغتيال الملك عبدالله

نشرنا في أعداد سابقة أن الجناح السديري يمهد الأرض للتخلص من الملك عبدالله، إما بصورة مباشرة، أو عبر التواطؤ مع التكفيريين دعاة العنف الوهابي. وذكرنا بأن السديريين (سلطان ونايف وسلمان وأحمد وعبدالرحمن وأبنائهم) يقومون بحملة منظمة لتشويه صورة الملك والحطّ من شأنه وعدم احترام قراراته وأوامره العلنية التي يفترض أن السديريين أول من يطبقها، لا أن يكونوا أول من يتعمّد عدم احترامها على شاشات التلفزيون، مثلما هو واضح مثلاً في مسألة تقبيل الأيدي! بالرغم من تفاهة القضية، فما بالك بالقضايا الكبرى المتعلقة بصفقات السلاح وسمسراته (السلطانية!).

الآن وقد خطا الملك عبدالله باتجاه إزاحة السديريين عن احتكار الحكم لهم ولأبنائهم، بعد أن سيطروا على مفاصل الدولة منذ إزاحة الملك سعود عام ١٩٦٤م، فإن المخاطر تزداد على حياة الملك.

يعلم الجميع أن الملك عبدالله من الضعف بمكان بحيث لم يستطع أن يعيّن نائباً ثانياً من خارج الإطار السديري، فهو وإن رفض تعيين نايف نائباً ثانياً، الأمر الذي يعني أنه سيكون ولي عهد الملك القادم، فإنه توصل الى حلّ بإشراك أبناء عبدالعزيز في صناعة الملك القادم، وهذا يعني أن الأكثرية من الأبناء او من يمثلهم لا يريدون نايف ملكاً، ولا يقبلون باستحواذ السديريين على الحكم.

معظم الأبناء الأحياء ارتاحوا من الخطوة، خاصة الأمير طلال الذي بدا في قمّة السعادة، وهو يعتقد بأنه سيكون الملك القادم بعد إجراء بعض التسويات الداخلية في هيئة البيعة.

علماء الوهابية غضبوا، ليس لله، ولربما ليس لأنهم لم يعطوا دوراً في صناعة الملك واختياره، بل الأهم لأن التيار السديري حرّكهم ضد الملك عبدالله، فارتفعت أصواتهم منددة معارضة.

أبناء أخ الملك المؤسس، أي أبناء اعمام أولاد عبدالعزيز، غضبوا أيضاً لانحصار الملك في سلالة عبدالعزيز بن عبدالرحمن دون إخوته الاخرين خاصة أبناء مساعد وعبدالله وغيرهما. لكن هؤلاء يميلون الى عبدالله ويكرهون بعمق من يعرفون بالسديريين أو (آل فهد).

وحتى الآن فإن الترتيب الذي وضعه الملك عبدالله تم بدون رضا سلطان ونايف واضرابهما، الى درجة أن الأمر الملكي بإنشاء هيئة البيعة أُذيع قبل صلاة الفجر، في الحقيقة أُذيع في وقت كان فيه أذان الفجر يرفع من الحرم المكي، الأمر الذي يشير الى الظروف القاسية والصعبة التي خرج من رحمها الأمر الملكي.

لكن الترتيب إيّاه قد يكون حبراً على ورق في حال وصل سلطان الى كرسي الحكم، ومات الملك عبدالله، فمن المرجح أن يضرب بعرض الحائط مشروع هيئة البيعة ويعين أحد اخوته الأشقاء (نايف أو عبدالرحمن) ولياً لعهده. ليس هناك ضمانة أن لا ينقلب سلطان على المشروع برمته فيجمده ويلغيه ببيان من عنده. ولا يستطيع حينها أكثرية أبناء الملك المؤسس الإعتراض بجد، كونهم لا يملكون سلطة على أرض الواقع، إذ لاتزال حينها قوى الأمن والجيش ومفاصل السلطة كما هي عليه الحال الآن بيد السديريين.

ما يضمن تطبيق مشروع هيئة البيعة، هو رحيل سلطان قبل الملك.

إن حدث ذلك، فإن من شبه المؤكد، ان احتكارية السديريين للسلطة قد انتهت، وسيكون ولي العهد شخصاً من خارج الجناح السديري.

ولهذا، فإن السديريين اليوم يدركون بأن رحيل عبدالله بات ملحاً، قبل أن يرحل ولي العهد سلطان الى العالم الآخر، خاصة وأن فارق السن بين الملك وولي عهده لا يتجاوز العامين، وكلاهما يعانيان من أمراض خطيرة أيضاً: القلب بالنسبة لعبدالله والسرطان بالنسبة لسلطان.

وهكذا، فإن المنطق السديري يقول بالتخلّص من عبدالله الآن وليس غداً. خاصة وأنهم يرددون علناً بأنهم لن يتركوا الحكم (ولو سالت الدماء الى الركب)!

أما كيف يتم التخلص منه، فهو كما قال أحد المقربين من الملك: الغدر. الغدر هو الوسيلة المناسبة. والغدر إما بالسم أو بالإغتيال، ويلبس الأمر بأحد من التكفيريين من أفراخ القاعدة، وتنتهي المسألة بسلام وهدوء!

ولكن ماذا بإمكان الملك أن يفعل، وهو بالتأكيد يدرك ما يخطط له الجناح الآخر؟

بإمكانه أن يستتبع ما بدأه بمجلس هيئة البيعة، بخطوات قانونية وشعبية أخرى تضمن تطبيق ما أراده في حال وفاته هو.

وبإمكانه، أن يقوم بإضعاف الجناح السديري الآن، حتى لا يستخدم القوة التي بيده في فرض من يريد لكرسي الحكم.

وبإمكانه أن يدعم بقية أخوته المهمشين ويجلبهم الى صفه ويمكنهم من الجهاز الحكومي كي يستطيعوا مقاومة العنف السديري المتوقع.

هل يغتاله السديريون كما اغتالوا فيصل من قبل؟

وفاته قبل الملك تحل مشكلة الخلافة

متروك الفالح: الإصلاحيون كانوا ولازالوا وسيبقون يدعون الى الإصلاح السياسي السلمي

تصرفات الداخلية تناقض جوهر الإسلام والمواثيق التي وقعتها الحكومة

الرسالة التي وجهها الدكتور متروك الفالح، الوجه الإصلاحي المعروف، الى المنظمات الحقوقية والإنسانية في العالم، والتي تذكّر بمعاناة الإصلاحيين في المملكة ومحاصرتهم من قبل السلطات السعودية.. كشفت أمرين أساسيين:

الأول - أن الدعوة للإصلاح السياسي لاتزال قائمة رغم القمع المسلط على دعاته من قبل السلطات السعودية خاصة من وزارة الداخلية. فرغم الإعتقالات، وتزييف الوعي، ومحاصرة المواطنين في معاشهم اليومي، وكبت الأصوات، وتخفيض مستوى الحريات العامة، خاصة ما يتعلق منها بحرية التعبير.. رغم ذلك، فإن الحاجة للإصلاح السياسي، والدعوة اليه، والإستعداد لتحمل ردود فعل السلطة، حتى من قبل اولئك الذين اعتقلوا لمدة غير قليلة، لاتزال قائمة، بالنظر للحاجة الماسة للتغيير، رغم الطفرة المالية التي تحصلت عليها الحكومة السعودية وبدأت العائلة المالكة بتبديدها كما كانت تفعل كل مرة، ضاربة عرض الحائط حاجات المواطنين الأساسية التي لم تستطع تلبيتها.

الثاني - إن مسألة الاصلاح عملية تراكمية، لا بدّ لكي تؤتي ثمارها أن تتواصل، ولا يمكن لها أن تتواصل بدون ثمن. فلا يمكن تخيّل إصلاح بدون دفع ثمن. فلا الحاكم المستبد، ولا العائلة المالكة المستبدة، قادران على إصلاح ذاتهما بدون ضغط وفعل وطني داخلي مستمر، تتخلله دائماً - كما يعلمنا التاريخ في كل بلدان العالم - نوبات قمع واضطهاد. ولا يمكن تخيّل الإصلاح السياسي (والإجتماعي عامة) أن يأتي بتبرع من آل سعود، أو طواعية، وعليه فإن (رجال الإصلاح) لا بدّ أن يضعوا نصب أعينهم أن هناك ثمناً يجب أن يدفع. صحيح أن العائلة المالكة تريد أن يكون الثمن غالياً، وتمارس عملية التضليل والإلهاء لحرف توجهات المواطنين لمسائل أخرى لا علاقة لها بالسياسة، ولكن رسالة الدكتور متروك الفالح تؤكد من جديد أنه ما ضاع حق وراءه مطالب.

لقد كشفت رسالة الدكتور الفالح، طبيعة استراتيجية وزارة الداخلية في تعاطيها مع ملف الإصلاح. فهي تتراوح حتى الآن بين: الطرد من الوظيفة، خاصة اذا كانت حكومية، والضغط على المؤسسات الإقتصادية الخاصة لطرد الإصلاحي إن كان يعمل لديها. ويأتي بعد الطرد من الوظيفة المنع من حرية التعبير، فلا يستطيع الإصلاحي أن يتواصل مع جمهوره عبر كتاب أو مقالة في صحيفة محلية وأحياناً يمنع حتى من استقبال المواطنين في ديوانيته. ويتدرج الأمر ليصل الى المنع من السفر، وقد كانت عادة الحكومة أن تسحب جوازات السفر، ثم اكتشفت وزارة الداخلية ان هناك تكنولوجيا تغنيها عن سحب الجواز، الذي يصبح مجرد اوراق لا قيمة لها في حال اراد المواطن مغادرة الحدود، حيث يبلغ بالمنع من السفر. ويتطور الأمر الى السجن لمدد غير محددة بلا محاكمة، او بمحاكمة صورية، وباتهامات باطلة شديدة الوضوح في بطلانها، ولعلنا نشهد في المستقبل إذا ما تواصل النشاط الإصلاحي عمليات اغتيال أو قتل داخل السجون وتحت وطأة التعذيب.

الإصلاحيون جربت بحقهم كل الوسائل، عدا القتل، فطردوا من وظائفهم في الجامعات والمؤسسات الإقتصادية الأهلية، ومنعوا من إقامة ديواناياتهم او المواصلة فيها كما حصل لأكثر من شخصية كالأستاذ المحامي محمد سعيد طيب وغيره، وحرموا حق التعبير عن آرائهم في وسائل الإعلام الأهلية والحكومية، وشددت الرقابة الأمنية عليهم كي لا يتصلوا بالإعلام العربي والعالمي في الخارج، وكذلك الإتصال بالمنظمات الحقوقية الدولية، تحت طائلة العقاب، كما وأودعوا السجن لفترة طويلة، ولمرات عديدة.

هذه كوابح سلطة آل سعود. ولكن لكل شيء حدود. وإن تمادي وزارة الداخلية في انتهاك أبسط حقوق المواطنين ورفضها المتكرر لرفع قيودها المشددة عن الإصلاحيين من خلال استخدام الوسائل التي تعترف بها السلطات نفسها، دفعت وستدفع بهم مجدداً لميدان المطالبة ليس فقط بحقوقهم الخاصة كمواطنين، بل بحقوق المواطنين جميعاً وتطلعاتهم في التغيير السياسي الذي لن يقدم عليه آل سعود في المستقبل المنظور بدون ضغوط.

ورسالة الدكتور متروك الفالح تحمل قدراً كبيراً من التحدّي لوزير الداخلية، الذي قد يقدم على تهور جديد فيعتقله، بحجة من حججه المعروفة، وسيعضده دعاة الإستبداد السياسي والديني من مشايخ الوهابية وغيرهم ممن التحق بسلك جهاز المباحث. لكن ليس كل مرة تسلم الجرّة. والأفضل لوزير الداخلية أن يتنازل قبل أن تتصاعد الإحتجاجات وتتطور من جديد، خاصة وأنه يعلم بأن موقعه كملك قادم بدأ بالإهتزاز، وأن تحالفه مع مشايخ الوهابية لن يكون ضمانة لبقاء سلطة آل سعود، وإن رأى هو ذلك.

لقد طفح الكيل، فأعاد الدكتور الفالح الإعتبار لدعوات الإصلاح، وذكر بضرورة قيام (الملكية الدستورية) وأوضح للعالم بمنظماته الحقوقية ووسائل الإعلام بمحاولة استعادة حقوقه كمواطن محروم من السفر والوظيفة وحق التعبير. ويفترض أن تتداعى القوى الإصلاحية من جديد فتستعد للجولة القادمة.

أما ما قاله الدكتور الفالح في رسالته أو بيانه الذي أصدره يوم ٢٠٠٦/١١/٨، والذي حمل عنوان (إلى جميع المنظمات والجمعيات المدنية في أنحاء العالم المعنية بحقوق الإنسان.. الحاجة ماسة إلى عمل منسق استجابة لاستفهامات من العديد من منظمات حقوق الإنسان العربية والدولية حول أوضاع حقوق الإنسان بالنسبة لـ الإصلاحيين السعوديين والنشطين في المجتمع المدني) فهو التالي:

أوضح الفالح أولاً أن وزارة الداخلية السعودية تحظر سفر الاصلاحيين، الذين كانوا اعتقلوا بسبب دعوتهم السلمية ومطالبتهم بإصلاح دستوري في المملكة، وبينهم د. عبد الله الحامد، علي الدميني، د. متروك الفالح،

عبد الرحمن اللاحم، محمد سعيد طيب، الشيخ سليمان الرشودي، نجيب الخنيزي، وثلاثة أشخاص آخرين اعتقلوا في ١٦ مارس ٢٠٠٤ بسبب دعوتهم السلمية ومطالبتهم بإصلاح دستوري. وفي غضون يوم إلى أربعة عشر يوماً أطلق سراحهم تباعاً عدا ثلاثة منهم (هم د. عبد الله الحامد، علي الدميني ود. متروك الفالح) وذلك بعد أن وقعوا على تعهد بالتوقف مستقبلاً عن أي مطالب إصلاحية و/أو أية اتصالات مع وسائط الإعلام داخلية أو خارجية.

وقال بيان الفالح: كان الإصلاحيون الثلاثة (د. عبد الله الحامد، وعلي الدميني ود. متروك الفالح) هم الذين رفضوا التوقيع على هذا الالتزام وحكموا ظلماً في ٢٠٠٥/٥/١٥ بالسجن سبع وتسع وست سنوات على التوالي. وبعد انقضاء أربعين يوماً تأيد الحكم - ظلماً مرة أخرى - من محكمة أرفع مستوى. وأضاف، بأن جريمة الثلاثة - إذا كانت هناك جريمة على الإطلاق - هي عمل لا يعاقب عليه في البلدان التي تحترم حقوق الإنسان - هي أنهم، بمبادرة داخلية بحتة (نابعة من رؤيتهم للإصلاح من الداخل)، وإلى جانب مئات من المثقفين والأكاديميين، بينهم قضاة ورجال دين وصحافيون ومحامون ورجال أعمال، معروفون من مختلف التيارات والطوائف والمناطق في البلد، وقعوا على وثيقتين إصلاحيتين تدعوان إلى حياة مدنية، وتطالبان بإصلاح سياسي يقيم ويدعم دولة حديثة قادرة على الحياة، يمكنها أن توفر وتؤمّن العدالة والمساواة والمشاركة: دولة لها آليات حديثة للحكم الصالح لمحاربة الفساد وهدر الأموال العامة والخزانة العامة، ولمحاربة سوء توزيع الدخل القومي وفوائد التنمية بين مناطق البلد، ولمكافحة العنف والتطرف الآخذين في التصاعد، إلخ. وكلها أمور تستوجب إقامة حكومة مسؤولة، تخضع للمحاسبة أمام هيئة منتخبة انتخاباً حراً، إلى جانب وجود قانون ومدونة سلوك لحقوق الإنسان، بما في ذلك حق التعبير الحر عن الرأي، وحق تشكيل روابط مدنية نشطة ومستقلة والمشاركة فيها، وكلها أمور تستمد من الإسلام وكذلك من كل المعاهدات الدولية التي وقعت عليها الحكومة السعودية وتعهدت بالالتزام بها.

وأضاف الدميني قائلاً: باختصار فإنه للوصول إلى هذه الأهداف الساعية للإصلاح، ومن أجل رفاهية واستقرار الدولة والمجتمع على السواء، بما في ذلك الأسرة المالكة، فإن كل ما يدعو إليه الإصلاحيون السعوديون هو ملكية دستورية في العربية السعودية؛ وبتعبير تقريبي ملكية موازية - على سبيل المثال - لتلك التي قامت في البحرين أو القائمة في الأردن، أو إلى حد ما في المغرب.

وتابع: بعد انقضاء ثمانية أشهر على اعتقالات مارس ٢٠٠٤، سجن محاميهم السيد عبد الرحمن اللاحم مجدداً، وأودع سجناً انفرادياً في سجن الحاير ولم يقدم للمحاكمة أبداً. كانت جريمته أنه رفض التوقف عن الدفاع عن موكليه (د. عبد الله الحامد، علي الدميني ود. متروك الفالح).

في يوم ٨ آب (أغسطس) ٢٠٠٥، أطلق سراح دعاة الإصلاح الدستوري الثلاثة إلى جانب محاميهم بعد صدور مرسوم العفو الملكي من الملك عبد الله. وأضاف البيان أنه نتيجة لمرسوم العفو وما تلاه من إطلاق سراح، توقعنا أن يصبح كل شيء على ما يرام، ولكننا اكتشفنا بمضي الوقت أنه، فيما يخص حقنا في مغادرة البلد - وكان الحظر على سفرنا قد صدر أصلاً وقت الاعتقال (٢٠٠٤/٣/١٦) لمدة خمس سنوات - لا يزال ساري المفعول. وأنه منذ إطلاق سراحنا نحاول سلمياً وبهدوء أن نحل مسألة السفر مع وزارة الداخلية، ولهذه الغاية أرسلنا ثلاث رسائل جماعية موقعة منا: أرسلت الأولى إلى الأمير محمد بن نايف مساعد وزير الداخلية؛ والثانية إلى وزير الداخلية الأمير نايف نفسه، والثالثة إلى السيد تركي خالد السديري رئيس اللجنة الحكومية السعودية لحقوق الإنسان، والذي كان قد وعد في اجتماعين منفصلين مع بعض منا - كنت بينهم في الاجتماع الأول - بحل المسألة كلفتة منه دالة على الجدية والصدقية وكذلك من اللجنة الوليدة التي يرأسها. حتى أن ما يسمى الجمعية السعودية لحقوق الإنسان وعدت بأن تدرج حالتنا مع حالات أخرى، إنما دون أن تذكر أسماء محددة، باعتبارها انتهاكاً لحقوق إنسان أساسية، في تقريرها لعام ٢٠٠٥ الذي انقضي وقت طويل على موعد نشره ولم ينشر بعد.

والنتيجة - كما يقول الدكتور الفالح - حتى الآن هي آذان صماء وتجاهل تام من جانب وزارة الداخلية. وحتى وقتنا هذا، فإن كل ما نعرفه هو أن الجميع (عدا اثنين هما د. خالد العجمي ود. توفيق قصيْر) ممن يدعون الإصلاحيين السعوديين، الذين سجنوا (في ٢٠٠٤/٣/١٦) لا يستطيعون مغادرة البلد. وبينما يستمر الحظر على سفرنا، الأمر الذي يحرمنا من حقوقنا الطبيعية، فإنه يوقع عقاباً جماعياً بأسرنا لعجزهم عن التمتع بالسفر دونهم. علاوة على هذا فإن الأمر يظهر بوضوح وبلا غموض أن مثل هذا الفعل من جانب وزارة الداخلية يناقض وينتهك جوهر الإسلام، وكذلك المواثيق الدولية والإقليمية بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك الميثاق العربي الموقع في عام ٢٠٠٤، والتي وافقت عليها الحكومة السعودية، فضلاً عن التشكيك في صدقية اللجنة الحكومية السعودية بشأن حقوق الإنسان، وكذلك ما يسمي بالجمعية السعودية لحقوق الإنسان، وهي هيئات رخّصت بها الحكومة السعودية أو أقامتها.

وختم الفالح بيانه بالتأكيد أن الإصلاحيين السعوديين، بمن فيهم أنا، في دعوتهم للإصلاح، قبل وأثناء وبعد الاعتقال، في الحاضر وفي المستقبل، يؤمنون ويلتزمون بالمقاربة المدنية؛ أي المناقشات المفتوحة، و/أو الحوارات بين أنفسهم ومع الآخرين، بمن فيهم الحكومة؛ إنها دعوة سلمية في جوهرها في التعامل مع مسألة الإصلاح. فهم ليسوا إرهابيين: إنهم لا يرتضون العنف وسيلة لتحقيق الإصلاح؛ ويؤمنون بأنه عن طريق الإصلاح السياسي – بما في ذلك إقامة روابط مدنية وتفعيلها، على النحو الذي أوجزناه آنفاً – يمكن محاربة العنف والتطرف وبالتأكيد إسقاطهما.

السعودية شركة محدودة مرجعيتها مجلس إدارة مغلق

النظام السعودي: أمرهم سرٌ بينهم

> الدولة السلفية السرية هذه ربما هي اول نمط سلفي نتعرف عليه يحصر ادارة دفة الحكم بعائلة واحدة تصبح هي وحدها اهل الحل والعقد

> تعديلات النظام الاساسي الاخيرة تبين بشكل واضح بعد هذا النظام عن اي نمط يمكن وصفه بانه اسلامي، ناهيك عن كونه سلفياً كما يدعي بعض الامراء

مؤخرا اعلن الملك عبد الله بن عبد العزيز تعديلا للفقرات المتعلقة بحكم ال سعود والتي صدرت في اوائل التسعينات تحت مظلة النظام الاساسي للحكم.

شدد هذا النظام الاساسي على هوية الدولة الاسلامية واحتكامها للشرع ولكنه اكد على احتكار اسرة آل سعود للمناصب العليا في الدولة دون اي تحديد يفصل هذا الاحتكار. ومنذ يوم الجمعة ١٩ تشرين الاول (اكتوبر) اصبح من الممكن تحديد وتأطير هذا الاحتكار من خلال ما يسمي بهيئة البيعة.

هيئة البيعة هذه بيروقراطية جديدة ابتدعها مستشارو الملك الحالي كغطاء دستوري لما يعرف بمجلس الاسرة. الهيئة مشروع مستقبلي لا يفعل حاليا اذ ان الملك وولي عهده قد استثنيا من التطبيق فليس لهيئة البيعة صلاحية ولا دور في المرحلة الآنية ويبدأ عملها بعد رحيل هؤلاء حسب نص اصدار نظامها. تحتكر مجموعة ابناء عبد العزيز مقاعد الهيئة وكذلك ابناؤهم الذين يمثلون أبا عاجزا او متوفيا ويعتمد هذا التمثيل على من يختاره الملك. كذلك يختار الملك وولي العهد احد ابنائه. كل هذا الاختيار والتعيين يعتمد على الصلاح والكفاءة حسب معايير تغيب عن الجميع ما عدا الأب الذي يختار.

أهم ما في المرسوم الملكي الجديد ما يتعلق بكيفية اختيار ولي العهد. اذ ان الملك يقترح بعض الاسماء ومن ثم بعد التشاور يعرض الامر على الهيئة وبعد التشاور والتوافق يتم تسمية ولي عهد البلاد. وان لم يتم التوصل الي نتيجة عندها يطلب الملك من الهيئة التصويت على مرشح ولي العهد على ان يتم تعيينه خلال مدة ثلاثين يوماً.

يحضر نظام هيئة البيعة لمرحلة حرجة ستدخلها السعودية سببها كبر السن للجيل الاول من الامراء، اذ انها تنظر لهيئات طبية ومكلفة باصدار تقارير صحية في مدة قصيرة عن حالة الملك وقدرته على ممارسة الحكم، وان اقرت اللجنة حالة مرضية دائمة، يتم مبايعة ولي العهد ملكا على البلاد. وان مرض الملك وولي العهد معا (وهو امر لا يمكن استبعاده) تقوم هيئة تسمى المجلس المؤقت للحكم بادارة مصالح البلاد والعباد.

وبعد سبعة ايام تقوم الهيئة باختيار الاصلح للحكم من ابناء الملك المؤسس وابناء الابناء.

تنطوي هذه المواد المعدلة من النظام الاساسي السعودي على عدة مرافق تصب كلها في هدف واحد. الا وهو تجنب الصراع المخفي حاليا والذي لا بد له ان يظهر الى العلن يوما ما. تناقضات نظام التوريث السعودي بدأت تظهر واضحة. مشكلة العائلة السعودية اليوم تنبثق من كون التوريث ينتقل من الاخ الى الاخ وليس من الأب الى الابن. وبتعددية الاخوان ومن ثم ابنائهم نجد ان الصراع على السلطة حالة متزامنة مع نظام التوريث كان اول مشهد لها صراع سعود وفيصل في الستينات، والذي ادى الى خلع الاول وابنائه جميعا من المناصب الحساسة وقدوم فيصل وتصدر ابنائه هو للمناصب المهمة.

اليوم تعيش الاسرة هذا الهاجس، فكل أب قد ربى على الاقل ثلاثة او اربعة من ابنائه على مناصب يعتبرها هؤلاء حقا مقدسا. الهاجس الرئيسي ينطلق من خوف هذه الاسرة ان يعين احد ابناء عبد العزيز الحاليين ابنه في منصب ولي العهد، وبذلك تتم النقلة من سلطة الاخوان المجتمعة الحالية الى احد الملوك ومن ثم تحصر الولاية في نسله هو وحده مستثنيا بذلك الاجنحة الاخرى، وتتحول هذه الاجنحة الى اجنحة هامشية في المستقبل، تماما كما حصل لابناء الملك سعود بعد خلع والدهم.

وبالطبع تشدد الاوامر الملكية الجديدة

على مبدأ السرية، اذ ان اجتماعات هيئة البيعة بحضور امينها المنسق والمعين من قبل الملك الحالي تبقى خلف الكواليس، وهذا هو بيت القصيد. مرة اخرى اثبت النظام السعودي ان حكم البلاد والعباد هو شأن داخلي سري لا يطلع عليه احد سوى الامين العام ومن يتولى ضبط المداولات والاجتماعات من التكنوقراط المقربين جدا في الجوقة الملكية.

هيئة البيعة بدعة جديدة ابتدعها النظام السعودي الذي يدعي انه يمثل الدولة السلفية تارة، ودولة التوحيد تارة اخرى. فبعد عقود من الترويج لما يسمي اهل الحل والعقد، والتظاهر باستشارتهم من مبدأ امرهم شورى بينهم، نجد هذا النظام بدلا من ان يتطور في مسيرة الشورى الحقيقية وليس شورى مجالس الامراء، قد تراجع الى الوراء من خلال الاعلان عن هيئة سرية تسمى هيئة البيعة.

الدولة السلفية السرية هذه ربما هي اول نمط سلفي نتعرف عليه يحصر ادارة دفة الحكم بعائلة واحدة تصبح هي وحدها اهل الحل والعقد. فلا فقيه ممثلا يرسل ابنا له ان ضرب في جسده مرض، ولا وجهاء مجتمع ولا عالم دين، بل ابناء المؤسس، وابناؤهم فقط لا غير. تستثني هيئة البيعة هذه هيئة كبار العلماء والمفتي. الدولة السلفية الجديدة تعتمد في مرجعيتها على السلف الصالح الوحيد المعترف به الا وهو جوقة ابناء عبد العزيز وأبنائهم.

نتمنى ان تأتي الدولة السلفية بنصوصها لتطلع عليها المواطنين، اذ ان مصطلح السلفية يحدد المرجعية الاولى والاخيرة ويحصرها في النص وفي امثلة جيل قديم. ولكن يبدو ان السلف الصالح السعودي الممثل على مقاعد هيئة البيعة هو المرجعية الحقيقية، فلا قرآن مقدس، ولا سيرة نبوية، ولا حتى سيرة صحابة قدامى، بل شركة محدودة مرجعيتها مجلس ادارة مغلق يحافظ على لحمته شخص تكنوقراطي قريب ولكنه بعيد، نتمنى له اسعد الاوقات في ادارة دفة البدعة الجديدة السرية، حيث ستتمخض الجلسات المستقبلية عن مفاجآت كبيرة.

لا نقيم النظام السعودي على اساس معايير غريبة نستوردها من تجارب شعوب اخرى، وانما نقيمه حسب خطابه السياسي المعلن والمؤصل في انظمته الاساسية. النظام هذا يدعي انه دولة اسلامية، ولكن لم يبق من الادعاء هذا سوى المسمي فقط لا غير. تعديلات النظام الاساسي الاخيرة تبين بشكل واضح بعد هذا النظام عن اي نمط يمكن وصفه بانه اسلامي، ناهيك عن كونه سلفياً كما يدعي بعض الامراء. اثبت النظام السعودي مرة اخرى انه نظام وراثي عائلي سري يبتدع اجراءات ومراسيم شمولية وخفية تحت مظلة الشعار الديني وهو ابعد ما يكون عن النصوص التي يزعم تقيده بها. وان كان مؤسس المملكة قد اعطى لطلبة العلم بعض الأبهة الشكلية المزيفة، الا ان ابناءه واحفاده اليوم يتجاهلون هؤلاء كليا، خاصة بعد ان سلطوا عليهم من يطعن بهم وبعلمهم الشرعي، والذين هم اولا واخيرا شركاء في صناعة الشركة السعودية المحدودة، ومكلفين بحفظها وصيانتها، خاصة في المجتمع وعند اطيافه الضعيفة.

ويبقي المجتمع مغيبا كليا، فلا مجلس منتخب، ولا هيئات مستقلة، ولا فعاليات اجتماعية، ولا مجالس استشارية تتدخل في حكم البلاد او اختيار ذوي الصلاحية والكفاءة، وتبقى معايير هذه الكفاءة سرا محصنا فوق قدرة المجتمع على الفهم والاستيعاب.

الطريق المسدود والذي تحاول هيئة البيعة فتحه يفسر حالة الشلل التامة التي رافقت شعارات الاصلاح التي طبل لها الكثيرون، والتي اعتبرت وقفة مميزة ستنتشل البلاد من الركود الذي رافق السنوات الاخيرة للعصر البائد، ولكن يبدو ان الركود وصمة سعودية مستمرة. النظام السعودي مشغول ليس بالاصلاح السياسي الحقيقي الذي يضمن نقلة نوعية من الاستبداد والشمولية الى الانفتاح والمشاركة السياسية بل هو مشغول بكيفية توزيع الارث والمحاصصة في شركة مغلقة وليس ملكية دستورية كما حلم البعض. نظام هيئة البيعة الجديد ليس الا سلفية تستند على نصوص ربما منها أمرهم سر بينهم، ومرجعيتها نظام الشركات الاسرية الخاصة والمحدودة.

القدس العربي، ٢٠٠٦/١١/١

> اثبت النظام السعودي انه نظام وراثي عائلي سري يبتدع اجراءات ومراسيم شمولية وخفية تحت مظلة الشعار الديني وهو ابعد ما يكون عن النصوص التي يزعم تقيده بها

> النظام ليس مشغولاً بالاصلاح السياسي الذي ينقل البلاد من الاستبداد الى المشاركة السياسية، بل بكيفية توزيع الارث في شركة مغلقة وليس ملكية دستورية كما حلم البعض

آل سعود لا يعرفون عدد أنفسهم!

طلال: ٥٪ حصة العائلة من واردات النفط (٤٠ مليار ريال)!

بنظرة سريعة لا تحتاج الى فحص، يستطيع المتابع العادي أن يميز بين طلال بن عبد العزيز وبقية أمراء العائلة المالكة.

فهو - رغم عدم توليه مناصب رسمية حكومية - فإن صوته عال من جهة، وناشزاً من جهة ثانية. أما العلو، فهو يداوم على الإتصال بالإعلام والصحافة والقنوات الفضائية. وأما نشوز الصوت فيعود الى حديثه عن مواضيع لا يتطرق اليها - أو لا يتجرأ أن يتطرق اليها احد من الأمراء.

يحب طلال أن ينظر اليه الآخرون على أنه (نصير للمرأة) و(مدافع عن الإصلاح السياسي) وأنه (أمير مختلف) عن بقية الأمراء، ويمكنه أن يلعب دوراً إنسانياً (كرئيس لمنظمات دولية انسانية) وما أشبه.

وطلال الذي هُمِّش عن الحكم منذ خروجه على كل من (فيصل وسعود) في بداية الستينيات أراد فيما مضى أن يختط لنفسه (طريقاً ثالثاً) بنفس ناصري اصلاحي من أجل ملكية دستورية، فكان أن سيطر فيصل على الحكم، وأُجبر طلال على العودة من الخارج خالي الوفاض، وانهارت خلية (الأمراء الأحرار).

كان الجناح السديري يد (فيصل) الضاربة في حربه ضد أخيه (سعود) وكان من خلال سيطرة (فهد) على وزارة الداخلية و(سلطان) على وزارة الدفاع في مواجهة مباشرة مع طلال، الذي تمّ سحب جوازه سفره، وكان الإثنان الأداة الرئيسية لإقصائه عن السلطة، بعد أن كان وزيراً للمالية وسفيراً للسعودية في باريس.

طلال لم يكن على ودّ مع الجناح السديري، وهو وإن أظهر قبولاً بالأمر الواقع، فإنه في واقع الأمر لم يتنازل عما يعتبره حقاً من حقوقه في السلطة، باعتباره أحد أبناء عبدالعزيز، الملك المؤسس، بل أحد المحببين للملك المؤسس.

ولما بدا أن قطار الزمن قد فات طلال، وأن الجناح السديري قد هيمن على الحياة السياسية عامة، وأنه يرتب أوراقه لسيطرة دائمة على الحكم.. جاء حدث قلب الموازين.

إنه احتلال الكويت، وتواجد القوات الأميركية على الأراضي السعودية، وما أفرزته من تداعيات سياسية خطيرة على الوضع المحلي لاتزال قائمة حتى اليوم.

منذ ذلك التاريخ، بدأ طلال بالحديث هنا وهناك، في مجالسه الخاصة، وفي وسائل الإعلام، ليظهر صوتاً مختلفاً، وكأنه يقول: لازلت هنا، وأنا حي، وأطالب بحقوقي.

لم يكن طلال يتحدث عن أشياء كثيرة في بادئ الأمر، كل ما كان يدعو اليه: (نظرة أكثر اعتدالاً فيما يتعلق بحقوق المرأة في السعودية) وضمن اطار الإجتهاد الديني. كان ذلك الموضوع المفضل اليه، الذي يحاول أن يميز به نفسه عن اخوته الآخرين القابضين على زمام السلطة.

ولكن حرب تحرير الكويت أتاحت له الفرصة للتوسع في هذا الحديث بسبب المظاهرة النسائية المطالبة بحقوق المرأة في قيادة السيارات.

والحرب ذاتها ساعدته ايضاً في توسعة هامش مناورته للحديث في مواضيع سياسية صرفة. في البداية كانت تعليقاته المنتقدة في مجالسه الخاصة، حول مسألة ادارة الحرب ضد صدام في الكويت، ثم توسعت الى الحديث عن ضرورة الإصلاح السياسي، خاصة بعد أن تقدمت مجموعات من المثقفين - وبعضهم كان قريباً من تلك المجالس - الى الملك مطالبة بالإصلاح. ثم جاء الصدام بين التيار السلفي والحكومة، وبعدها وجد الجناح السديري نفسه ملزماً بإبداء بعض المرونة الشكلية فيما يتعلق بإصدار الأنظمة الثلاثة: نظام المقاطعات والنظام الأساسي ونظام مجلس الشورى، وكلها أنظمة شكلية لم تؤثر على (جوهر السلطة).

طلال: هل مازال أميراً أحمرا

طلال طالب بتفصيل وشروحات للنظام الأساسي وتفعيله، ثم - بعد أحداث ٩/١١ - طالب بتطوير نظام مجلس الشورى ليكون بالإنتخاب وليس بالتعيين، ثم بعد اعتقال الإصلاحيين التزم الصمت حين رأى أو أُقنع بأن سلطة عائلته مهددة! وقيل أنه طلب منه مراراً بأن يكف عن الحديث في مواضيع مثيرة، وأعلن ذلك من شاشة (الجزيرة) التي كان مواظباً على الظهور فيها، ثم تركها بحجة انها متحيزة ضد المملكة.

طلال، اختار معسكره الطبيعي، وهو معسكر الأمير عبدالله، ولي العهد السابق، والملك الحالي. وكان طلال يرى بأنه إن فاته قطار الحكم (من جهة كبر السن)، فإنه لم يفت أبناءه، وحاول الإتكاء في ذلك على إحدى مواد الدستور والتي تقول بأن الحكم يتولاه الأصلح من أبناء وحفدة عبدالعزيز، وكان يشير في

مقابلاته الصحافية بأن الحكم يجب ان ينتقل الى الجيل الثالث، وأن ولي العهد القادم يجب ان يكون شاباً، في اشارة الى رفضه ان يتولى سلطان (السديري) كرسي الملك، بل أن الجناح السديري أخذ أكثر من حقه ويجب أن يفسح المجال لغيره.

المهم ان الجناح السديري وبخه مراراً على مثل تلك التصريحات، وزعم طلال علناً بأنه (لا يعلم) بأن مثل هذه الأحاديث غير مقبولة، وأنه للتو قد عرف بها، ولذلك فهو يفضل الصمت!

لكن الى أين يلتجئ طلال؟

ليس أمامه إلا ولي العهد ـ ثم الملك حالياً ـ عبدالله. وهذا الأخير ضعيف. وقد قام طلال بتكتيل بعض من أخوته للوقوف الى جانب عبدالله مقابل السديريين من أجل موازنة معادلة الحكم، خاصة بعد مرض الملك فهد منذ ١٩٩٦ وحتى وفاته صيف ٢٠٠٥.

في الفترة الواقعة بين أحداث ٩/١١ والقاء القبض على قادة التيار الإصلاحي في منتصف مارس ٢٠٠٤، وهي الفترة التي عرفت بإسم (ربيع الرياض) كان صوت طلال شبه غائب، وكان من المتوقع أن يكون أول المدافعين عن الإصلاحات الموعودة والتي يطالب بها آلاف المثقفين من المواطنين والذين سجلوا أسماءهم ومطالبهم في عرائض وصلت الى ولي العهد آنئذ وطاقم الحكم.

ربما كان هناك شيء دفع طلال للإعتقاد بأن موجة المطالبة بالإصلاحات قد تتجاوزه هو، بالنظر الى زخمها، وربما خشي طلال ايضاً ان تلك الموجة من المطالب قد تلتقي مع بعض تيارات الإدارة الأميركية للتخلص من العائلة المالكة، ولم يكن ذلك صحيحاً، حيث أن كل قادة التوجه الإصلاحي يصنفون في خانة العداء لأميركا وسياساتها على قاعدة أيديولوجية دينية أو قومية. ولكن بدا واضحاً ان طلال لم يكن بعيداً عن ذهن الإصلاحيين ولم يكن هو ـ أي طلال ـ بعيداً كثيراً على الأقل في التوجه. وكانت تجري بينه وبين بعضهم لقاءات داخل وخارج المملكة تحت مسميات مختلفة ولكنها علنية (على الأقل تلك التي عقدت أكثر من مرة في بيروت).

وحين اعتقل الإصلاحيون التزم طلال الصمت، ولم يبد أية اعتراض، ولم يصلنا أنه طالب ولي العهد بأن يفعل شيئاً ما للمعتقلين الذين أبلغهم ولي العهد ذات مرة بأن مطالبهم هي مشروعه السياسي الخاص به!. فهل كان طلال ينتظر وصول عبدالله الى مقعد الملك ليبدأ التغيير على الأقل على صعيد التوازن بين أجنحة الحكم؟

وبالطبع كان التيار السلفي ممتعضاً من طلال، فهذا التيار هو تيار محافظ، ولا يقبل بأي تجديد حتى ضمن الدائرة الدينية، وهو ما يحاول طلال أن يظهر أنه يدعو اليه. ثم ان هذا التيار يأتمر بأوامر الجناح السديري، خاصة وأن الدعوة الى الإصلاح تستبطن تجريد السديريين والسلفيين من بعض صلاحياتهم. لذا لم يكن غريباً أن تشهد المواقع السلفية تسقيطاً لطلال، مرة باسم الدين، ومرة باسم السياسة، ومرة باسم وحدة البلاد مقابل العدو الخارجي، وهي كلها استعارة من مجادلات التيار السديري نفسه.

وصل عبدالله الى كرسي الملك ولم يفعل شيئاً ذا قيمة حتى الآن فيما يتعلق بالإصلاحات السياسية والإقتصادية والإجتماعية الموعودة، والتي يبشر بها طلال، والتي يزعم بأنها قريبة جداً! وأنه لا يريد أن يعلن عنها! بل هي من اختصاصات الملك! وهذا كلام يتكرر كثيراً في تصريحات طلال، يريد منها القول بأنه مطلع على تفاصيل النقاشات داخل العائلة المالكة، وأن الإصلاحات تقررت وأنه لم يبق إلا إعلانها!

هذا كلام غير صحيح، بل هو يدخل ضمن (التضليل السياسي) وأحياناً (تضليل الذات).

الآن وقد أعلن الملك عبدالله عن هيئة البيعة، فإنها الخطوة الأساسية لإتاحة الفرصة لطلال وإخوته الآخرين المهمشين أن يقرروا من يكون الملك القادم بعد سلطان. ولكن لا يوجد دور لهم الآن، وعليهم الإنتظار ربما لسنوات ريثما يموت أحدهما (الملك أو ولي عهده)!

طلال كما ينقل مقربون منه في أقصى غايات السعادة هذه الأيام، فهو يعتقد انه قد وضع قدميه على طريق الحكم بعد غياب قسري استمر لأكثر من أربعين عاماً. إن لم يكن هو فابنه (الوليد) الذي رشحه أكثر من مرة لكي يكون الملك القادم، خاصة بعد أن تصالح معه، بعد (زعل) دام مدّة.

مؤخراً، أجرى طلال مقابلة مع صحيفة البيان في (٢٠٠٦/١١/١٣) وسئل عن (نظام البيعة) وما إذ كان قد أرضى طموحه فأجاب: (باركنا هذا النظام، وأرجو أن يكون بداية لأنظمة مؤسساتية) واستبشر طلال بما سماه (النظام المؤسسي) للحكم الذي (لأول مرة يحدد الآليات التي بموجبها يختار ولي العهد ليكون ملكا للبلاد في المستقبل من أبناء الملك عبد العزيز الأحياء أو انتقال ذلك إلى جيل الأحفاد). وأضاف بأن نظام البيعة وضع لأول مرة آلية (كنا نطالب بها منذ زمن طويل، لأن النظام الأساسي الذي وضع في عهد الملك فهد تضمن بعض البنود الأساسية في ما يختص بالحكم ولكننا كنا نطالب بالآليات وهذه الآليات تم وضعها في نظام البيعة الحالي).

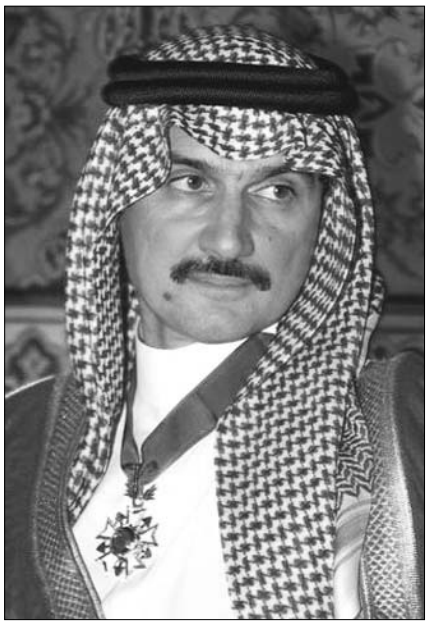

الوليد بن طلال: قد يصبح ملكا

ورأى طلال أن نظام البيعة كان يدور في ذهن أبناء عبدالعزيز منذ زمن! (فهذا كان في ذهن الجميع وليس فقط بسبب ما حدث للملك فهد، ولكن ربما كان ما حدث للملك فهد وما حدث في بعض الدول الخليجية حافزا للإسراع في إصدار هذا النظام). وتابع بأن منصب النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، والذي يعني تعيين الرجل الثالث في الحكم، والذي كان مرشحاً له الأمير نايف، وضع في الستينيات (لأسباب إجرائية وليس ليصبح من يتقلد هذا المنصب وليا للعهد بشكل أوتوماتيكي.. ولكن هذا الأمر ـ المنصب ـ لم يعد ضرورياً بوجود نظام البيعة).

ونفى طلال أن يكون له دور في صناعة (نظام البيعة) وأرجع الفضل كله الى الملك (فهذا النظام من بنات أفكار الملك عبدالله)! وأن الأخير دعاهم للموافقة عليه وقد تمّ. وزعم طلال في رده على سؤال حول الإصلاحات القادمة بأنه لا يريد الخوض في اختصاصات الملك، فهو يدعي هنا أنه يعلم بأن هناك إصلاحات ولكن من يكشف عنها هو الملك،

وهو زعم تكرر من قبل طلال عدة مرات. وأضاف: (الإصلاحات آتية في شتى المجالات السياسية والاجتماعية والقضائية والاقتصادية، خاصة أن الملك الراحل فهد بن عبدالعزيز ذكر في خطابه أمام مجلس الشورى بحضور ولي العهد آنذاك الملك عبدالله داعياً إلى مشاركة الشعب في الحكم. وهذه الكلمة تعني أن هناك إصلاحات تشريعية وسياسية فيما يختص بنظام الدولة، أما متى يكون ذلك فعلمه عند الله ثم عند الملك عبدالله. وأنا لا أريد الخوض في هذه التفاصيل حتى لا أتعدى الصلاحيات)!!

لقد سبق أن فجّر طلال قنبلة قبل بضع سنوات حين زعم بأن هناك العديد من الفقراء من العائلة المالكة، وزعم أن مرتباتهم لا تصل الى سوى بضع مئات من الدولارات، الأمر الذي قوبل بالإستهجان الشديد، فالأمراء لا يعيشون في كوكب آخر، وما يفعلونه من سرقات تجري تحت السمع والبصر، ولو قال طلال أن هناك من لا يسرق أو من (لا تتاح له السرقة) أو أن الذين يسرقون معظم الثروة هم (الجناح السديري وأبناؤهم وحفدتهم) وأن أملاك الدولة والأراضي تحت وصايتهم وفي جيوبهم وأنهم يتعدون على أملاك المواطنين العاديين فيصادرونها إن أراد بعضهم، وأن الطرقات سرقوها، والبحر سرقوه ودفنوه وحولوه الى اراض يبيعونها على المواطنين، وأن سمسرة السلاح وغيره لا تصل إلا اليهم، وأن وكالات الشركات خصصت لهم بالقوة وانتهبوها من غيرهم، لو قال طلال ذلك وأردف بأن هناك بالقياس الى هؤلاء بعض (الفقراء) لأمكن تجاوز ما قاله عن فقر الأمراء.

الآن طلال يفجر قنبلة أخرى وتتعلق بعدد أفراد الأسرة المالكة وقد أدهشنا ليس بالرقم الذي وضعه، ولكن لأن الدولة (دولة آل سعود) لا تعرف عدد أعضاء العائلة المالكة، الأمر الذي تطلب تشكيل لجنة لتعدادهم! ومع وضع ١٠٪ نسبة خطأ زيادة ونقصان!

فإذا كان هذا صحيحاً، فكيف نثق بتعداد السكان أصلاً، وعموماً فإن الباحثين لا يعولون على أرقام الحكومة السعودية في الأساس، إذ صار من المتعارف بأنه ليس هناك أسهل من التزييف.

يقول طلال في اجابته حول سؤال عن عدد أفراد العائلة المالكة التالي:

(قبل نحو أربع سنوات تم تكليف عدد من الباحثين السعوديين المقتدرين لبحث هذا الأمر تحديدا، وفوجئنا جميعا بأن البحث والإحصاء الدقيق ذكر أن عددهم - منذ إنشاء الدولة السعودية الأولى في عهد الإمام محمد بن سعود - بلغ حوالي ٥١١٤ شخصاً بمن فيهم من رجال ونساء وأطفال، بزيادة أو نقصان ١٠٪). لاحظ أن عدد آل سعود منذ ثلاثمائة سنة وحتى الآن لم يزد عن الخمسة آلاف شخص إلا قليلاً!

ونفى طلال أن يكون الرقم الحالي للأحياء من آل سعود يتراوح بين ٦-١٠ آلاف شخص. وأبدى أسفه بأن هذه المعلومات مغلوطة ويتداولها الإعلاميون. ولا عتب على هؤلاء، اذا افترضنا جدلاً ان الرقم الذي جاء به طلال صحيحاً، خاصة وان الفارق بين الخمسة آلاف والستة آلاف ليس بعيداً. فإذا كان آل سعود فوجئوا بالرقم فماذا عسى أن يكون حال الآخرين؟ وإذا كان آل سعود لا يعرفون عدد أنفسهم، فلماذا يُعتب على غيرهم حين يضعون تقديرات للعدد؟!

وزعم طلال بأن (الناس أحياناً لا تريد الحقيقة) وعاد وضرب مثله غير المعقول: (أود هنا أن أعطيك مثالا: ذكرت في إحدى المقابلات التلفزيونية أن بعض الأسر من عائلة آل سعود تتقاضى ٦٠٠ إلى ٧٠٠ ريال في الشهر فقامت عليّ الدنيا وقالوا إن طلال يقول هذا الرقم ولماذا لا يتحدث عن الآلاف. أنا قلت لهم الحقيقة ففي عائلتنا اليوم الكثير من المديونين لأن مرتباتهم منخفضة وليس لهم مداخيل أخرى كما أن الملك عبدالعزيز له توصية لأبنائه بعدم الجمع بين الملك والتجارة فإما ان تختاروا الملك أو التجارة، طبعا لم نتمسك بهذه الوصية للأسف لأن الكثير منهم مارسوا التجارة ولما نسألهم يقولون كيف نعيش إذا كنتم انتم أبناء عبدالعزيز قد قصرتم علينا، فلذلك طرقنا أبواب التجارة حتى نعيش وهذا أصبح من حقهم على أية حال).

واضاف طلال: (أتمنى وأرجو مخلصا أن ننتهي من هذه المرتبات الحكومية بشكل نهائي، وأن نجد البديل الذي بموجبه يكفي الفقراء من هذه العائلة عن الحصول على مرتبات من خزينة الدولة، وهذه البدائل متوفرة، وانا اعتقد انه سوف يتم العثور على أحد هذه البدائل حتى ننتهي من هذه المرتبات والمخصصات وننتهي من القيل والقال).

ولكن كم تستقطع العائلة المالكة من خزينة الدولة بشكل مباشر؟ لا نريد الحديث عن السمسرة واللصوصية، وإنما المقرر نظاماً - حسب قولهم؟

الموضوع سر بالطبع، وطلال يزعم التالي: (كانوا يقولون في الخارج أن العائلة تتقاضى ما بين ٢٦ و٢٧ مليار ريال سنويا من خزينة الدولة، وقال البعض أن العائلة تأخذ ثلث الواردات النفطية، ولكننا عملنا دراسة وسألنا المختصين والمسؤولين عن هذا الأمر، فوجدنا أن الرقم يقل حتى عن ٥ في المئة، وهذه المبالغات التي يتم الترويج لها في الخارج تجعل المواطن السعودي يتساءل وله الحق في ذلك عن هذه الأموال الضخمة التي يزعم البعض أن العائلة تحصل عليها، وهي كلها مجرد ادعاءات مغلوطة ولا تمت للحقيقة بصلة).

القول بأن العائلة المالكة استقطعت ثلث الميزانية وليس ثلث الواردات النفطية فحسب، قاله الكثيرون ومن بينهم الوزير العراقي المفوض في الرياض بين ١٩٥٥-١٩٥٦، أمين المميز. فالحكومة في ميزانية ذلك العام أعلنت حصة العائلة المالكة، اي أن أحداً لم يتجنّى عليها ويبتدع رقماً. ثم إن المميز أضاف بأنه من خلال التدقيق يتبين أن الثلث الثاني من الميزانية يذهب بصورة غير مباشرة الى جيب العائلة المالكة، وأن الثلث المتبقي يذهب الى الشعب على شكل مرتبات وخدمات الدولة.

وحتى الخمسة بالمائة التي زعمها طلال، والتي قال أنها حصة العائلة المالكة، وأنها جاءت عن طريق الدراسة والبحث، كم تبلغ في نهاية الأمر من الإيرادات.

إنها تبلغ أكثر من الـ٢٧ مليار ريال التي رفضها آنفاً.

الـ ٥٪ تبلغ على الأقل ٤٠ مليار ريال من إيرادات الدولة السنوية، ومن أراد الحساب فليحسب الإيرادات النفطية فقط وهي تصل (يومياً) ٥٨٠ مليون ريالاً (عشرة ملايين برميل بمعدل سعر ٥٨ دولاراً). فهل أخطأ الناس حين يقولون أن ميزانية آل سعود تصل الى ٣٠ مليار ريال؟! هذا عدا الخدمات المجانية: ماء وكهرباء وتلفون وصحة وتعليم وسفر على الخطوط السعودية وأراض مجانية وغير ذلك!

ليكف طلال عن الحديث حول هذا الموضوع، فالأرقام مهما بلغت من التنقيص الرسمي، تعدّ فضيحة لآل سعود جميعاً ولمن يدافع عنهم أيضاً.

فتنة الوهابية

أحمد بن زيني دحلان*

إعلم أن السلطان سليم الثالث (١٢٠٤ – ١٢٢٢ هـ) حدث في مدة سلطنته فتن كثيرة، منها فتنة الوهابية التي كانت في الحجاز، حتى استولوا على الحرمين ومنعوا وصول الحج الشامي والمصري، وكان ابتداء القتال فيما بينهم وبين أمير مكة مولانا الشريف غالب بن مساعد ـ وهو نائب من جهة السلطنة العلية على الأقطار الحجازية من سنة خمس بعد المائتين والألف ـ وكان ذلك في مدة سلطنة السلطان سليم الثالث ابن السلطان مصطفى الثالث بن أحمد (١٢٠٤ – ١٢٢٢ هـ).

وأما ابتداء أول ظهور الوهابية، فكان قبل ذلك بسنين كثيرة، وكانت قوتهم وشوكتهم في بلادهم أولا، ثم كثر شرهم وتزايد ضررهم واتسع ملكهم، وقتلوا من الخلائق ما لا يحصون، واستباحوا أموالهم، وسبوا نساءهم.

وكان مؤسس مذهبهم الخبيث محمد بن عبد الوهاب، وأصله من المشرق من بني تميم، وكان من المعمرين، فكاد يعد من المنظرين لأنه عاش قريب مائة سنة حتى انتشر عنه ضلالهم.

كانت ولادته: سنة ١١١١ هجرية ألف ومائة وإحدى عشرة، وهلك: سنة ١٢٠٠ هجرية ألف ومائتين. وأرخه بعضهم بقوله: بدا هلاك الخبيث سنة ١٢٠٦، وكان في ابتداء أمره من طلبة العلم بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام. وكان أبوه رجلا صالحا من أهل العلم، وكذا أخوه الشيخ سليمان، وكان أبوه وأخوه ومشايخه يتفرسون فيه أنه سيكون منه زيغ وضلال، لما يشاهدونه من أقواله وأفعاله ونزعاته في كثير من المسائل، وكانوا يوبخونه ويحذرون الناس منه، فحقق الله فراستهم فيه لما ابتدع ما ابتدعه من الزيغ والضلال الذي أغوى به الجاهلين، وخالف فيه أئمة الدين.

وتوصل بذلك إلى تكفير المؤمنين، فزعم أن زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم، والتوسل به وبالأنبياء والأولياء والصالحين، وزيارة قبورهم شرك وأن نداء النبي صلى الله عليه وسلم عند التوسل به شرك، وكذا نداء غيره من الأنبياء والأولياء والصالحين عند التوسل بهم شرك. وأن من أسند شيئا لغير الله ولو على سبيل المجاز العقلي يكون مشركا، نحو نفعني هذا الدواء، وهذا الولي الفلاني عند التوسل به في شئ، وتمسك بأدلة لا تنتج له شيئا من مرامه، وأتى بعبارات مزورة زخرفها ولبس بها على العوام حتى تبعوه، وألف لهم في ذلك رسائل، حتى اعتقدوا كفر أكثر أهل التوحيد.

واتصل بأمراء المشرق أهل الدرعية، ومكث عندهم حتى نصروه، وقاموا بدعوته، وجعلوا ذلك وسيلة إلى تقوية ملكهم واتساعه وتسلطوا على الأعراب وأهل البوادي حتى تبعوهم، وصاروا جندا لهم بلا عوض، وصاروا يعتقدون أن من لم يعتقد ما قاله ابن عبد الوهاب فهو كافر مشرك مهدر الدم والمال.

وكان ابتداء ظهور أمره سنة ١١٤٣ هجرية، وابتداء انتشاره من بعد ١١٥٠ هجرية.

وألف العلماء رسائل كثيرة للرد عليه، حتى أخوه الشيخ سليمان ومشايخه.

وكان ممن قام بنصرته وانتشار دعوته من أمراء المشرق، محمد بن سعود أمير الدرعية، وكان من بني حنيفة قوم مسيلمة الكذاب، ولما مات محمد بن سعود، قام بها ولده عبدالعزيز بن محمد بن سعود.

وكان كثير من مشايخ ابن عبد الوهاب بالمدينة يقولون: (سيضل هذا، أو يضل الله به) فكان الأمر كذلك.

حكام الدرعية (آل سعود) نصروا ابن عبدالوهاب وجعلوا ذلك وسيلة إلى تقوية ملكهم واتساعه فتسلطوا على الأعراب وأهل البوادي

وزعم محمد بن عبد الوهاب أن مراده بهذا المذهب الذي ابتدعه إخلاص التوحيد والتبري من الشرك، وأن الناس كانوا على شرك منذ ستمائة سنة، وأنه جدد للناس دينهم، وحمل الآيات القرآنية التي نزلت في المشركين على أهل التوحيد كقوله تعالى: (ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له إلى يوم القيامة وهم عن دعائهم غافلون)، وكقوله تعالى: (ولا تدع من دون الله ما لا ينفعك ولا يضرك)، وكقوله تعالى: (والذين يدعون من لا يستجيب لهم إلى يوم القيامة)، وأمثال هذه الآيات في القرآن كثيرة، فقال محمد بن عبدالوهاب: (من استغاث بالنبي صلى الله عليه وسلم، أو بغيره من الأنبياء والأولياء والصالحين، أو ناداه أو سأله الشفاعة، فإنه مثل هؤلاء المشركين، ويدخل في عموم هذه الآيات).

وجعل زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وغيره من الأنبياء والأولياء والصالحين مثل ذلك.

وقال في قوله تعالى: (ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى) حكاية عن المشركين في عبادة الأصنام: إن المتوسلين مثل هؤلاء المشركين الذين يقولون: (ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى)، قال: فإن المشركين ما اعتقدوا في الأصنام أنها تخلق شيئا، بل يعتقدون أن الخالق هو الله تعالى بدليل قوله تعالى: (ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله) و (ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض

ليقولن الله)، فما حكم الله عليهم بالكفر والإشراك إلا لقولهم ليقربونا إلى الله زلفى فهؤلاء مثلهم.

ومما ردوا به عليه في الرسائل المؤلفة للرد عليه: أن هذا استدلال باطل.

فإن المؤمنين ما اتخذوا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ولا الأولياء آلهة وجعلوهم شركاء لله، بل إنهم يعتقدون أنهم عبيد الله مخلوقون، ولا يعتقدون أنهم مستحقون العبادة.

وأما المشركون الذين نزلت فيهم هذه الآيات فكانوا يعتقدون استحقاق أصنامهم الألوهية، ويعظمونها تعظيم الربوبية، وإن كانوا يعتقدون أنها لا تخلق شيئا، وأما المؤمنون فلا يعتقدون في الأنبياء والأولياء استحقاق العبادة والألوهية، ولا يعظمونهم تعظيم الربوبية، بل يعتقدون أنهم عباد الله وأحباؤه الذين اصطفاهم واجتباهم، وببركتهم يرحم عباده، فيقصدون بالتبرك بهم رحمة الله تعالى، ولذلك شواهد كثيرة من الكتاب والسنة.

فاعتقاد المسلمين أن الخالق الضار والنافع، المستحق العبادة هو الله وحده ولا يعتقدون التأثير لأحد سواه، وأن الأنبياء والأولياء لا يخلقون شيئا، ولا يملكون ضرا ولا نفعا، وإنما يرحم الله العباد ببركتهم.

فاعتقاد المشركين استحقاق أصنامهم العبادة والألوهية هو الذي أوقعهم في الشرك لا مجرد قولهم: (ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله)، لأنهم لما أقيمت عليهم الحجة بأنها لا تستحق العبادة، وهم يعتقدون استحقاقها العبادة قالوا معتذرين: (ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى). فكيف يجوز لابن عبدالوهاب ومن تبعه أن يجعلوا المؤمنين الموحدين مثل أولئك المشركين الذين يعتقدون ألوهية الأصنام؟.

فجميع الآيات المتقدمة وما كان مثلها خاص بالكفار والمشركين ولا يدخل فيه أحد من المؤمنين. روى البخاري عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم في وصف الخوارج، أنهم انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فحملوها على المؤمنين.

وفي رواية عن ابن عمر أيضا أنه صلى الله عليه وسلم قال: (أخوف ما أخاف على أمتي رجل يتأول القرآن يضعه في غير موضعه) فهو وما قبله صادق على هذه الطائفة، ولو كان شئ مما صنعه المؤمنون من التوسل وغيره شركا، ما كان يصدر من النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وسلف الأمة وخلفها، ففي الأحاديث الصحيحة أنه صلى الله عليه وسلم كان من دعائه: (اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك).

وهذا توسل لا شك فيه، وكان يعلم هذا الدعاء أصحابه، ويأمرهم بالإتيان به، وبسط ذلك طويل مذكور في الكتب وفي الرسائل التي في الرد على ابن عبد الوهاب.

وصح عنه أنه صلى الله عليه وسلم لما ماتت فاطمة بنت أسد أم علي رضي الله عنها ألحدها صلى الله عليه وسلم في القبر بيده الشريفة وقال: (اللهم اغفر لأمي فاطمة بنت أسد ووسع عليها مدخلها بحق نبيك والأنبياء الذين من قبلي إنك أرحم الراحمين).

وصح أنه صلى الله عليه وسلم سأله أعمى أن يرد الله بصره بدعائه، فأمره بالطهارة وصلاة ركعتين ثم يقول: (اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة يا محمد إني أتوجه بك إلى ربي في حاجتي لتقضى اللهم شفعه في)، ففعل فرد الله عليه بصره.

وصح أن آدم عليه السلام توسل بنبينا صلى الله عليه وسلم حين أكل من الشجرة، لأنه لما رأى اسمه صلى الله عليه وسلم مكتوبا على العرش وعلى غرف الجنة وعلى جباه الملائكة، سأل عنه، فقال الله له: (هذا ولد من أولادك، لولاه ما خلقتك)، فقال: (اللهم بحرمة هذا الولد ارحم هذا الوالد)، فنودي: (يا آدم لو تشفعت إلينا بمحمد في أهل السماء والأرض لشفعناك).

وتوسل عمر بن الخطاب بالعباس رضي الله عنه لما استسقى الناس، وغير ذلك مما هو مشهور، فلا حاجة إلى الإطالة بذكره.

والتوسل الذي في حديث الأعمى قد استعمله الصحابة والسلف بعد وفاته صلى الله عليه وسلم، وفيه لفظ يا محمد، وذلك نداء عند التوسل ومن تتبع كلام الصحابة والتابعين يجد شيئا كثيرا من ذلك، كقول بلال بن الحارث الصحابي رضي الله عنه عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم: (يا رسول الله إستسق لأمتك) ، كالنداء الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم عند زيارة القبور.

أرسل الوهابيون علماءهم الى الحجاز ظنا منهم أنهم يفسدون عقائد علماء الحرمين ، فردوا عليهم الحجج والبراهين التي عجزوا عن دفعها، وتحقق لهم جهلهم

وممن ألف في الرد على ابن عبد الوهاب أكبر مشايخه وهو الشيخ محمد بن سليمان الكردي مؤلف حواشي شرح ابن حجر على متن بأفضل، فقال من جملة كلامه: (يا ابن عبد الوهاب إني أنصحك لله تعالى أن تكف لسانك عن المسلمين فإن سمعت من شخص أنه يعتقد تأثير ذلك المستغاث به من دون الله، فعرفه الصواب، وأبن له الأدلة، على أنه لا تأثير لغير الله، فإن أبى فكفره حينئذ بخصوصه، ولا سبيل لك إلى تكفير السواد الأعظم من المسلمين، وأنت شاذ عن السواد الأعظم، فنسبة الكفر إلى من شذ عن السواد الأعظم أقرب لأنه اتبع غير سبيل المؤمنين، قال تعالى: (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا)، وإنما يأكل الذئب من الغنم القاصية). ا هـ.

وأما زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم فقد فعلها الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم من السلف والخلف وجاء في فضلها أحاديث أفردت بالتأليف، ومما جاء في النداء لغير الله تعالى من غائب وميت وجماد، قوله صلى الله عليه وسلم: (إذا أفلتت دابة أحدكم بأرض فلاة فليناد يا عباد الله احبسوا فإن لله عبادا يحبونه). وفي حديث آخر (إذا أضل أحدكم شيئا أو أراد عونا وهو بأرض ليس فيها أنس فليقل يا عباد الله أعينوني وفي رواية أغيثوني فإن لله عبادا لا ترونهم). وكان النبي صلى الله عليه وسلم

إذا سافر فأقبل الليل قال يا أرض ربي وربك الله. وكان صلى الله عليه وسلم إذا زار قال: السلام عليكم يا أهل القبور. وفي التشهد الذي يأتي به كل مسلم في كل صلاة صورة النداء في قوله: (السلام عليك أيها النبي).

والحاصل أن النداء والتوسل ليس في شئ منهما ضرر إلا إذا اعتقد التأثير لمن ناداه أو توسل به، ومتى كان معتقدا أن التأثير لله لا لغير الله فلا ضرر في ذلك، وكذلك إسناد فعل من الأفعال لغير الله لا يضر إلا إذا اعتقد التأثير، ومتى لم يعتقد التأثير، فإنه يحمل على المجاز العقلي، كقوله نفعني هذا الدواء أو فلان الولي، فهو مثل قوله: أشبعني هذا الطعام، وأرواني هذا الماء، وشفاني هذا الدواء، فمتى صدر ذلك من مسلم فإنه يحمل على الإسناد المجازي، والإسلام قرينة كافية في ذلك، فلا سبيل إلى تكفير أحد بشئ من ذلك، ويكفي هذا الذي ذكرناه إجمالا في الرد على ابن عبد الوهاب، ومن أراد بسط الكلام فليرجع إلى الرسائل المؤلفة في ذلك، وقد لخصت ما فيها في رسالة مختصرة فينظرها من أرادها.

ولما قام ابن عبد الوهاب ومن أعانه بدعوتهم الخبيثة التي كفروا بسببها المسلمين، ملكوا قبائل الشرق قبيلة بعد قبيلة، ثم اتسع ملكهم فملكوا اليمن والحرمين وقبائل الحجاز، وبلغ ملكهم قريبا من الشام، فإن ملكهم وصل إلى المزيريب.

وكانوا في ابتداء أمرهم أرسلوا جماعة من علمائهم ظنا منهم أنهم يفسدون عقائد علماء الحرمين ويدخلون عليهم الشبهة بالكذب والمين، فلما وصلوا إلى الحرمين وذكروا لعلماء الحرمين عقائدهم وما تملكوا به، رد عليهم علماء الحرمين وأقاموا عليهم الحجج والبراهين التي عجزوا عن دفعها، وتحقق لعلماء الحرمين جهلهم وضلالهم ووجدوهم ضحكة ومسخرة، كحمر مستنفرة، فرت من قسورة، ونظروا إلى عقائدهم فوجدوها مشتملة على كثير من المكفرات.

فبعد أن أقاموا البرهان عليهم كتبوا عليهم حجة عند قاضي الشرع بمكة تتضمن الحكم بكفرهم بتلك العقائد ليشتهر بين الناس أمرهم، فيعلم بذلك الأول والآخر، وكان ذلك في مدة إمارة الشريف مسعود بن سعيد بن سعد بن زيد المتوفى سنة خمس وستين ومائة وألف، وأمر بحبس أولئك فحبسوا وفر بعضهم إلى الدرعية، فأخبرهم بما شاهدوا فازدادوا عتوا واستكبارا، فصاروا يغيرون على بعض القبائل الداخلين تحت طاعة أمير مكة، ثم انتشب القتال بينهم وبين أمير مكة مولانا الشريف غالب بن مساعد بن سعيد بن سعد بن زيد وكان ابتداء القتال بينهم وبينه من سنة خمس بعد المائتين والألف ووقع بينهم وبينه وقائع كثيرة قتل فيها خلائق كثيرون، ولم يزل أمرهم يقوى وبدعتهم تنتشر إلى أن دخل تحت طاعتهم أكثر القبائل والعربان الذين كانوا تحت طاعة أمير مكة.

وفي سنة سبع عشرة بعد المائتين والألف، ساروا بجيوش كثيرة حتى نازلوا الطائف وحاصروا أهله في شهر ذي القعدة من السنة المذكورة، ثم تملكوه وقتلوا أهله رجالا ونساء وأطفالا ولا نجا منهم إلا القليل، ونهبوا جميع أموالهم ثم أرادوا المسير إلى مكة فعلموا أن مكة في ذلك الوقت فيها كثير من الحجاج ويقدم إليها الحاج الشامي والمصري فيخرج الجميع لقتالهم، فمكثوا في الطائف إلى أن انقضى شهر الحج وتوجه الحجاج إلى بلادهم وساروا بجيوشهم يريدون مكة ولم يكن للشريف غالب قدرة على قتال جيوشهم، فنزل إلى جدة فخاف أهل مكة أن يفعل الوهابية معهم مثل ما فعلوا مع أهل الطائف، فأرسلوا إليهم وطلبوا منهم الأمان لأهل مكة فأعطوهم الأمان ودخلوا مكة ثامن محرم من السنة الثامنة عشرة بعد المائتين والألف، ومكثوا أربعة عشر يوما يستتيبون الناس ويجددون لهم الإسلام على زعمهم ويمنعونهم من فعل ما يعتقدون أنه شرك كالتوسل وزيارة القبور.

ثم ساروا بجيوشهم إلى جدة لقتال الشريف غالب، فلما أحاطوا بجدة رمى عليهم بالمدافع والقلل فقتل كثيرا منهم ولم يقدروا على تملك جدة فارتحلوا بعد ثمانية أيام، ورجعوا إلى بلادهم، وجعلوا لهم عسكرا بمكة، وأقاموا لهم أميرا فيها وهو الشريف عبد المعين أخو الشريف غالب.. وإنما قبل أمرهم ليرفق بأهل مكة ويدفع ضرر أولئك الأشرار عنهم.

سنة ١٢١٧هـ قتل الوهابيون سكان الطائف رجالاً وأطفالاً وشيوخاً، ثم احتلوا مكة، وأمضوا ١٤ يوماً يجددون لأهل مكة إسلامهم على الطريقة الوهابية باعتبارهم كفاراً

وفي شهر ربيع الأول من السنة المذكورة، سار الشريف غالب من جدة ومعه والي جدة من طرف السلطنة العلية وهو شريف باشا ومعهما العساكر فوصلوا إلى مكة وأخرجوا من كان بها من عساكر الوهابية، ورجعت إمارة مكة للشريف غالب، ثم بعد ذلك تركوا مكة واشتغلوا بقتال كثير من القبائل، وصار الطائف بأيديهم، وجعلوا عليه أميرا (عثمان المضايفي) فصار هو وبعض جنودهم يقاتلون القبائل التي في أطراف مكة والمدينة ويدخلونهم في طاعتهم، حتى استولوا عليهم وعلى جميع الممالك التي كانت تحت طاعة أمير مكة، فتوجه قصدهم بعد ذلك للاستيلاء على مكة.

فساروا بجيوشهم سنة عشرين وحاصروا مكة وأحاطوا بها من جميع الجهات وشددوا الحصار عليها، وقطعوا الطرق ومنعوا الميرة عن مكة، فاشتد الحصار على أهل مكة حتى أكلوا الكلاب لشدة الغلاء وعدم وجود القوت، فاضطر الشريف غالب إلى الصلح معهم وتأمين أهل مكة فوسط أناسا بينه وبينهم فعقدوا الصلح على شروط فيها رفق بأهل مكة، فمن تلك الشروط أن إمارة مكة تكون له، فتم الصلح ودخلوا مكة في أواخر ذي القعدة سنة عشرين، وتملكوا المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام وانتهبوا الحجرة وأخذوا ما فيها من الأموال، وفعلوا أفعالا شنيعة، وجعلوا على المدينة أميرا منهم (مبارك بن مضيان)، واستمر حكمهم في الحرمين سبع سنين، ومنعوا دخول الحج الشامي والمصري مع المحامل مكة، وصاروا يصنعون للكعبة المعظمة ثوبا من العباء القيلان الأسود، وأكرهوا الناس على الدخول في دينهم،

وهدموا القبب التي على قبور الأولياء.

وكانت الدولة العثمانية في تلك السنين في ارتباك كثير وشدة قتال مع النصارى وفي اختلاف في خلع السلاطين وقتلهم كما سنقف عليه إن شاء الله تعالى، ثم صدر الأمر السلطاني (السلطان محمود خان ثاني بن عبد الحميد خان) لصاحب مصر محمد علي باشا بالتجهيز لقتال الوهابية وكان ذلك في سنة ١٢٢٦هـ، فجهز محمد علي باشا جيشا فيه عساكر كثيرة جعل عليهم بفرمان سلطان ولده طوسون باشا، فخرجوا من مصر في رمضان من السنة المذكورة ولم يزالوا سائرين برا وبحرا حتى وصلوا إلى ينبع فملكوه من الوهابية، ثم لما وصلت العساكر إلى الصفرا والحديدة وقع بينهم وبين العرب الذين في الحربية قتال شديد بين الصفرا والحديدة، وكانت تلك القبائل كلها في طاعة الوهابي، وانضم إليها قبائل كثيرة فهزموا ذلك الجيش وقتلوا كثيرا منهم وانتهبوا جميع ما كان معهم وكن ذلك في شهر ذي الحجة سنة ١٢٢٦ هـ، ولم يرجع من ذلك الجيش إلى مصر إلا القليل.

فجهز (محمد علي باشا) جيشا غيره سنة سبع وعشرين، وعزم على التوجه إلى الحجاز بنفسه، وتوجهت العساكر قبله في شعبان في غاية القوة والاستعداد، وكان معهم من المدافع ثمانية عشر مدفعا وثلاثة قنابل، فاستولت العساكر على ما كان بيد الوهابية وملكوا الصفراء والحديدة وغيرهما في رمضان بلا قتال بل بالمخادعة ومصانعة العرب بإعطاء الدراهم الكثيرة، حتى أنهم أعطوا شيخ مشايخ حرب مائة ألف ريال، وأعطوا شيخا من صغار مشايخ حرب أيضا ثمانية عشر ألف ريال، ورتبوا لهم علائف تصرف لهم كل شهر، وكان ذلك كله بتدبير شريف مكة الشريف غالب وهو في الظاهر تحت طاعة الوهابي.

وأما المرة الأولى التي هزموا فيها فلم يكونوا كاتبوا الشريف غالب في ذلك حتى يكون الأمر بتدبيره، ودخلت العساكر المدينة المنورة في أواخر ذي القعدة، ولما جاءت الأخبار إلى مصر صنعوا زينة ثلاثة أيام، وأكثروا من الشنك وضرب المدافع وأرسلوا بشائر لجميع الملوك، واستولت العساكر السائرة من طريق البحر على جدة في أوائل المحرم سنة ثمان وعشرين، ثم طلعوا إلى مكة واستولوا عليها أيضا، وكل ذلك بلا قتال بتدبير الشريف سرا، ولما وصلت العساكر إلى جدة، فرّ من كان بمكة من عساكر الوهابية وأمرائهم، وكان أمير الوهابية حج في سنة سبع وعشرين ثم ارتحل إلى الطائف، ثم إلى الدرعية ولم يعلم باستيلاء العساكر السلطانية على المدينة إلا بعد ذلك، ثم لما وصل إلى الدرعية علم باستيلائهم على مكة ثم الطائف، ولما وصلت العساكر إلى جدة ومكة فر من الطائف أميرها عثمان المضايفي، وفر من كان بها من عساكر الوهابية وأمرائهم.

وفي شهر ربيع الأول من سنة ثمان وعشرين، أرسل محمد علي باشا مبشرين إلى دار السلطنة ومعهم المفاتيح، وكتبوا إليهم أنها مفاتيح مكة والمدينة وجدة والطائف، فدخلوا بها دار السلطنة بموكب حافل، ووضعوا المفاتيح على صفائح الذهب والفضة وأمامهم البخورات في مجامر الذهب والفضة وخلفهم الطبول والزمور وعملوا لذلك زينة وشنكا ومدافع، وخلعوا على من جاء بالمفاتيح، وزادوا في رتبة محمد علي باشا، وبعثوا له أطواخا وعدة أطواخ بولايات لمن يختار تقليده.

وفي شهر شوال سنة ثمان وعشرين توجه محمد علي باشا بنفسه إلى الحجاز، وقبل توجهه من مصر قبض الشريف غالب على عثمان المضايفي الذي كان أميرا على الطائف للوهابية، وكان من أهل أكبر أعوانهم وأمرائهم فزنجره بالحديد وبعثه إلى مصر، فوصل في ذي القعدة بعد توجه الباشا إلى الحجاز ثم أرسل إلى دار السلطنة فقتلوه، ووصل محمد علي باشا في ذي القعدة إلى مكة وقبض على الشريف غالب ابن مساعد وبعثه إلى دار السلطنة وأقام لشرافة مكة ابن أخيه الشريف يحيى بن سرور بن مساعد.

وفي شهر محرم من سنة ٢٩ بعثوا إلى السلطنة مبارك بن مضيان الذي كان أميرا على المدينة المنورة للوهابية، فطافوا به في القسطنطينية في موكب ليراه الناس ثم قتلوه وعلقوا رأسه على باب السرايا، وفعل مثل ذلك بعثمان المضايفي، وأما الشريف غالب فأرسلوه إلى سلانيك وبقي بها مكرما إلى أن توفي سنة إحدى وثلاثين ودفن بها وبني عليه قبة تزار، ومدة إمارته على مكة ست وعشرون سنة.

ثم إن محمد علي باشا وجه كثيرا من العساكر إلى تربة وبيشة وبلاد غامد وزهران وبلاد عسير لقتال طوائف الوهابية وقطع دابرهم، ثم سار بنفسه في أثرهم في شعبان سنة تسع وعشرين ووصل إلى تلك الديار وقتل كثيرا منهم وأسر كثيرا وخرب ديارهم، وفي شهر جمادى الأولى سنة تسع وعشرين هلك سعود أمير الوهابية، وقام بالملك بعده ولده عبد الله، ورجع محمد علي باشا من تلك الديار التي وصلها من ديار الوهابية عند إقبال الحج وحج ومكث بمكة إلى رجب سنة ثلاثين ثم توجه إلى مصر، وترك بمكة حسن باشا، ووصل الباشا إلى مصر في منتصف رجب سنة ثلاثين ومائتين وألف فتكون إقامته بالحجاز سنة وسبعة أشهر، وما رجع إلى مصر إلا بعد أن مهد أمور الحجاز، وأباد طوائف الوهابية التي كانت منتشرة في جميع قبائل الحجاز والشرق، وبقي منهم بقية بالدرعية أميرهم عبد الله بن سعود.

فجهز محمد علي باشا لقتاله جيشا وأرسله تحت قيادة ابنه إبراهيم باشا، وكان عبد الله بن سعود قبل ذلك يكاتب مع طوسون باشا بن محمد علي باشا حين كان بالمدينة وعقد معه صلحا على بقاء إمارته ودخوله تحت طاعة محمد علي باشا، فلم يرض محمد علي باشا بهذا الصلح، فجهز ولده إبراهيم باشا وجعل أمر العساكر إليه، وكان ابتداء ذلك في أواخر سنة إحدى وثلاثين، فوصل إلى الدرعية سنة اثنتين وثلاثين، ونازل بجيوشه عبد الله بن سعود في ذي القعدة سنة ٣٣، ولما جاءت الأخبار إلى مصر ضربوا لذلك ألف مدفع، وفعلوا شنكا وزينوا مصر وقراها سبعة أيام، وكان محمد علي باشا له اهتمام كبير في قتال الوهابية، وأنفق في ذلك خزائن من الأموال حتى أخبر بعض من كان يباشر خدمته أنهم دفعوا في دفعة من الدفعات لأجرة تحميل بعض الذخائر خمسة وأربعين ألف ريال، هذا في مرة من المرات، كان ذلك الحمل من الينبع إلى المدينة عن أجرة كل بعير ست ريالات دفع نصفها أمير ينبع والنصف الآخر أمير المدينة، وعند وصول الحملة من المدينة إلى الدرعية كان أجر

تلك الحملة فقط مائة وأربعين ألف ريال.

وقبض إبراهيم باشا على عبد الله بن سعود، وبعث به وكثير من أمرائهم إلى مصر، فوصل في سابع عشر محرم سنة أربع وثلاثين، وصنعوا له موكبا حافلا يراه الناس، وأركبوه على هجين وازدحم الناس للتفرج عليه، ولما دخل على محمد علي باشا قام له وقابله بالبشاشة وأجلسه بجانبه وحادثه، وقال له الباشا ما هذه المطاولة فقال الحرب سجال. قال وكيف رأيت ابني إبراهيم باشا، قال ما قصر وبذل همته، ونحن كذلك، حتى كان ما قدره الله تعالى. فقال له الباشا أنا أترجى فيك عند مولانا السلطان، فقال المقدر يكون، ثم ألبسه خلعة وأنصرف إلى بيت إسماعيل باشا ببولاق.

وكان بصحبة عبد الله ابن سعود صندوق صغير مصفح فقال الباشا له. ما هذا ؟ فقال هذا ما أخذه أبي من الحجرة أصحبه معي إلى السلطان، فأمر الباشا بفتحه فوجدوا فيه ثلاثة مصاحف من خزائن الملوك لم ير الراؤون أحسن منها، ومعها ثلاثمائة حبة من اللؤلؤ الكبار، وحبة زمرد كبيرة وشريط من الذهب، فقال له الباشا الذي أخذتموه من الحجرة أشياء كثيرة غير هذا، فقال هذا الذي وجدته عند أبي، فإنه لم يستأصل كل ما كان في الحجرة لنفسه، بل أخذه العرب وأهل المدينة وأغاوات الحرم وشريف مكة، فقال الباشا صحيح، وجدنا عند الشريف أشياء من ذلك.

ثم أرسلوا عبد الله بن سعود إلى دار السلطنة، ورجع إبراهيم باشا من الحجاز إلى مصر في شهر المحرم من سنة ٣٥ بعد أن أخرب الدرعية خرابا كليا حتى تركوا سكناها. ولما وصل عبد الله بن سعود إلى دار السلطنة في شهر ربيع الأول، طافوا به البلد ليراه الناس، ثم قتلوه عند باب همايون، وقتلوا أتباعه أيضا في نواح متفرقة.

هذا حاصل ما كان في قصة الوهابي بغاية الاختصار، ولو بسط الكلام في كل قضية لطال، وكانت فتنتهم من المصائب التي أصيب بها أهل الإسلام، فإنهم سفكوا كثيرا من الدماء، وانتهبوا كثيرا من الأموال، وعم ضررهم، وتطاير شررهم، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

وكثير من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم فيها التصريح بهذه الفتنة، كقوله صلى الله عليه وسلم: (يخرج أناس من قبل المشرق يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية سيماهم التحليق)، وهذا الحديث جاء بروايات كثيرة بعضها في صحيح البخاري وبعضها في غيره، لا حاجة لنا إلى الإطالة بنقل تلك الروايات، ولا لذكر من خرجها لأنها صحيحة مشهورة.

ففي قوله سيماهم التحليق تصريح بهذه الطائفة، لأنهم كانوا يأمرون كل من اتبعهم أن يحلق رأسه، ولم يكن هذا الوصف لأحد من طوائف الخوارج والمبتدعة الذين كانوا قبل زمن هؤلاء، وكان السيد عبد الرحمن الأهدل مفتي زبيد يقول: لا حاجة إلى التأليف في الرد على الوهابية، بل يكفي في الرد عليهم قوله صلى الله عليه وسلم سيماهم التحليق، فإنه لم يفعله أحد من المبتدعة غيرهم.

واتفق مرة أن امرأة أقامت الحجة على ابن الوهاب لما أكرهوها على أتباعهم ففعلت، أمرها ابن عبد الوهاب أن تحلق رأسها فقالت له: حيث أنك تأمر المرأة بحلق رأسها، ينبغي لك أن تأمر الرجل بحلق لحيته، لأن شعر رأس المرأة زينتها، وشعر لحية الرجل زينته، فلم يجد لها جوابا.

ومما كان منهم أنهم يمنعون الناس من طلب الشفاعة من النبي صلى الله عليه وسلم، مع أن أحاديث شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم لأمته كثيرة متواترة، وأكثر شفاعته لأهل الكبائر من أمته، وكانوا يمنعون من قراءة دلائل الخيرات المشتملة على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، وعلى ذكرها كثير من أوصافه الكاملة، ويقولون إن ذلك شرك، ويمنعون من الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم على المنابر بعد الأذان، حتى أن رجلا صالحا كان أعمى، وكان مؤذنا، وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الأذان بعد أن كان المنع منهم، فأتوا به إلى ابن عبد الوهاب، فأمر به أن يقتل فقتل، ولو تتبعت لك ما كانوا يفعلونه من أمثال ذلك لملأت الدفاتر والأوراق، وفي هذا القدر كفاية والله سبحانه وتعالى أعلم.

---

* العلاّمة الفقيه الحافظ: السَّيد أحمد بن زيني دحلان الحسني الهاشميّ القرشيّ المكّيّ إمام الحرمين الشّريفين مفتي وفقيه وشيخ علماء الحجاز في عصره، ولد بمكة سنة ١٢٣١ هـ - ١٨١٦م، وتوفي بالمدينة المنورة سنة ١٣٠٤ هـ - ١٨٨٦م. ويرجع في نسبه الى الحسن المثنى بن الحسن السبط ابن سيدنا الإمام علي بن أبي طالب. وبيت الدّحلان بمكّة المكرّمة، من أعرق وأكرم بيوت الحجاز علماً وفضلاً ونسباً، وهم بيت علم ودين ومعرفة، عُرِفَ أهله بأخلاقهم الفاضلة من تواضعٍ ورأفةٍ، ورحمةٍ، وجهادٍ، وكفاحٍ، ووفاءٍ، وسماحةٍ في المعاملة، وحملٍ للمودّة والسّمعة الطّيّبة، تحدَّث عنهم كثيرٌ من العلماء والمؤرّخين، وبيّنوا فضلهم وجودهم في خدمة الدِّين والعلم وأهله. وللسيد أحمد كتب كثيرة منها: الفتوحات الإسلاميّة بعد الفتوحات النّبويّة - والسِّيرة النّبويّة - والفتح المبين في سيرة الخلفاء الراشدين - وتاريخ الأندلس - وتاريخ أمراء بلد الله الحرام - وتيسير الأصول لتسهيل الوصول - وفضائل العلم - ومنهل العطشان على فتح الرَّحمن - والدُّرر السّنيّة في الرّد على الوهّابيّة - وفضائل الجمعة والجماعات - وبيان المقامات وكيفيّة السلوك - وشرح على الألفية - والأنوار السّنيّة بفضائل ذرِّيَّة خير البريَّة - والنَّصائح الإيمانية للأمة المحمَّدية - وتاريخ الدُّول الإسلامية بالجداول المرضية - وطبقات العلماء - ومتن الشَّاطبية الجامع بكلّ المرام في القراءات - ومتن البهجة وأبي شجاع وعقود الجمان - ومتن الألفيّة - وتلخيص منهاج العابدين للإمام الغزالي - وتلخيص أسد الغابة - وتلخيص الإصابة في معرفة الصَّحابة - وحاشية على الزّبد لابن رسلان - وفتح الجواد المنّان بشرح فيض الرَّحمن - ورسالة في البسملة - ورسالة عن فضائل الجمعة - ورسالة الشُّكر للإمام الغزالي - ورسالة في البعث والنّشور - وإرشاد العباد في فضائل الجهاد - وشرح الأجرومية في النَّحو - وتقريرات على تفسير البيضاوي - وشرح على الألفيّة - وتقريرات على الأشموني والصبَّان - وتقريرات على السّعد - وحاشية البناني.

حكومة مريضة وشعب مريض

مذبحة سوق الأسهم

سوق الأسهم السعودي يسلب المواطنين مدخراتهم على مدى عقود طويلة: عدّة تريليونات من الدولارات تبخرت في الهواء.

سوق الأسهم يعلن عن ضحاياه ومطالبات بافتتاح العديد من المصحات النفسية، وانتحار العديد من ضحاياه فضلاً عن جنون آخرين.

رجال يعيشون (التيه) داخل منازلهم.

زوجات يندبن حظهن ويبكين أزواجهن (الغائبين عقلاً وروحاً والحاضرين جسداً ميتاً أو شبه ميت).

شباب فقدوا القابلية للعمل والتأهيل فقد شاخوا قبل أوانهم.

لم يفقدوا أموالهم وأعمالهم فحسب، بل فقدوا ذواتهم وعائلاتهم قبل ذلك.

(مذبحة) سوق الأسهم خلفت (مذابح) أخرى وراءها على أكثر من صعيد. فأنت أمام شعب يعيش الذهول ولا رغبة له حتى في الكلام!

لم يسقط سوق الأسهم في الهاوية فحسب، بل سقط الشعب والحكومة قبلهما في المجهول، الذي قد يعني (الضياع) و (المرض) و (الأزمات الإجتماعية) و (الثورات الإجتماعية).

مناشدات المواطنين لأبي متعب (الملك) ضاعت سدى! وأنّى له أن يحلّ أزمة كهذه؟! إنها كارثة ساهم المواطن كما المسؤول في صناعتها.

الحكومة ممثلة بآل سعود، أرخت الحبال، ودفعت الأمور لتمشي (بالبركة) متمنية أن يلعب (السوق) دوره في (شفط) اهتمام المواطنين باتجاه غير السياسة، أي غير الإصلاح السياسي، وغير محاسبة الأمراء.

قال الأمراء: دعوهم يتلهون بهذه اللعبة، وإذا ما حدثت انتكاسة، حملناهم المسؤولية، أو القينا تبعتها على مسؤول صغير (لا ينتسب الى العائلة) وبعدها سيتكيف الناس مع الأزمة، وينشغلون بأمور معاشهم من جديد، حيث سيدأون من الصفر أو من (تحت الصفر) ولن يكون لديهم الوقت الكافي للتفكير في الحكومة أو محاسبتها أو الاعتراض عليها.

سيفجر المواطنون غضبهم وألمهم بوجه بعضهم البعض، وسيصبون إحباطهم في كؤوس مرّة يسقونها للمقربين منهم: زوجاتهم وأبنائهم وأصدقائهم، وإذا تطور الأمر ففي محيطهم غير البعيد، ولن يصيب الحكومة سوء!

هكذا حسب الأمراء الأمر، على الأقل من واقع التجربة السابقة في التسعينيات الميلادية الماضية.

والمواطن من جهة ثانية، مدفوعاً بالأمل حيناً، وبالجشع حيناً آخر، اطمئن الى أن سوق الأسهم هو (البطة التي تبيض ذهباً) وأنه لا بدّ أن يلتحق بالركب قبل أن يفوت قطار (الطفرة الثانية) فيصبح في عداد الفقراء وغيره في عداد المليونيرية.

بعضهم وهم قلّة ترددوا، منتظرين النكسة الآتية لا محالة. فلما تأخرت وتأخر انفجارها، دخلوا بتردد فانفجر (قدر الضغط) بوجههم وأتى عليهم، فذهبوا الى المصحات النفسية القليلة، وبعضهم جنّ وفقد عقله بالكامل.

كثير منهم طلقوا وظائفهم التي هي ملاذهم الأخير، فلماذا يبقى في وظيفة يكسب في يوم واحد من الأسهم بقدر راتبه الشهري منها؟! هكذا حسبوها بطيشهم.

وبعضهم تعجّل التقاعد فألقى (تحويشة العمر) في (محرقة السوق).

آخرون باعوا ذهب زوجاتهم! اقترضوا من البنوك ورهنوا منازلهم وممتلكاتهم، جمعوا ما أمكنهم جمعه من ديون من أصدقائهم، واثقين بأنهم سيجمعون مالاً يبنون به بيتاً، ويضمن لهم مستقبلاً. فكانت الكارثة عظيمة.

الحكومة المريضة الفاشلة التي تريد الإبتعاد عن الإصلاح قد تجني ثمار صنعها نزيفاً مجتمعياً عظيماً، وانفجارات عنفية بصورة شتى، وشرعية مهلهلة لا تضمن لأصحابها الأمراء بقاءً مريحاً في السلطة بغير ممارسة المزيد من العنف.

أسوأ ما يواجه مجتمع ما هو (الإنكسار الإقتصادي) الذي يؤدي الى الخوف من المجهول، وهذا السبب وحده يكفي لإشعال ثورات، وليس أعمال شغب فحسب، وهذا ما شهدته بلدان عدة على مرّ التاريخ.

تساءل أحد المثقفين: الحكومة لن تصلح نفسها تطوعاً؛ والمثقفون أجبن من أن يواجهوا الحكومة ويدفعوا ثمن الإصلاح المطلوب، والشعب الذي لم يتحرك في الدفاع عن حقوقه السياسية والمواطنية عامة، ولم يتحرك للدفاع عن قيمه الدينية، كل ذلك حفاظاً على ما في اليد، فماذا تراه الآن فاعلاً حين يفقد كل شيء، كل شيء تقريباً؟!

الحجاز - Microsoft Internet Explorer
File Edit View Favorites Tools Help
Address http://www.alhejazi.net/ Go

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثار

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات

عزاؤنا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة

ما أظن أن سكان أم القرى وما جاورها قد أصابهم فزع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن علوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

الحجاز لن يتخلّى عن هويته وتراثه

نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل

زعيم الحجاز الديني: تشكيل مؤسسة غير وهابية

من نافلة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم النجديين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فيخسروا مكانتهم الدينية، وتبقى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع بغطاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، والذان من خلالهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قد أمدّت الحكم السعودية ودعوته الدينية المتطرّفة بزخم غير عادي لم يتأتّى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً الى الأبد مادامت سياسات النجديين النقيضة لكل ما هو وطني ولكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضاً، بالرغم من التشعور المغالي فيه بالقوة الذي يبديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حدّ سواء، والذي يُظهر وكأن الدنيا والعالم قد توقّف عندهم وغير قابل للزوال.

(الدين والملك توأمان)

التحالف المصيري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية الفريدة الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية وسياسية منسجمة في منطقة نجد. فقبل ظهور الدعوة الوهابية

القبّة الخضراء فضيّة وبلا هلال!

التطرّف الوهابي لا حدود له.

إنه مرضٌ حقيقي مختزن في صاحبه، قد يوجهه الى الآخر المختلف في الوجهة الدينية او المناطقية، لكنه لا يلغي حقيقة أن المريض بالتطرّف لا يخرب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فساموهم العسف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشرعن الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون

المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ

مسجد سلمان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عددها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، ويرى بعضهم أن مسجد القبلتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلة فيصبح عددها سبعة.

وهناك روايات حديثية لابن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها التي حول المسجد

My Computer

لوحة للفنانة صفية بن زقر